www.kassioun.org

1179

الاثنين 17 حزيران 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

«المنحة» لا تسمن ولا تغني:
مطلب السوريين رفع الأجور الحقيقية

[12]

الافتتاحية

قديمٌ يموت وجديدٌ يولد في أوروبا أيضاً

شكلت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي مؤخراً، بؤرة لاهتمام عالمي متواصل وواسع النطاق، ابتداءً من أخبار نتائجها مروراً بتحليل تلك النتائج، ووصولاً إلى محاولات استشراف المستقبل القريب لأوروبا والعالم على أساس هذه النتائج.

من المحق تماماً، أن تنال هذه الانتخابات اهتماماً واسعاً، ليس لأهمية أوروبا التاريخية ضمن لوحة توازن القوى الدولي، وهي أهمية تراجعت بقدرٍ كبير خلال العقد الماضي خاصة، ولكن لأنّ هذهً الانتخابات ونتائجها هي مؤشرٌ مهمٌ جداً عن طبيعة التحولات الجارية على المستوى العالمي.

أول ما ينبغي تثبيته: أنّ «المسلّمة» التي تتفق وسائل الإعلام الكبرى في تكرارها، والقائلة بأنّ نتيجة هذه الانتخابات هي «تقدم اليمين»، هي مسلمة مخادعة وبعيدة عن جوهر ما جرى؛ فاليمين بالذات هو من يملك السلطة شبه المطلقة في كل دول أوروبا تقريباً منذ عقود، وليس أيّ يمين بل ربما أكثر أجنحة اليمين تطرفاً؛ اليمين المرتبط بالنخبة العالمية والأمريكية خاصة، والذي حوّل أوروبا إلى مجرد تابع ذليل للإدارة الأمريكية، وعلى حساب المصالح الأوروبية الوطنية والشعبية... وهو الأمر الذي بات واضحاً أمام الشعوب الأوروبية بعد حرب أوكرانيا، التي مارست الحكومات الأوروبية اتجاهها دوراً متماهياً كلياً مع المصالح الأمريكية، ومصالح النخبة العالمية، وبالضد تماماً من المصالح الوطنية والاجتماعية لتلك الدول.

المسألة الثانية التي يجري تغييبها: هي أنّ «اليمين» الذي يجري الحديث عن صعوده، ليس مجرد يمين قومي عنصري، ولكنّ أحد أهم حوامل صعوده هو المواقف التي يعلنها ضد الهيمنة الأمريكية، ناهيك عن أنّ عدداً غير قليل من الناخبين اتجه نحو اليمين العنصري كتعبير عن الاحتجاج على اليمين التقليدي المسيطر على السلطة، وليس بالضرورة انطلاقاً من القناعة بما يطرحه اليمين القومي العنصري «الصاعد».

الحقيقة الثالثة التي يجري إخفاؤها تقريباً في كل وسائل الإعلام الرئيسية: هي أنّ من صعدت أصواته ونسبه في هذه الانتخابات، ليس فقط اليمين القومي العنصري، بل وأيضاً، وبالتوازي، وبنسب متقاربة، قوى اليسار؛ أحد أمثلة ذلك هي استطلاعات الرأي في الانتخابات الفرنسية القادمة، والتي لا تصعد فيها لو بان فحسب، بل وأيضاً الجبهة الشعبية وبنسبٍ متقاربة.

بالمحصلة، فإنّ جوهر ما يجري هو أنّ الفضاء السياسي القديم الذي تسيّد أوروبا طوال عقود، منذ سادت النيوليبرالية مع تاتشر وريغان وحتى الآن، يتهالك ويمضي نحو نهايته المحتومة، ونتائج الانتخابات الأوروبية الأخيرة هي مؤشر هام في هذا الإطار.

بالمقابل، فإنّ هنالك فضاءً سياسياً جديداً ما يزال في طور الولادة، وحامله الأساسي المشترك في يمينه ويساره هو التمرد على الهيمنة الأمريكية.

مخاض الولادة الجديدة سيكون عسيراً بلا شك، وستجري محاولات حثيثة لتقديم بدائل وهمية بغرض إبقاء السلطة لدى الفئات الطبقية نفسها، ولكن احتمالات تبلور الجديد بشكلٍ صحيٍ ومكتملٍ تزداد مع الوقت ومع التجارب.

السمت الأساسي الذي بات أكثر ثباتاً في مختلف الصراعات الدولية، بما فيها الداخلية، هو اندماج نضالات الاستقلال الوطني مع النضالات الاقتصادية الاجتماعية والنضالات الديمقراطية، يشمل ذلك أوروبا نفسها، التي بدأت بخوض معركة استقلال ضد النفوذ الأمريكي، ستُكلل في نهاية الأمر بالنجاح، رغم ما يمكن أن ينصبه المركز العالمي/ الأمريكي من عثرات على الطريق، بما فيها احتمالات نزاعات داخلية طاحنة...

هذا كلّه سينعكس في نهاية المطاف على منطقتنا أيضاً، التي تخوض بطريقتها الخاصة صراعها باتجاه استقلال جديد، والذي يمثل النضال من أجل حل سياسي شامل على أساس القرار 2254 في سورية جزءاً أساسياً منه...

شؤون عمالية

الهيئات العامة بمثابة برلمان عمالي للدفاع عن المصالح

02

ملف «سورية 2024»

إننا نُسلق أحياءً... فلنقفز!

06

شؤون محلية

أرقام صادرات للتباهي على حساب المنتج والمستهلك والاقتصاد الوطني!

08

شؤون عربية ودولية

أمثلة ثلاث من عالمٍ مشتعل!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الهيئات العامة بمثابة برلمان عمالي للدفاع عن المصالح

المنحنى البياني للوضع المعيشي يسير باتجاه المنحدر بتسارع عجيب بسبب ارتفاعات الأسعار اليومية التي تزيد من معاناة الفقراء، وتجعل حصولهم على الحد الأدنى مما يحتاجون من غذاء ونقل ودواء وغيرها من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها بحكم الصعب جداً جداً، وعلى حساب الكثير من المتطلبات الضرورية التي يجري الاستغناء عنها كلياً أو جزئياً.

هذه القضايا وغيرها هي موضوع نقاش وأخذ وردٍّ بين بعض كوادر الحركة النقابية، وتجريٍّ بين الجدران المغلقة للمكاتب، حيث يجري طرحها مشيرين إلى مسبباتها وكيفية الخروج منها بما يحسّن من الوضع المعيشي للعمال. البعض يقترح شكلاً من أشكال الاحتجاج على ما يجري بحق العمال والفقراء عموماً، وذلك بأن يتم التجمع أمام رئاسة مجلس الوزراء مع مرافقة إعلامية تغطّي ما يطالبون به الوزارة، والبعض الآخر يطرح الفكرة نفسها، ولكن بأن يكون التجمع أمام قيادة الجبهة الوطنية أيضاً للمطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعمال، والبعض الآخر لا يستسيغ فكرة التجمّع أو الاعتصام ومردُّ ذلك حالة الحرب التي تعيشها البلاد كما قال والأوضاع التي لا تسمح بهذا الشكل من العمل.

من المؤكد أنَّ هذه النقاشات التي تجري في قليل من قمّة الهرم النقابي تجري أيضاً في قاعدته، وقد تكون أعمق بسبب الاحتكاك الأكثر لتلك القاعدة بالعمّال وتعرضهم للضغوط المتواصلة من العمال احتجاجاً على ما يجري بحقهم من استلاب ونهب في كلا القطاعين العام والخاص، وإنْ كان التركيز أعلى بحقّ عمّال القطاع الخاص الذين يفتقدون للحماية القانونية والتنظيمية ويحكمهم «العقد شريعة المتعاقدين» أيْ يقال للعامل: «ما عجبك هاد الشغل وهاد الأجر الباب بيفوت جمل».

هذه النقاشات والحوارات الجارية تعطي مؤشراً مهمّاً عن المزاج العام السائد وكذلك عمّا وصلت إليه أوضاع العمال حتى وصل «البلُّ إلى ذقن» تلك الكوادر التي تعبر عن معاناتها، وبدأت ترفع صوتها، وإنْ كان الصوت خافتاً وضعيفاً، ولكن قد يؤسّس لمرحلة أخرى تفرض رفع الصوت عالياً من قاعدة الهرم إلى رأسه، لأنّ الواقع سيفرض ذلك، والضغوط المعيشية التي يعيشها العمال ستدفع الطبقة العاملة للدفاع عن لقمتها وكلمتها أيضاً.

إنّ التواصل ما بين النقابات والعمال وإشراك الآخرين في حوارٍ مفتوح عبر عقد اجتماعات للهيئات العامّة في المعامل والشركات، للوصول إلى توافقات مع العمال حول السبل الكفيلة والمجدية لتحسين أوضاعهم المعيشية، عبر ربط أجورهم بسلَّم متحرك مع ارتفاع الأسعار – إنّ هذا العمل لو كُتبَ له أنْ يتحقّق سيؤسّس لمرحلة مهمّة وأرضيّة صلبة تستند عليها الحركة النقابيةً إنْ توفّرت الإرادة الكفاحية في مواجهة ما يحصل بحقّ العمال، ويُخرِجُ الحركة وحواراتها من حالة الهمس داخل الغرف إلى الفضاء الرحب والواسع؛ إلى الطبقة العاملة، حيث هناك تجارب ووقائع تجري على أرض غيرنا «أوروبا» تكون فيها الهيئات العامة للمصانع والتجمعات العمالية مركزاً قوياً في اتخاذ القرارات اللازمة والشكل المفترض اتباعه في مواجهة قوى رأس المال المتوحّش. ويبدو أن هذه الهيئات العامة المقرّرة قد أثبتت فاعليتها في عدّة أمور وأهمّها أنَّ لا قرارَ ولا موقفَ خارجَ إرادة العمّال في انتزاع حقوقهم والدفاع عن

مجلس إدارة جديد لمؤسسة التأمينات الاجتماعية

صرحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أنّ الوزير ترأس الاجتماع الأول لمجلس الإدارة الجديد للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسعى للنهوض بواقع عمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بغية تحقيق التطبيق الأمثل لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية النافذ وتعديلاته.

الوزير المنجد أكّد خلال الاجتماع على أهمية الانطلاق في عمل مجلس الإدارة الجديد من موضوع التحوّل الرقمي للمؤسّسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وإجراء الدراسة الاكتوارية الخاصة بها من أجل معرفة وضعها المالي الدقيق، إضافة لتبسيط إجراءات الخدمات التي تُقدِّمها للمواطنين، داعياً المجلس الجديد لإيجاد آلية فعالة لاستثمار فائض أموال المؤسّسة بشكل يحفظ حقوق الأخوة المتقاعدين ويسهم برفع الاستحقاق بما يتناسب مع التضخم الحاصل، إضافة لمناقشة عدد من الأمور التنظيمية داخل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، متمنّياً للمجلس الجديد أنْ يضطلع بمهامه وينطلق برؤى جديدة تنعكس إيجاباً وتطوّراً على أداء وعمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها للأخوة المواطنين.

مهام جدية ملقاة على المجلس الجديد ولكن لم يشر سيادة الوزير في اجتماعه مع مجلس الإدارة الجديد إلى الموضوع الأكثر أهمية وجدية والذي يؤثر على مستقبل عمل المؤسسة ومسؤولياتها تجاه الأخوة المواطنين، وهي قضية تحصيل الديون المستحقّة للمؤسسة على القطاعين العام والخاص والتي تبلغ مئات المليارات، والتي لم تحصل منذ سنين طويلة وهو ما أدّى عملياً إلى قرب المؤسسة من العجز المالي خاصة مع تحميلها مسؤوليات ومصاريف كبيرة، ولم تصدر المؤسسة منذ أعوام أية تصريحات حول ديونها وما إذا تمكنت من تحصيلها أم لا، سواء من القطاع العام أم الخاص.

وكان قد صدر تعميم عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل/مديرية العمل المركزية/ رقم 5763 تاريخ 2020/6/10 المتضمن السماح بتقسيط الديون المتوقفة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية على سنتين كحد أقصى وفق الشروط والضمانات المحددة بالقرار الوزاري رقم 849 لعام ،2015 بعد مطالبة غرفة الصناعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المتضمن طلب تأجيل تسديد الاشتراكات لعام 2020، وتقسيط هذه الديون نظراً للصعوبات التي يمر بها أصحاب المنشآت الصناعية في ظل أزمة كورونا وقتها ودعماً لمسيرة الإنتاج الصناعي كما ادّعت غرفة الصناعة.

وكان قد صرح مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية عام 2021 أنه في مجال تحصيل ديون المؤسسة تمّ توجيه كل الفروع لاتخاذ الاجراءات الفورية لتحصيل أموال المؤسسة المترتبة على القطاع الخاص وفق قانوني التأمينات الاجتماعية وجباية الأموال العامة التي تتمثل بالمطالبة والإنذارات وإصدار قرار الحجز حيث بلغ عدد قرارات الحجز المدخلة منذ بداية العمل 15138 قراراً، كما تم توجيه 7160 إنذاراً، مشيراً إلى أن قيمة الديون على الجهات العامة بلغت 216,7 مليار ليرة فيما بلغت قيمة الديون على القطاع الخاص 26 مليار ليرة وذلك لغاية نهاية عام 2020.

وقد صدر قانون منذ شهر نيسان يُعفى من خلاله المشتركون لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الفوائد والغرامات والمبالغ الإضافية إذا بادروا بتسديد الاشتراكات حتى نهاية العام الحالي، وجاء في أسباب صدوره أنه يأتي في إطار التخفيف من الأعباء الملقاة على أصحاب الفعاليات الاقتصادية نتيجة الظروف التي تمر بها، سورية وإيجاد الحلول المناسبة لعودة أصحاب العمل إلى سوق العمل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية ودفع عملية الإنتاج.

نشر الوعي حول الدور الحقيقي للمؤسسة وأهميته

كما أنّ الاجتماع لم يتطرق إلى البحث عن أساليب وسبل جديدة وأكثر فاعلية لإلزام أصحاب المنشآت الصناعية بتسجيل جميع عمّالهم بالمؤسسة وتشميلهم بالمظلة التأمينية، خاصةً مع فشل اعتماد نظام التفتيش بسبب ما شاب العملية من حالات فساد ورشاوى على حساب حقوق العمال، وعدم العمل على نشر الوعي لدى العمال وأرباب العمل وإطْلاعهم على مزايا وفوائد التسجيل لدى المؤسسة بسبب انتشار وجهة نظر خاطئة عن المبلغ التأميني باعتباره ضريبة تفرض على أطراف علاقة العمل كما هو سائد لدى الغالبية.

وقد بلغ عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية لغاية 31-12-2020 في القطاع العام 1,033 مليون عامل و850 ألف عامل في القطاع الخاص.

المرحلة المقبلة تتطلب

عبر مختلف الأزمنة المتعاقبة، شهد العمل تطورات وتحولات عديدة باعتباره شرطاً أساسياً من شروط العيش من أجل البقاء على قيد الحياة، وشرطاً لتطوّر المجتمع، حيث كان العمل البشري في بداياته التاريخية بالكاد يلبي الحاجات المباشَرة للمُنتِجين في عشيرتهم البدائية، ثمّ صار العمل عبر المراحل المختلفة من المجتمع الطبقي يلبّي حاجات المنتِج وعائلته مع فائضٍ سَمح بنشوء التبادل البضاعي وتطوّره وصولاً إلى ذروته في الرأسمالية حيث يلبّي العامِل جزءاً من حاجاته وحاجاتٍ غيره مقابل أجر مع اكتساب العمل طابعاً اجتماعياً واسعاً.

وتعاني الطبقة العاملة السورية من ضعف عام خلال مسيرة تطورها منذ أواخر القرن الماضي فهي لم تستطع أنْ تدافعَ عن حقوقها وتحافظَ على مكتسباتها رغم شحّها، وتأمين شروط معيشة لائقة وكريمة عبر ممثّلي العمال.

تتطلب المرحلة المقبلة من حياة البلاد الاستخدام الأمثل والكامل لعناصر الإنتاج، واستخدام الموارد البشرية والاقتصادية كافة للوصول إلى أعلى مستوى من كمية الإنتاج وذلك من حيث الكمّ والنوع، ولا بدّ أن يكون ذلك أوّلاً بعيداً عن مخالب وأنياب قوى الفساد والنهب. ولا بد من زيادة الاستثمار في أصول المعامل والشركات الوطنية وخاصة في القطاعات الإنتاجية لدى الدولة، إضافةً إلى القطاع الخاص. فهذا الاستثمار يشكّل عصب التنمية الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد الوطني على التخلّص من الركود، وزيادة الدخل الوطني، وهذا ما يحقق رفع متوسط الدخل للعاملين بأجر ويحقق رفعاً لمستوى المعيشة. وبالتالي تكون زيادة الأجور حقيقيّة، وغير تضخمية، نتيجةَ نمو اقتصادي حقيقي كما نوّهت إلى ذلك قاسيون في عددها السابق.

إنّ الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة للفشل الذريع لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية عديمة الجدوى التي لا تعبّر عن مصالح المجتمع. لا سبيل للقضاء على الفقر إلا بتغيير هذه السياسات الاقتصادية المتبعة التي تخنق فرص العمل والمشاريع الصناعية الإنتاجية الوطنية، وليس عبر الزيادات الوهمية أو المنح المؤقتة في هذه المناسبة أو تلك، أو إعادة توزيع الدعم عبر يافطات مبهَمة بعيدة عن أحوال العباد. فالحكومة بسياستها الاقتصادية والاجتماعية هي فريقُ عمل واحد مع قوى السوق والمال، ورغمَ ذلك فهذه القوى لا تَعتبر الحكومةَ شريكاً لها، رغم أنّ السياسات التي تنفّذها الحكومة هي تلك السياسات التي تلبّي مصالحَهم المباشرة وغير المباشرة، وهي تُعدُّ التشريعات والقرارات كافة التي تخدم هذه القوى. أمّا فيما يتعلق بالطبقة العاملة فإنها تعمل بعكس مصالحها وحقوقها، ولا توفّر لها البيئة القانونية للدفاع عن حقوقها بل تتناقص هذه البيئة مع تلك الحقوق يوماً بعد يوم من خلال زيادة سطوة قوى المال المختلفة.

تقع على عاتق ممثّلي العمال مسؤولية كبيرة في الخلاص من هذا الواقع المأساوي الذي يعيشه العاملون بأجر. ويجب عليهم أن يدركوا مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها الحكومة على المنشآت الصناعية المختلفة، والعمّال ومكان العمل. أما الدولة فعليها أن تقوم بالاستثمارات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، وتوفير السلع الضرورية، وتأمين الخدمات العامة، وأن تقوم بالحدّ من هذه السياسات الحكومية، وتأمين بيئة عمل مواتية للصناعة الوطنية، لا «تطفيشهم» خارج البلاد. يحتاج العاملون بأجر إلى التعبير عن أنفسهم لكي يُعتَرَف بحقوقهم وتُحتَرَم، وكي تُلبّى مطالبُهم يحتاجون إلى القوانين الضرورية أيضًا التي تعمل من أجل صالحهم وليس العكس، ودون هذه الحقوق لن يتمكن العاملون بأجر من الإفلات من براثن الواقع المزري، وبالتالي يحتاجون إلى قوى سياسية حقيقية تعدل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها لكي تَصبّ في مصلحة العاملين بأجر كافةً.

الطبقة العاملة

تونس: رفع إضراب عمال مؤسسة إسمنت بنزرت

قرّرت النقابة بمؤسسة أسمنت بنزرت، بعد اجتماع اللجنة مع إدارة المؤسسة، في ولاية بنزرت التونسية، رفع الإضراب المزمع القيام به بالمؤسسة يوم الأربعاء 12 حزيران الجاري. وتم الاتفاق مع الطرف النقابي التابع لاتحاد العمال ببنزرت، بخصوص المطالب المتعلقة بالاستحقاقات الاجتماعية للعاملين، وتم تحصيل جميع المستحقات الاجتماعية، سواء المتعلقة بسلفة أو هبة عيد الأضحى، واسترجاع مصاريف التداوي، وإسناد نسبة كبيرة من القروض لجميع العمال المعنيين. كما تم خلال الجلسة مع وزارة الصناعة تعديل الفقرة الأولى من النظام الأساسي للشركة لتصبح كالآتي: «تعهّدت الإدارة بتطبيق مقتضيات الفصل 124 من النظام الأساسي الخاص بالشركة وذلك بالنسبة للعمال المنتدبين سنة 2023، وذلك من تاريخ مباشرة العمل بالنسبة لكل عامل».

فرنسا: شهرٌ من إضراب العمال بالموانئ

يبدو أن النقابات العمالية التي تمثل عمال الرصيف وغيرهم من عمال الموانئ مستعدة لتنفيذ تهديدها بتنظيم عدة إضرابات ليوم واحد، بالإضافة إلى العديد من الإضرابات عن العمل لمدة أربع ساعات هذا الشهر، احتجاجاً على إصلاح نظام التقاعد الذي أدّى إلى رفع سن التقاعد القانوني في فرنسا. ووفقاً للنقابة، من المقرر تنظيم الإضرابات القادمة لمدة 24 ساعة في 13 و21 و25 حزيران، مع إضراب لمدة أربع ساعات على مدار ثلاثة أيام من كل أسبوع من هذا الشهر. وحذّر نائب الأمين العام لفرع الموانئ والأرصفة في اتحاد CGT، قائلاً: «الآن سوف يرون مدى وحدتنا في مطالبنا». ومن الممكن تمديد الإضراب عن العمل حتى تموز إذا لم تتلقَّ النقابات استجابةً مُرضية من الحكومة لمطالبها.

مالاوي: إضرابٌ للعاملين في المجال الطبّي

بدأ العاملون الطبّيون في مرافق الصحة العامة في ملاوي إضراباً عن العمل على مستوى البلاد يوم الإثنين 10 حزيران من أجل تلبية مطالبهم في زيادة الأجور وتحسين ظروف الخدمة. ويأتي الإضراب نتيجة لفشل المفاوضات بين العاملين في المجال الطبي والسلطات الحكومية بشأن مطالب العمال التي يعود تاريخها إلى شباط من هذا العام. وكانت الحكومة قد قالت للعاملين في المجال الطبي بأنها ستزيد علاواتهم وتحسن ظروف عملهم بدلاً من تلبية زيادة الرواتب البالغة 15% التي يطالب بها العاملون في المجال الطبي. وقامَ بتنظيم الإضراب كلٌّ من المنظمة الوطنية للممرضات والقابلات واتحاد مساعدي الأطباء في ملاوي. وقال الأمين العام لاتحاد مساعدي الأطباء في ملاوي إن العمال لن يعودوا إلى العمل بشكل كامل حتى تفي الحكومة بوعدها.

المملكة المتحدة: تهديدٌ بالإضراب بحوض بناء السفن في بلفاست

تجري شركة هارلاند آند وولف محادثات مع النقابات العمالية يوم الثلاثاء 11 حزيران بعد تهديد العمال بالإضراب، من خلال تصويتهم لصالح الإضراب عن العمل في نزاع على الأجور في شركة بناء السفن في بلفاست. حيث اجتمعت النقابات والإدارة يوم الثلاثاء 11 من الشهر الجاري على أمل إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن الأجور طال انتظاره، ويقول زعماء النقابات إنّ آخر اتفاق للأجور انتهى في كانون الأول من العام الماضي، ولم يتمّ التوصل إلى اتفاق جديد، والذي يجب أن يبدأ تاريخه في كانون الثاني من العام الجديد. ولم يكن لدى نقابات سوى هذا الإجراء

المؤتمر الدولي لاتحاد النقابات العالمي

حول الحريات الديمقراطية والحقوق النقابية «1»

نظراً لأهمية ما طرح في مؤتمر الحريات الديمقراطية والحقوق النقابية «11 حزيران 2024» الذي عقد في جنيف مع انعقاد مؤتمر منظمة العمل الدولية الـ 112 تنشر «قاسيون» على حلقتين بعض المداخلات التي ألقيت في المؤتمر، حيث توضح وجهة نظر المناضلين النقابيين من الصراع الكائن بين قوى الطبقة العاملة من جهة وقوى رأس المال من جهة أخرى.

■ محرر الشؤون العمالية

عقد الاتحاد العالمي لنقابات العمال مؤتمره الدولي حول الحريات الديمقراطية والحقوق النقابية في 11 حزيران، في إطار مؤتمر العمل الدولي رقم 112.

ألقى الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي، بامبيس كيريتسيس، كلمته الافتتاحية التي رحب فيها بمنتسبي اتحاد النقابات العالمي وأصدقائه الذين شاركوا في المؤتمر، وقام بتحليل الوضع العالمي، ومخاطر الهجمات المتزايدة ضد الحق المقدس في الإضراب، فضلاً عن الهجوم ضد المؤسسات الاجتماعية والسياسية والإنجازات السياسية للطبقة العاملة، مما أعطى الإطار العام لمناقشات المؤتمر.

وبدوره قام الرفيق جاناكا أديكاري، رئيس لجنة الحقوق الديمقراطية والنقابية باتحاد النقابات العالمي، بتحليل أهمية الحريات الديمقراطية والنقابية، مشيراً إلى ضرورة الدفاع عن حق العمال في الإضراب والتنظيم، لحماية حقوقهم الاجتماعية والسياسية وإنجازاتهم ونضالاتهم المستقبلية.

شارك في حلقة النقاش السيد جيورجوس بيتيميتريس، وهو باحث أوّل في المركز الوطني للبحوث الاجتماعية في اليونان، حيث قام بتحليل أهمية الحريات الديمقراطية والحقوق النقابية في سياق التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وسلّط الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه الحقوق الديمقراطية والنقابية في حماية الطبقة العاملة.

وبعد مداخلات المتحدثين الرئيسيين، جرت جولة من النقاش، حيث قام عشرات المشاركين من جميع أنحاء العالم بمناقشة وتحليل الأوضاع المختلفة في كل منطقة.

كلمة الأمين العام لاتحاد النقابات العالمي

بدايةً، اسمحوا لي أن أرحب بجميع المشاركين في المؤتمر الدولي اليوم.

بالنيابة عن الاتحاد العالمي لنقابات العمال، أتقدم بتحية ودية ودافئة ونضالية.

ومن المشجع والمأمول أنه في كل مرة يعقد هذا الاجتماع هنا في جنيف، فإننا نشهد المزيد والمزيد من التطورات الهامة. وهذا يشير إلى أن رسالة النضال الطبقية ومطالب اتحاد النقابات العالمي تجد باستمرار استجابة متزايدة بين العمال ونقاباتهم، دفاعاً عن مصالحهم الطبقية الحقيقية، بعيداً عن القيادات البيروقراطية والنقابات الصفراء التي تقوض كفاءة العمال وقدرتهم النضالية.

ينعقد مؤتمر العمل الدولي الـ112 في وقت تتكشف فيه مرة أخرى طبيعة الإمبريالية بكل نفاقها وسخريتها ووحشيتها.

إننا ندين بشدة وبشكل لا لبس فيه الإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي تمارسه «دولة إسرائيل» القاتلة في فلسطين. وترتكب هذه الجرائم بالتسامح الاستفزازي والدعم الذي تتلقاه «إسرائيل» من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبقية حلفائهم.

إن اتحاد النقابات العالمي يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، ونحن فخورون بأن ملايين العمال في جميع أنحاء العالم يحتشدون، تحت أعلام اتحاد النقابات العالمي، تضامناً معهم.

من الواضح أنه مع تعمّق الأزمة الرأسمالية واتساعها، يتزايد الاستغلال والهجمات على مستويات معيشة العمال.

ومع تزايد جشع الاحتكارات للحصول على المزيد من الأرباح، فإن الهجوم على حقوق التنظيم والمفاوضة الجماعية والإضراب يصبح أكثر حدة وقسوة.

ولهذا السبب اخترنا تنظيم مؤتمر دولي في جنيف هذا العام، يركز على النضال من أجل الدفاع عن الحريات النقابية وخاصة الحقّ المقدّس في الإضراب.

يتميز الوضع العالمي الحالي بتعميم وتعميق الأزمة الرأسمالية واتساع الفوارق الاجتماعية بشكل كبير. يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم إلى تقويض مستويات معيشة العمال والمتقاعدين بشدة.

تعرضت الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية للعمال لهجوم شديد في السنوات الأخيرة، سواء من خلال القمع المباشر عبر تدابير الشرطة الاستبدادية، أو من خلال المحاكمات والمحاكم، أو من خلال الإكراه السياسي والاقتصادي لمذكرات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو من خلال المناورات النيوليبرالية باسم السوق الحرة وصاحب العمل.

يتم دائماً استهداف الإكراه والحظر، والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، والحق في الإضراب. وبالتأكيد على حق التعبئة والتظاهر والاحتجاج على المستوى السياسي. والأمثلة كثيرة، وأنا على ثقة أننا سنسمع خلال مؤتمر اليوم المزيد من خلال المعلومات التي سنتلقاها.

لا يمكننا فصل الهجوم على الحريات النقابية والحقوق الديمقراطية للعمال عن الهجوم على مستوى المعيشة والأجور والمعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي، وبشكل عام على أي شيء يشكل «تكلفة» على أصحاب العمل والدولة... ويحد من الأرباح والأرباح الفائقة للاحتكارات.

مع تعمق الأزمة الرأسمالية وتزايد المنافسة بين الرأسماليين شراسة وضراوة، فإن الهجوم على الحقوق والحريات الديمقراطية والنقابية سيصبح أيضاً أكثر قسوة ومباشرة. وذلك لأنه من خلال التنظيم والتضامن والمفاوضة الجماعية وسلاح الإضراب، تستطيع الطبقة العاملة أن تقاوم تدهور ظروف المعيشة والعمل التي يفرضها الرأسماليون ليثقلوا العمال بعواقب الأزمة الرأسمالية، ويحافظوا على طاقتهم وزيادتها للأرباح.

إن العقود الفردية، والخصخصة، والاستعانة بمصادر خارجية، والعمل عن بعد، و«تأجير الخدمات» ليست سوى بعض الأشكال التي اتخذها الهجوم النيوليبرالي القاسي.

بالنسبة لاتحاد النقابات العالمي، من الواضح أنه من خلال النضالات فقط يمكن للعمال بناء جبهة نضالية قادرة على الدفاع عن حقوقهم وتمهيد الطريق لمسار مختلف يؤدي إلى السلام والعدالة الاجتماعية وإلغاء الاستغلال.

إن التضامن والأممية هي أسلحتهم.

أحد ميادين نضال الحركة النقابية العالمية هو منظمة العمل الدولية «ILO». وبطبيعة الحال، ليس لدينا أوهام.

فإنّ منظمة العمل الدولية اليوم، في عصر العولمة الرأسمالية وسيطرة الليبرالية الجديدة القاسية، لا تلبي مطالب العمال وتوقعاتهم. لقد تراجعت بشكل واضح من حيث دورها وفعاليتها مقارنة بما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. وكلما أصبحت شعارات الاستهلاك أكثر متعة، كلما تقلص محتوى وتأثير قراراتها بشأن حماية حقوق العمل والمفاوضة الجماعية وأصبح محدوداً.

أصبح من الواضح على مستوى العالم أن علاقات العمل يتم تحريرها بشكل مستمر، وتتقلص المفاوضات الجماعية، ويتم انتهاك الاتفاقيات الجماعية، ويتم استبدال العمالة المستقرة والدائمة بما يسمى الأشكال «المرنة»، عندما يتم التشجيع على عمالة الأطفال، بدلاً من القضاء عليها، وتتم خصخصة المرافق العامة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية بسرعة، ومن الواضح أن شعار منظمة العمل الدولية للعمل «اللائق» والشعار الجديد «العقد الاجتماعي الجديد» فارغان من الناحية العملية.

وافقت اللجنة مؤخراً على البيان المكتوب الذي قدمه اتحاد النقابات العالمي إلى المحكمة الدولية لحقوق الإنسان في لاهاي

ما يحتاجه العمال هو الحقوق، والإجراءات التي تتصدى للاستغلال وعدم المساواة الاجتماعية، والتي تدعم عملياً التنظيم والمفاوضة الجماعية والاتفاقيّات الجماعية، وتحد من جشع الاحتكارات للحصول على المزيد والمزيد من الأرباح على حساب الأجور والصحة والتأمين، وبشكل عام، نوعية حياة أولئك الذين يخلقون الثروة من خلال عملهم.

اليوم، يسعدنا أن يكون معنا، إلى جانب القادة النقابيين من جميع أنحاء العالم ذوي الخبرات القيّمة في مسألة النضال من أجل حماية الحقوق الديمقراطية والنقابية للعمال، رفاق مرموقون على استعداد للتحدث كمتحدّثين رئيسيين، لتقديم مدخلات للمناقشة في مؤتمر اليوم الأول. فمعنا الرفيق جاناكا أنتيكاري، رئيس اللجنة التي أنشأها اتحاد النقابات العالمي قبل بضع سنوات، وتتكون من رفاق يتعاملون مع قضايا الحقوق الديمقراطية والنقابية.

وافقت هذه اللجنة مؤخراً على البيان المكتوب الذي قدمه اتحاد النقابات العالمي إلى المحكمة الدولية لحقوق الإنسان في لاهاي، فيما يتعلق بالتفسير الذي طلبه مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بشأن ما إذا كانت الاتفاقية رقم 87 بشأن «الحرية النقابية» تغطي بطبيعتها الحق في الإضراب، ومن المعروف أن مجموعة أصحاب العمل في منظمة العمل الدولية تُجادِل بشكل استفزازي وسخيف.

أعتقد أنها فرصة في سياق مؤتمر اليوم لمناقشة تعزيز دور هذه اللجنة بقيادة الرفيق أنتيكاري وما هي التدابير المحددة الأخرى التي يمكننا اتخاذها حتى نكون قادرين على تقديم الدعم ليس المعنوي فحسب، بل والدعم العملي أيضاً أينما ومتى كان لدينا رفاقٌ نقابيّون يواجهون استبداد الحكومة وأرباب العمل والقمع.

«لن نصوّت لك» ... هذا ما يقوله المتظاهرون في أمريكا

يُعرّض دعم إدارة بايدن «لإسرائيل» حظوظها الانتخابية لخطر شديد. يكشف استطلاع أجرته شبكة «سي بي إس نيوز CBS News»، وهي المحسوبة على تيّار إدارة بايدن، في الفترة من 5 إلى 7 يونيو/حزيران أنّ 61% من الناس في الولايات المتحدة يعتقدون أنّه لا ينبغي لحكومتهم أن ترسل الأسلحة والإمدادات إلى «إسرائيل». بالنسبة للأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 30 عاماً، يقفز هذا العدد إلى أغلبية ساحقة تبلغ 77%. يعتقد 49% من الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً أن بايدن يجب أن يشجع إسرائيل على وقف العمل العسكري في غزة تماماً، كما أنّ 37% من إجمالي المستطلعين يوافقون أيضاً على هذا الرأي.

■ جي. دبليو ميسون
ترجمة: قاسيون

تكشف أرقام الاستطلاعات التي أُجريت بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول مباشرة عن مدى تحول الرأي العام، حيث يعارض 52% من الناس إرسال الأسلحة والإمدادات إلى «إسرائيل»، و59% فقط من الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً يرون ذلك. تظهر أرقام الاستطلاعات من أغسطس/آب 2021 ، بعد وقت قصير من الهجوم الإسرائيلي على غزة في شهر أيار/مايو من العام ذاته، انقساماً مماثلاً في دعم الرأي العام الأمريكي للمساعدة «لإسرائيل»، حيث قال 50% إنّ الولايات المتحدة يجب أن تقيّد المساعدات العسكرية للدولة الصهيونية.

على مدى الأشهر الثمانية الماضية، قامت حركة التضامن مع فلسطين ومجموعة متنوعة من المنظمات المشاركة في الحركة، بشن حملة رفع وعي جماهيرية، والتعبئة في الشوارع، وإغلاق الشرايين الرئيسية لوسائل النقل وكذلك لتدفق رأس المال، والنضال من أجل سحب الاستثمارات داخل الجامعات، إلى جانب العديد من الإجراءات الأخرى.

أصبحت التعبئة الوطنية في 4 نوفمبر/تشرين الثاني أكبر مظاهرة مؤيدة لفلسطين في تاريخ البلاد، حيث احتشد نصف مليون شخص في عاصمة البلاد. في الثامن من يونيو/حزيران، تجمع 100 ألف شخص خارج البيت الأبيض، سافر الكثير منهم طوال الليل من مناطق بعيدة، مثل: فلوريدا وميشيغان وأيوا، في إجراء دعا إليه ائتلاف متنوع من المنظمات من أجل رسم «خط أحمر» على الحد عند بوابات البيت الأبيض.

وقالت لميس، إحدى منظمي حركة الشباب الفلسطيني، التي افتتحت المسيرة: «لقد أظهرت لنا الطبقة الحاكمة أنه ليس لديها خط أحمر». لقد قاموا بتمويل مذبحة رفح خلال الأسابيع القليلة الماضية، والإبادة الجماعية في غزة خلال الأشهر الثمانية الماضية، والعديد من حالات الموت والنهب الأخرى، كل ذلك باسم الإمبريالية والربح الدموي.

قال بريان بيكر، المدير التنفيذي لتحالف ANSWER، وهي منظمة وطنية مناهضة للإمبريالية ساعدت في تنظيم المسيرة، لصحيفة Dispatch People: «المزيد والمزيد من الناس، ربما لا يشكلون الأغلبية بعد، وربما مجرد أقلية كبيرة جداً، لكنّ قسماً كبيراً جداً من السكان، الذين يبلغ عددهم عشرات الملايين... يعتقدون الآن أن الرواية «الإسرائيلية» كاذبة». يكشف استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب في مارس/آذار أنه مقارنة بنوفمبر/تشرين الثاني 2023، حين وافق 50% من الناس في الولايات المتحدة على العمل العسكري «الإسرائيلي» في غزة، أعرب 36% فقط عن موافقتهم في مارس/آذار. وتشير استطلاعات الرأي التي أجريت في نيسان/أبريل أيضاً إلى أن عدداً أكبر من الناس في الولايات المتحدة يعتقدون أنّ «إسرائيل» قد ذهبت بعيداً في غزة «32%» مقارنة مع الذين يعتقدون أن الإجراءات «الإسرائيلية» مبررة «27%» قرابة النصف غيروا رأيهم خلال شهر، وهذا أمر غير مسبوق في الولايات المتحدة.

> **يجب أن يكون مسؤولو البيت الأبيض على يقين من أنّ الجامعات لن تصبح هادئة ولا صامتة نحن لن نصمت لقد حان الوقت لكي تتحرر فلسطين**

وفقاً لبيكر، هناك بعض الأشياء التي تساهم في هذا التحول: «يمكن للناس اليوم أن يتابعوا الإبادة الجماعية في الوقت الذي تحدث فيه بأنفسهم على وسائل التواصل الاجتماعي. إن وسائل الإعلام المملوكة للشركات الرأسمالية لا تعرضه، لكن يمكنهم مشاهدته على وسائل التواصل الاجتماعي. ثانياً، لقد خلقنا هذا الوعي. وأعني بكلمة «نحن» كامل مجموعات الحركة التي نزلت إلى الشوارع، مستخدمة جميع أنواع التكتيكات لإظهار الاحتجاج، وإظهار المعارضة، وإظهار النضال. يتغير وعي الناس عندما يكونون في صراع. عندما يوضع الناس في صراع، فإنهم يفتحون عقولهم لأفكار جديدة. وهذا ما نشهده في الولايات المتحدة. إنها حقبة جديدة، تغيير جذري في الوعي السياسي. لكنّ ذلك لا يحدث بشكل عفوي فقط. يحدث ذلك بسبب التنظيم وبناء الحركة».

تحدث الإعلام المستقل إلى بعض المتظاهرين الذين كانوا يحملون «الخط الأحمر» الذي يبلغ طوله أميالاً والذي يحيط بالبيت الأبيض. ووجهت إحدى المتظاهرات– وهي عضو هيئة التدريس والموظفين في جامعة جورج تاون من أجل العدالة في فلسطين– رسالة مقتضبة، ولكن معبّرة، إلى جو بايدن قالت فيها: «لن نصوت لك. يجب أن يكون مسؤولو البيت الأبيض على يقين من أنّ الجامعات لن تصبح هادئة ولا صامتة. نحن لن نصمت. لقد حان الوقت لكي تتحرر فلسطين».

قال عضو شاب في التحالف الأسود من أجل السلام، كان حاضراً في التجمع الحاشد في ساحة لافاييت أمام البيت الأبيض، لإعلام مستقل يغطي الحدث: «رسالتي إلى جو بايدن هي أننا لن نصوت لك. نحن لا ندعمك. نحن لا ندعم الإبادة الجماعية التي سمحت بها، والتي أنت متواطئ فيها».

تحدّث محمد، أحد منظمي حركة PYM، أمام حشد من عشرات الآلاف المتجمعين في ميدان لافاييت، واصفاً كيف تم تهجير المئات من أفراد عائلته عبر رفح نتيجة للإبادة الجماعية المستمرة. «وطني هلك. وطننا غارق بدماء شهدائنا كل يوم». لكن يوضح محمد أنه في كل يوم يصبح من الصعب بشكل متزايد العثور على الطاقة للمضي قدماً: «لا أقول هذا لإحباطنا، ولكن للتحقق من صحة مشاعرنا حالياً. لقد سئمنا، لقد سئمنا من هذه الإبادة الجماعية».

لكنّ محمد وغيره حثّوا الحشود على إيجاد الدافع للمضي قدماً من خلال شعب غزة، بالإضافة إلى أعمال الحركة حتى الآن. وأعلن الحاضرون: «علينا أن نتذكر، من خلال الدموع والآلام، ومن نفعل كل هذا من أجلهم... إنه من أجل الناس في غزة، الذين هم بمثابة بوصلتنا... لقد أغلقنا الشوارع. لقد أغلقنا الجسور والمطارات ومحطات القطار. فكر في الأمر، لم يحدث هذا مطلقاً في تاريخ الإمبريالية، أو لم يحدث لفترة طويلة جداً. يوماً بعد يوم، ننظم أنفسنا لسد شرايين الإمبريالية هنا داخل بطن الوحش».

وتعهد المتظاهرون بالتعبئة في واشنطن العاصمة مرة أخرى في 24 يوليو، عندما من المقرر أن يلقي بنيامين نتنياهو نفسه كلمة أمام الكونجرس، على الرغم من إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحقه.

إننا نُسلق أحياءً...

إذا ألقيتَ ضفدعاً في ماءٍ ساخنةٍ فإنها ستقفز فوراً، هرباً من الموت. ولكنْ إن وضعتها في قدر ماءٍ باردٍ ووضعت القدر على نارٍ هادئة، فإنها ستبقى في القدر، ستسترخي تماماً مع ارتفاع الحرارة التدريجي، وستَسلق بهدوءٍ حتى النهاية... حتى الموت!

■ عماد طحان

يستخدم الكاتب والمفكر الروسي سيرجي قره مورزا المثال السابق في الصفحات الأولى من كتابه المعنون «التلاعب بالوعي»، والذي ترجمه إلى العربية عياذ عيد عام 2013، لصالح وزارة الثقافة السورية.

قرأتُ الكتاب في السنة نفسها التي صدر فيها بالعربية، ومنذ ذلك الوقت، أي منذ 11 سنة، ما يزال الانطباع الكابوسي لهذا المثال المأساوي، محفوراً في ذاكرتي، ولم تزده هذه السنوات، والقراءات والتجارب التي تلت، إلا رسوخاً...

الكسل العقلي والنماذج الاختزالية

لو كان القدر شفافاً، لربما رأت الضفدع النار وقفزت هرباً بحياتها. وحتى لو كان القدر شفافاً، هنالك احتمالُ أن يجري التسخين بوسائل أخرى، كهربائية مثلاً، وسائلَ ليست واضحةً ومفهومة ومباشرة وضوحَ ومباشرةَ النار، لكّن الحياة هكذا... ليست شفافة ولا واضحةً ولا مباشرة، بل شديدة التعقيد والغموض في أغلب الأحيان.

ولذا، فقد كان على الضفدع ألا تستسلم لـ «الكسل العقلي» و«النماذج الاختزالية»، وألّا تقف في فهمها لوضعها ضمن القدر، عند حدود الخمول والراحة والاسترخاء والمتعة التي يؤمنها لها الدفء المؤقت؛ كان عليها أن تستنتج من ارتفاع الحرارة التدريجي أنها في خطر، وأنّ عليها أن تقفز بأسرع وقت ممكن. «الكسل العقلي والنموذج الاختزالي، تعبيران يستخدمهما بشكل متكرر المفكر الإسلامي المعروف عبد الوهاب المسيري، ويقصد بهما- فيما يقصد- تعامل الإنسان مع أي ظاهرة من الظواهر عبر الاكتفاء بجانب واحد أو بضعة جوانب منها، والقفز نحو نتائجَ بسيطة، سهلة، وخاطئة في معظم الأحيان».

التراكم الكمّي والتحول النّوعي

مثال الضفدع هذا نفسُه، يكشف جانباً مهماً في كيفية عمل القانون الأول من ديالكتيك هيغل، والذي- كما يقال- أوقفه ماركس على رجليه بعد أن كان واقفاً على رأسه «في إشارة للانتقال به من المثالية إلى المادية».

الجانب الذي يكشفه ليس متعلقاً بأنّ التحول النوعي تسبقه تراكمات كمية تقود نحوه، كالقول مثلاً: إنّ الماء المقطّر يبقى سائلاً طالما بقيت حرارته أكبر من صفر وأصغر من 100، ويتحول إلى غاز فقط عند الوصول إلى عتبة 100 درجة، وإلى صلب عند الوصول إلى عتبة 0 درجة مئوية؛ فهذا الجانب من القانون هو جانبه الجوهري الأكثر وضوحاً...

ما يكشفه مثال الضفدع، هو أنّ عمليات التراكم الكمي، تجري- في معظم الأحيان- بشكل مستتر، إلى هذا الحد أو ذاك؛ فالنظر إلى ماءً درجةُ حرارته 40 درجة، أو 80 درجة، لاً يعطي انطباعاً واضحاً عن الفرق بينهما.

يكشف أيضاً، أنّ التحول النوعي «من سائل إلى غاز في مثال الماء المغلي»، يجري بشكل مفاجئ، يجري كقفزة غير متوقعة «بالنسبةً لمراقبٍ ذي عقل كسولً».

يعرّف بعض الأطباء الموت بطريقة طريفة ملخصها: أنّ حياة الإنسان هي عملية طهي مستمرة من الداخل، عبر الأكسدة. وحين ننضج تماماً... نموت.

الناظر العادي إلى وضع السوريين عام 2010 أو عام 2005، لن يرى فروقاتٍ كبرى، ولن يتوقع 2011.

لكي تصل هذه الجهة إلى غايتها عليها القيام بعدة أمور وباستخدام الإعلام ووسائله المختلفة بالدرجة الأولى

في كلّ هذه الأمثلة، بما فيها مثال الضفدع، فإنّ المشترك هو ثلاثة عناصر؛ عنصر التراكم البطيء غير المنظور، وعنصر المفاجأة، وعنصر الجهل الذي يجعل من المفاجأة مفاجأةً.

منحنى غاوس للرأي العام

تذهب النظريات التي تدرس الإعلام الجماهيري، وكذلك نظريات علم الاجتماع العام، إلى أنّ توزع آراء الناس من مختلف القضايا، يأخذ في معظم الأحيان شكلاً مشابهاً للتوزيع الرياضي الاحتمالي المعروف باسم توزيع غاوس، المبيّن في الشكل المرفق، حتى أنّ الاسم الآخر الرائج لتوزيع غاوس، هو «التوزيع الطبيعي»، في إشارة إلى أنه كثير التكرار في الطبيعة، وكما تبيّن لاحقاً، في المجتمع أيضاً.

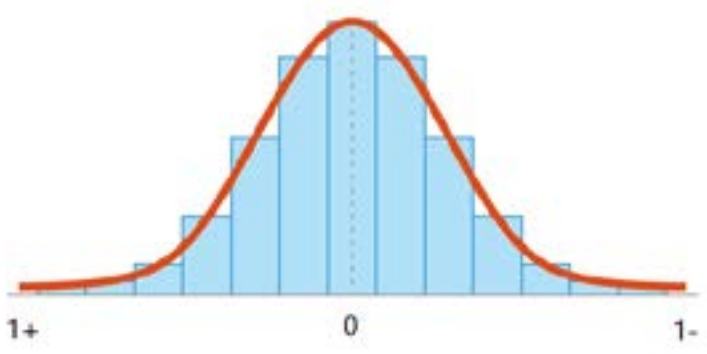

ما يعبّر عنه هذا التوزيع، في إطار الحديث عن الرأي العام، ودون تعقيدات رياضية لا ضرورة لها هنا، هو أننا حين نضع سؤالاً ما أمام الناس، قضيةً ما، فإنّ القسم الأكبر منهم ستكون لهم مواقف متقاربة، تشكل بمجموعها موقفاً وسطياً يتمتع بأعلى قيمة احتمالية «وهو ما تعبر عنه المستطيلات الأكبر مساحةً التي في منتصف الشكل المبين»، بينما ستكون نسبة الناس أصحاب المواقف الأكثر جذرية أو تطرفاً «بالنسبة للموقف الوسطي»، هي النسبة الأقل، «كلمة تطرف هنا ليست محملةً بالضرورة بالشحنة السلّبية التي عادة ما تحملها في الإطار الاجتماعي، ولكن هي هنا توصيف مجردً لطَيف الآراء الذي يتموضع على أحد طرفي التوزّع، أو القريب منهما».

ولكن ما علاقة ذلك بالضفدع وبما قلناه سابقاً؟ فَهمَ أصحاب الدعاية الإعلانية والسياسية هذا التوزيع جيداً، واخترعوا طريقةً شديدة الدهاء للتلاعب به. فيما يلي فكرتها الأساسية: فلنفترض أنّ مصلحةَ جهة معينة هي في أن يكون الرأي العام من قضية ما، ليس متوزعاً توزعاً طبيعياً، بل أن تكون النسبة الأكبر من الناس تحمل الرأي الأقرب لـ«+1 المبينة في الشكل، وليس إلى 0 الوسطية الطبيعية».

لكي تصل هذه الجهة إلى غايتها، عليها القيام بعدة أمور، وباستخدام الإعلام ووسائله المختلفة بالدرجة الأولى.

أولاً: ستحاول التعتيم بشكل كامل على الطيف من الآراء القريب من القيمة «-1». **ثانياً:** عليها بالتوازي أن تشنّ حملات ترهيب واسعة النطاق ضد طيف الآراء القريب من «-1» وعليها تصويرها بأنها جنون محض وخروج عن المنطق.

ثالثاً: ستركز الضوء على أصحاب الرأي «+1» وتفتح لهم منابر التعبير المختلفة، وثالثاً «وهو الأخطر ربما»، ستبث بين الناس أشخاصاً وجهات تطرح رأياً هو «+2» وليس فقط «+1»، أي رأياً شديد التطرف إلى درجة

فلنقفز!

لم تسمع الناس به من قبل، وستتعامل معه في بداية الأمر وكأنه جنون مطلق، لأنّه من خارج الطيف الطبيعي لتوزع الآراء بأكمله.

بهذه الطريقة، ومع الوقت، ومع تقدم عملية السلق التدريجية، سيحدث انزياحٌ في طيف الرأي العام، بحيث تختفي القيمة «–1» وتصبح القيمة «0» هي القيمة «–1»، والقيمة «+1» هي القيمة «0» الجديدة، والقيمة «+2» هي القيمة «+1». وبكلمة، فإنّ الرأي الذي كان يعتبر قليل الانتشار سابقاً «والذي كان يحمل القيمة +1 ضمن الشكل الأول»، يصبح بعد عملية الإزاحة، الرأي الأكثر رواجاً وقبولاً... هذه العملية بمجملها، تسمى إزاحة طيف الرأي العام، ويعبر عنها بصورة بسيطة، الشكل المرفق.

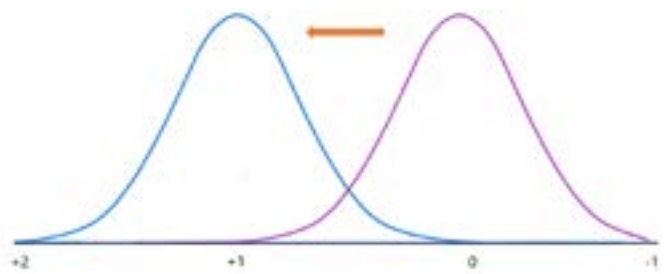

مثال تطبيقي «1»

سبق لمركز دراسات قاسيون أن نشر دراسة حول الاستثمار السياسي لأجندة LGBT أو مجتمع الميم–ع، بعنوان «في الأبعاد السياسية والأيديولوجية والهيمنيّة لمتاجرة الغرب بمسائل المثلية الجنسية».

ولن نتوسع هنا في نقاش هذه القضية، ولكن سنستعين بها لتوضيح فكرة إزاحة طيف الرأي العام.

ليس خافياً على أحد، أنّ الرأي العام عالمياً ومحلياً من قضايا «المثلية الجنسية» قد انزاح خلال العقود الماضية، وخلال العقد الأخير بشكل خاص؛ فبينما كان القسم الأكبر من الناس يتخذ موقفاً رافضاً ومعارضاً، كانت قلة قليلة تؤيد، وقلة قليلة أخرى تعارض بشكل متطرف.

للتخصيص أكثر، نأخذ مثالاً: الموقف من عمليات التحول الجنسي، والتي كان الرأي العام السائد حولها هو الرفض القاطع، بل والنفور والازدراء... كيف تمّ تحويل الرأي العام؟

أولاً: جرى تصوير الرافضين بأنهم متخلفون «وإنْ كان بعضهم كذلك فعلاً»، وحمقى وغير متحضرين. «الهجوم على القيمة «–1»»

ثانياً: فتحت المنابر لأصحاب الرأي الأقرب إلى +1، وبات وجودهم شخصيات تمثلهم ضمن الأفلام والمسلسلات والأوساط الفنية والثقافية، شرط عبورٍ أساسي لأي عمل تقريباً، وبغض النظر عن الصلة بين ذلك وبين حبكة العمل المعني. «التركيز على القيمة «+1»»

ثالثاً: تم اختراع القيمة «+2» عبر القول بحق الأطفال تحت 18 عاماً بتحديد هويتهم الجنسية، وبالقيام بعمليات تحول جنسي إنْ شاؤوا ذلك، ودون موافقة الأهل، وبحماية القانون والدولة! أي تم إدخال قيمة جديدة غير معروفة سابقاً إلى طيف الرأي العام، وتمت المبالغة في تسليط الضوء عليها، رغم أنّ هذه القيمة بدت جنوناً محضاً في المراحل الأولى التي تمّ إظهارها فيها... «بين أشكال الجنون المتطرف في طرح هذا النوع من المسائل، القول مثلاً: إنّ البيدوفيليا أي الرغبة في إقامة علاقات جنسية مع الأطفال، هي مجرد ميول جنسي كغيره من الميولات الجنسية الأخرى!»

استخدام العناصر الثلاثة المذكورة آنفاً، وبشكل مركز، أدى إلى إزاحة طيف الرأي العام، وليس من باب القبول بقدر ما هو من باب «الدفاع عن النفس» ... مثلاً، وبعد أن كان كثيرون يجاهرون برفضهم لكل فكرة عمليات التحول الجنسي، باتوا يقولون، لا بأس، لن نقف ضدها، ولكن نرجوكم أن تتركوا الأطفال وشأنهم، دعوهم يبلغون الثامنة عشرة من أعمارهم وبعدها يمكنهم أن يقرروا بأنفسهم...

يجري الترويج لضرورات الخصخصة وإنهاء الدعم كلياً وبشكل فوري والانتقال الكامل إلى اقتصاد السوق الحر

مثال تطبيقي «2»

الرأي العام من قضية «الدعم الحكومي»، هو مثال مدرسي ونموذجي على كيفية إزاحة طيف الرأي العام، وهو مثال نرى تطبيقه في سورية، ولم يكن تطبيقاً فريداً إذ كان تكراراً لما جرى في عدد كبير من البلدان حول العالم التي تبنت بشكلٍ علني أو غير علني السياسات النيوليبرالية.

أولاً: يجري هجوم مكثف على فكرة الدعم وأنها علة العلل، وسبب الفساد وهدر الموارد «الهجوم على القيمة –1».

ثانياً: يجري الترويج لضرورات الخصخصة، وإنهاء الدعم كلياً وبشكل فوري، والانتقال الكامل إلى «اقتصاد السوق الحر» «الترويج للقيمة +2».

ثالثاً: ثم يخرج الحل بشكله الأولي تحت مسمى «إعادة توزيع الدعم على مستحقيه»، والذي كان سابقاً عند القيمة +1 وأصبح بعد الإزاحة عند القيمة «0»، أي الرأي الأكثر رواجاً.

وبمجرد الانتقال نحو الطيف الجديد، تستمر العملية نحو إزاحة إضافية بحيث يصبح مركز الآراء «المطلوب» هو الخصخصة ورفع الدعم نهائياً...

مثال تطبيقي «3»

الموقف من القضية الفلسطينية ومن الكيان الصهيوني هو أيضاً مثال تطبيقي نموذجي لعملية إزاحة طيف الرأي العام.

الحالة الطبيعية هي أنّ القيمة «0»، أي القسم الأكبر من الرأي العام في منطقتنا، هو ضد الكيان الصهيوني ومناصر للقضية الفلسطينية، ولذا:

أولاً: يجري الهجوم على كل خطاب مناصر للقضية ووصفه بالخشبي والمتخلف وإلخ... «الهجوم على القيمتين –1 و 0»

ثانياً: يتم فتح المنابر لأصحاب الآراء ذات القيمة «+1»، التي تقول بأنّ «إسرائيل» هي عدو، ولكن لا يمكن هزيمته، ولذا ينبغي أن نكون «واقعيين» وأن نبحث عن طريقة للوصول إلى صفقة سلام معه.

ثالثاً: يتم اختراع قيمة متطرفة «+2» وإبرازها إعلامياً، المقصود هو فتح المنابر لأولئك الذين يقولون: إنّ «إسرائيل» ليست عدواً، بل صديق وحليف، وهي ليست الخطر الأكبر، هنالك أخطار أخرى كثيرة أكبر منها، بل وهي يمكن أن تكون حليفاً في مواجهة الأخطار الأكبر.

ليس المقصود من إظهار هذه الآراء المنحطة والترويج لها أن تلتحق الناس بها، فمن يروجها يعرف أنها مرفوضة شعبياً، ولا يمكن أن تستقطب إلا قلةٌ لا قيمة لها تقريباً... المقصود بالضبط هو إزاحة طيف الرأي العام، بحيث يتغير الرأي الأكثر رواجاً من الرأي المطالب بإنهاء الاستعمار الصهيوني، إلى الرأي القائل بـ«ضرورة» الوصول إلى سلامٍ ما معه.

في هذا المثال بالذات، يمكننا أن نفهم ظهور بعض الشخصيات والأصوات على هامش الحراك الجاري في السويداء، أصوات لا تمثل هذا الحراك ومرفوضة من الغالبية العظمى من المشاركين فيه... وظيفة هذه الأصوات ليست استقطاب الناس صوبها، ولكن بالضبط تحويل الأفكار المنفرة غير المقبولة، ومع التكرار إلى جزء من الطيف العام للآراء، وبالتالي تمييع الموقف العام مع الوقت...

أرقام صادرات للتباهي على حساب المنتج والمستهلك والاقتصاد الوطني!

زيادة الصادرات، وإيجاد آليات جديدة لدعم التصدير، وزيادة المنافذ التصديرية، وحل المشاكل التي تواجه هذه العملية، عناوين عريضة لا يخلو منها أي اجتماع للحكومة!

فما الإجراءات التي يقوم بها الذراع التصديري الرسمي المتمثل بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ولصالح من تصب الإجراءات والقرارات الخاصة بالعمليات التصديرية، وأين المواطن السوري من كل هذا؟

وهل التصريحات الحكومية دقيقة بأرقامها ومعطياتها، أم كلٌ يغني على ليلاه، والارتجالية الاعتباطية هي الصفة الطاغية على التصريحات، بما في ذلك المعطيات الرقمية؟

تناقضات فجة فمن نصدق؟!

صرح مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في وزارة الاقتصاد- ثائر فياض- لصحيفة الوطن الأسبوع الماضي بقوله: إن موضوع التصدير لا يتعلق بوزارة الاقتصاد فقط وإنما يرتبط بسياسة حكومية شاملة، ويتطلب تكامل عمل بين وزارتي الصناعة والزراعة والاتحادات كلها، وجميع الجهات المعنية سواء بالقطاع العام أو الخاص، كاشفاً عن تزايد الصادرات بنسبة 30% مقارنة بالعام الماضي.

بالمقابل، فقد كان لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل رأي آخر، حيث صرح يوم الثلاثاء بتاريخ 2024/6/4 أنّ: «قيمة التصدير للعام 2023 مرتفعة بنسبة 61% عن العام الذي سبقه، كما لوحظ في مقارنة الثلث الأول من العام الحالي عن العام السابق أنه تم تسجيل 348 مليون يورو، مقابل 200 مليون يورو، بنسبة زيادة 74%!

قبل تساؤلنا عن نوعية وطبيعة السلع المصدرة، وعن تأثير عمليات التصدير على أسعار السلع في الأسواق وعلى المواطن بالمحصلة، استوقفتنا نسبة زيادة الصادرات المصرح عنها رسمياً بين عامي 2022-2023! فهل هي 30% حسب حديث مدير هيئة الصادرات، أم 61% بحسب حديث وزير الاقتصاد؟!

فالتباين في النسب المصرح عنها أعلاه كبير، مع العلم أنها جميعاً معطيات رقمية رسمية صادرة عن الوزارة المعنية، وجهة متخصصة بعمليات التصدير تابعة لها!

فهل المشكلة بنقص المعلومات لدى الجهة المصرحة، أم باعتباطية التصريحات الرسمية؟!

كلام وحشو إعلامي يخدم السياسات الحكومية الشاملة!

هذه ليست المرة الأولى التي تتناقض فيها التصريحات الرسمية، مما يدفعنا للتشكيك بكل التصريحات والأرقام الرسمية المعلنة!

فقد أوضح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل في حديث للقناة الفضائية السورية: إن التصدير هو الحامي للعملة الوطنية ومحفز للعملية الإنتاجية والنمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، وأن سورية تصدر الآن لنحو 100 دولة!

في حين أوضح مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في وزارة الاقتصاد ثائر فياض لصحيفة «الوطن» أن: «المنتجات السورية تصل إلى نحو 107 دول، ولكن بنسب متفاوتة».

يبدو أن 7 دول كمنافذ تصدير، زيادة أو نقصان، رقماً ليس ذا أهمية بالنسبة للجهات الرسمية، ولعل مفردة «نحو» تغطي عدم دقة ووثوقية الأرقام وتباينها في التصريحات أعلاه!

لنصل للأهم، هل كانت عمليات التصدير المنفذة محفزة للعملية الإنتاجية وللنمو وحامية للعملة الوطنية بحسب حديث وزير الاقتصاد؟!

بلغة الاقتصاد، إن الحديث عن حماية العملة الوطنية بالاعتماد على مبالغ وقيم الصادرات منفردة بعيداً عن مبالغ وقيم المستوردات، وبعيداً عن حجم الإنتاج الحقيقي، هو لغو وحشو كلامي وإعلامي لا يُعول عليه!

فواقع القيمة الشرائية الفعلية للعملة الوطنية في السوق، وبالمقارنة مع معادلاتها من بقية العملات الأجنبية، يشير إلى أن العملة الوطنية تتراجع بقيمتها، وأثر مبالغ وقيم عمليات التصدير عليها يكاد يكون غير ملحوظ على مستوى دعم هذه القيمة!

بلغة الاقتصاد الحديث عن حماية العملة الوطنية بالاعتماد على مبالغ الصادرات منفردة بعيداً عن مبالغ المستوردات وعن حجم الإنتاج الحقيقي هو لغو إعلامي لا يُعول عليه!

وكذلك فإن واقع الإنتاج الحقيقي «زراعي وصناعي» والعملية الإنتاجية، من سيئ إلى أسوأ!

فالقطاعات الإنتاجية، الصناعية والزراعية- عام وخاص، تعاني نتيجة السياسات الحكومية المجحفة المقوضة للإنتاج والعملية الإنتاجية، بدءاً من سياسات تخفيض الدعم وصولاً لإنهائه، مروراً بصعوبات تأمين مستلزماتها وارتفاع تكاليفها، وصولاً لتحرير أسعار حوامل الطاقة «كهرباء ومشتقات نفطية»، مع كل الانعكاسات السلبية لذلك، والتي تبدأ بتراجع الإنتاج وخسارة أسواق التصدير، ولا تنتهي بتسجيل المزيد من ضعف العملة الوطنية وتراجع قيمتها، وهو ما جرى ويجري!

فعن أي نمو يتم الحديث، وهل الحكومة غافلة عن ذلك؟!

لا شك أن الحكومة ليست غافلة، بل هي على دراية تامة، ولعل تصريح مدير هيئة الصادرات أعلاه فيه الكثير من الوضوح بهذا الشأن من خلال العبارة التي لخص فيها ذلك، بأنها «سياسة حكومية شاملة»!

المنتج الوطني ما بين التصدير والفقدان!

المبالغ المعلن عنها كأرقام صادرات بحسب التصريحات أعلاه، وبظل عدم وجود صادرات نفطية، تشير إلى أنها بغالبيتها صادرات زراعية، وتشكل الصادرات الصناعية جزءاً بسيطاً ومحدوداً منها!

فواقع القطاع الصناعي المتراجع يؤكد تراجع الإنتاج وانحسار أسواق التصدير لعدم التمكن من المنافسة بسبب ارتفاع التكاليف، وهو واقع مؤسف وصلت إليه قطاعات الإنتاج الصناعي، وهو ما عبر عنه، وطالب به، الصناعيون مراراً وتكراراً، دون جدوى!

وواقع الإنتاج الزراعي ليس أفضل حالاً، ولعل تراجع إنتاج المحاصيل الاستراتيجية «قمح- قطن- شوندر» خير دليل على ذلك!

على ذلك، فإن غالبية مبالغ التصدير أعلاه ناجمة عن عمليات تصدير لمنتجات زراعية بشقها النباتي، المتمثل غالباً بتصدير الخضراوات والفواكه، وبشقها الحيواني المتمثل غالباً بتصدير جزء من ثروتنا الحيوانية، وخاصة أغنام العواس!

وواقع الحال يقول: إن عمليات التصدير لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاستهلاك المحلي، بقدر ما هي تمرير لمصالح القلة من حيتان التصدير، وربما هذا يفسر جنونية أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية، سواء للخضار والفواكه أو للحوم ولمشتقات الحليب، على حساب ومن جيوب المستهلكين المحليين!

وهناك الكثير من الأمثلة الفجة التي تثبت اللامبالاة باحتياجات الاستهلاك المحلي، كالثوم والبصل والبقوليات والبطاطا وغيرها، وصولاً لتبرير عمليات استيراد هذه المواد لتغطية نقص الاحتياجات المحلية منها، وأيضاً لتمرير مصالح القلة من حيتان الاستيراد، كذلك على حساب ومن جيوب المستهلكين المحليين!

الأكثر من ذلك، أن مشجعات التصدير، كمبالغ مخصصة لهذه الغاية من خلال هيئة تنمية الصادرات، موجهة للمصدرين، وليس للمنتجين!

على ذلك، فإن المصدرين يستفيدون من عوامل الاستغلال السعري الممارسة من قبلهم تجاه المزارعين للحصول على النخب الأول والثاني من المنتجات الزراعية بأدنى الأسعار، كي يصدروها ويستفيدوا من عائداها الدولارية، وفوقها يستفيدون من مبالغ الدعم المخصصة لعمليات التصدير!

مقابل ذلك، يسجل المزارعون المزيد من الخسارات، وتبقى منتجات النخب الثالث والرابع للمستهلكين المحليين، طبعاً بأسعار مرتفعة متحكم بها من قبل حيتان أسواق الهال!

فالحديث الرسمي المكرر عن دعم الإنتاج والعملة الوطنية، وعن النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، هو حديث للتسويق الإعلامي ليس إلا، بينما تستمر السياسات الحكومية الظالمة بنتائجها غير آبهة بمصالح المواطنين «منتجين ومستهلكين»!

فالسياسات الحكومية الشاملة، سواء على مستوى عمليات التصدير والاستيراد وآلياتها، أو على مستوى بقية سياسات الإفقار والتجويع المتبعة، لا تصب إلا بخانة مصالح القلة من حيتان الأرباح على حساب الغالبية من المفقرين في البلاد، وعلى حساب الاقتصاد الوطني بمجمله!

نماذج فاقعة عن الفرز الطبقي الممنهج والتشوّه المنظم!

قامت محافظة دمشق مجدداً، بذريعة البحث عن الموارد وتحت غطاء الاستثمار، بتأجير مدينة المعارض القديمة، المفرغة والمهملة منذ سنين، لاستثمارها بمشروع «شارع الأكل»، متناسية الملكية العامة لهذه المساحة، ومتجاهلةً حق السوريين بالاستفادة منها، فهي مغلقة بوجههم دائماً، باستثناء تلك الفترات التي توضع فيها بالاستثمار، ولقاء رسوم دخول مرتفعة أيضاً!

فبعد قيام المحافظة بنسف معرض دمشق الدولي بكل جماليته وتاريخه من هذه المساحة الكبيرة، تركتها فارغة ومهملة لتقوم بتأجيرها في كل مناسبة بمبالغ هائلة لبعض الشركات الاستثمارية الخاصة، لتقوم بدورها بتأجير زواياها وأركانها لإقامة الأكشاك والأكواخ والمطاعم، ولمحال وماركات معينة، وبأسعار هائلة أيضاً، وليقوم هؤلاء الباعة، كمستثمرين جانبيين، بدورهم ببيع الطعام والشراب للزوار والوافدين بمبالغ خيالية من كوكب آخر!

من كريسماس ماركت لشارع الأكل طبقية فجة واستغلال واضح!

بعد أن زينت ضحكات أطفال الطبقات المخملية أجواء أعياد الميلاد ورأس السنة الصاخبة والبراقة بـ «الكريسماس ماركت» نهاية العام الماضي، العنوان الاستثماري الجذاب الذي تفتقت عنه ذهنية المستثمر المحظي بحينه، مع أضوائه الساطعة ببريقها، مقابل شوارع المدينة المظلمة والموحشة، تاركةً أصوات نحيب أطفال الشعب المفقر، بالقرب منه تحت جسر الرئيس، العاجزين عن دخوله والاستمتاع بأضوائه وصخبه، تتكرر التجربة المأساوية مرة جديدة بمهرجانات شارع الأكل، كعنوان استثماري مستقطب لشريحة المترفين بدوراته المتكررة!

وكالعادة تحت رعاية رسمية وتوصيات جمة تم افتتاح «مهرجان شارع الأكل» في مدينة المعارض القديمة بدمشق، بأضوائه وصخبه، فعوضاً عن نشر روح البهجة والفرحة العامة، جاء هذا المهرجان كشكل من أشكال التشوّه الفج الذي أورثته المنهجيّة الحكومية ليرسخ التفاوت الطبقي مجدداً، وليعمق المشاعر السلبية التي سيطرت على قلوب غالبية السوريين المفقرين، الذين باتوا يشعرون أن مقومات الحياة في بلادهم باتت حكراً فقط على أبناء الطبقة المخملية!

فرسم الدخول وحده إلى هذا المهرجان يعمق ذاك الإحساس بالطبقية وعدم الانتماء، وبأن هذه الاحتفاليات والمهرجانات ليست للشريحة العظمى من السوريين!

فسعر بطاقة الدخول إلى مهرجان الطعام المسمى بشارع الأكل هو 60 ألف ليرة، تنقسم إلى 20 ألف ليرة رسم دخول، و40 ألف ليرة يجبر على تسديدها الزوار والوافدون، يسمح لهم الشراء بقيمتها مما هو معروض في سوق الأطعمة والمشروبات بداخل شارع الأكل، كأسلوب توريطي نهبوي مستجد، وفق مبدأ «الخورفة»، وبحال عدم شراء أي شيء خلال جولة الزائر، من الممكن أن يتم إعادة هذا المبلغ له أثناء خروجه!

ومن المفروغ منه، أن هذا المهرجان غير مخصص للأسر المفقرة، فرسم الدخول لوحده البالغ 20 ألف ليرة هو مبلغ كبير على أسرة بتعداد أفراد 5 فقط، أي مبلغ 100 ألف ليرة، ومع مبلغ التوريط يصبح إجمالي المبلغ المستحق للتسديد هو 300 ألف ليرة، لذلك فإن هذا المهرجان فعلاً مخصص للنخبة والمترفين فقط، وهؤلاء لن يقفوا عند ضخامة المبلغ من كل بد، ولن يعتبروا جزءاً منه كتوريطة، بل غالباً سيبذخون في الإنفاق داخل المهرجان، وهو المطلوب من كل بد من قبل المستثمر!

المكان يرسخ مفهوم «الناس يلي فوق والناس يلي تحت» فالاحتفالية أعدت لتستقطب فئة محدودة من المترفين أما أصحاب الدخل المحدود والمفقرين فلهم عجزهم وحسرتهم!

مزيد من الاستغلال وانعدام الرقابة!

المهرجان عبارة عن ساحات شاسعة مملؤة بالمقاعد والطاولات المنتشرة أمام أكشاك خشبية، جل ما تقدمه هو الطعام والشراب بأسعار غير منطقية، حيث تبدأ أسعار الوجبات من 50 ألف ليرة للشخص الواحد، أما السندويش فيبدأ من سعر 30 ألف ليرة، وطبعاً ليس هناك أي تقارب ما بين الأسعار والحجم، فالوجبة تكاد لا تشبع الطفل الصغير، أما السندويش فنستطيع اعتباره تسكيتة جوع ليس إلا، رغم ارتفاع الأسعار ضمن المهرجان بالمقارنة مع مثيلاتها خارجه، فالاستغلال السعري كبير وغير مسقوف!

الأسوأ، أنه رغم ارتفاع أسعار الأطعمة والأشربة إلا أن جودتها ليست كما ينبغي أيضاً، خاصة مع درجات الحرارة المرتفعة وطبيعة المنطقة المفتوحة، بالإضافة لطبيعة الأماكن التي تُحضّر فيها هذه المأكولات، والتي هي عبارة عن أكواخ غير مجهزة وفقاً لمعايير الصحة والسلامة والنظافة، فكيف يتم إعداد الطعام، وكيف يجهز ويقدم، لا أحد يدري، ولك أن تتوقع؟!

وطبعاً هذا كله في ضوء غياب الرقابة الصحية والتموينية!

تزامن مقصود!

يتزامن هذا النموذج المشوّه من الاحتفاليات الترفية والباذخة مع قدوم عيد الأضحى المبارك، لاستقطاب الشريحة المخملية والمترفة لتسرف بذخاً فيها، مقابل تعميق الشعور بالحاجة والحرمان أكثر فأكثر لدى العديد من الأسر السورية المفقرة، التي استقبل أطفالها العيد بثياب رثة مجددة، دون حلويات ولا سيران ولا وجبة غداء دسمة، فكل هذه المظاهر التقليدية التي كانت تصاحب قدوم العيد كطقوس محببة باتت من المنسيات بالنسبة اليها!

تكريس التفاوت الطبقي ممنهج!

كل ما في هذا المكان بات يرسخ مفهوم «الناس يلي فوق والناس يلي تحت»، فكل ما فيه يثبت أن الاحتفالية أعدت لتستقطب فئة محدودة من المترفين، أما أصحاب الدخل المحدود والمفقرين فلهم عجزهم وحسرتهم، في تناقض فج يعبر خير تعبير عما وصلت إليه الحال من تفاوت طبقي ممنهج يتم تكريسه برعاية رسمية منقطعة النظير!

فمحافظة دمشق، التي خصصت المكان للاستثمار، وبدأت بتأجيره للشركات المنظمة والمستثمرين لاستقطاب شريحة الأثرياء والمترفين، مع كل مترتبات هذا الاستثمار من بذخ وترف، رغم أنه يعتبر من الملكيات العامة افتراضاً أي لكل السوريين ولهم الحق بالتمتع به، تعتبر مساهمة مباشرة بتعزيز الفرز الطبقي، وبالحد الأدنى من خلال رسم الدخول المرتفع الذي تحدده بالتعاون وبالشراكة مع المستثمرين!

ولا شك أن المحافظة ليست شاذة بهذا الشكل من الاستثمار ومبرراته وبنتائجه وموبقاته، وخاصة على مستوى تعزيز الفرز الطبقي!

فالحكومة سبقتها بأشواط بهذا المجال من خلال سياساتها التمييزية والطبقية التي تدهس المفقرين وتعمق أحزانهم، وصولاً لدفن فرحتهم بالعيد، التي تحولت مع مرور السنوات إلى مأساة مضافة إلى كوارثهم المعاشة يومياً ولحظياً، بسببها وعلى أيديها!

زيادة أجر ساعات التدريس الإضافي.. تهليل وتباهٍ رسمي في غير مكانه!

كان للشأن التربوي والتعليمي حصة من الأجندة الحكومية الإعلامية هذا الشهر، فبعد صدور المرسوم رقم «121» لعام 2024 الخاص بزيادة أجر ساعات التدريس الإضافية، انهالت البشائر بتحسن الواقع التعليمي الآيل للانهيار!

فحسب تصريحات وزير التربية محمد عامر المارديني لصحيفة «الوطن»: «يعتبر من المراسيم المهمة لدعم قطاع التربية، ويعالج أحد أسباب نقص الكوادر التربوية، من خلال رفع أجور تدريس الساعات الإضافية... بعد تطبيق المرسوم اعتباراً من العام الدراسي القادم سيساهم في سد النقص في الشواغر التي نعاني منها».

فهل الزيادة في أجر ساعات التدريس الإضافية ستنهض بالواقع التعليمي وتحقق قفزة فارقة فيه؟ وهل حقاً سيكون لها دور في استقرار واقع العملية التدريسية، وتنفيذ الخطة الدراسية، واستقطاب الخبرات من الخريجين الجامعيين لمختلف الاختصاصات لسد النقص الحاصل في أعداد المدرسين، بحسب التصريح اعلاه؟

بعض تفاصيل المرسوم

نص المرسوم على ما يلي: يمنح المكلف بالتدريس بالساعات الإضافية في مدارس التعليم الأساسي والمدارس الثانوية والثانويات المهنية والصناعية ومراكز التدريب المهني، سواء أكان من داخل الملاك أم من خارجه أجراً عن حصة التدريس النظرية أو العملية التي يدرسها فعلاً، وفقاً للشهادة العلمية التي يحملها وذلك وفق الآتي:

حملة شهادة الإجازة الاختصاصية في التدريس **5000** ل.س.

حملة شهادة الإجازة غير الاختصاصية في التدريس **3600** ل.س.

حملة شهادة أحد المعاهد المتوسطة والتقانية **3425** ل.س.

حملة الشهادة الثانوية **3350** ل.س.

أجور وتعويضات أكثر من هزيلة!

قبل الخوض بتفاصيل الزيادة أعلاه، ومدى تأثيرها على حياة المدرسين وواقعهم المعاشي، تجدر الإشارة إلى أن المدرسين هم أصلاء ووكلاء، وأجور الأصلاء محكومة ومسقوفة بالفئة بحسب جداول الأجور في الجهات العامة، وهي بوسطي شهري بالكاد يصل إلى 500 ألف ليرة للفئة الأولى، أما الوكلاء فأجورهم تحسب وفقاً لبرنامج ساعات تدريسية مسقوفة بـ27 ساعة بالأسبوع، وبأجر زهيد، فأجرة ساعة التكليف وفق المرسوم 8 لعام 2021 بالنسبة لحملة شهادة الإجازة الاختصاصية في التدريس هي 600 ليرة سورية، أي بواقع شهري مسقوف وفقاً لعدد الساعات بمبلغ إجمالي يقارب 70 ألف ليرة فقط، وهؤلاء يعتبرون موسميين غير مشمولين بالتعويضات والضمانات، وفوق ذلك يتقاضى هؤلاء مستحقاتهم بعد مضي ثلاثة أشهر بالحد الدنى!

وفي الواقع الفعلي، فإن سقف ما يمكن أن تتم الاستفادة منه كساعات تدريس إضافية وسطياً، سواء بالنسبة للأصلاء أو الوكلاء، هو بمعدل 4 ساعات أسبوعياً، ووفقاً للمبالغ المقرة لقاء ساعات التدريس الإضافية بحسب المرسوم أعلاه، فإن السقف الذي يجنيه حامل شهادة الإجازة الاختصاصية في التدريس الإضافي في الأسبوع مبلغ وقدره 20 ألف ليرة، وبإجمالي شهري لا يتجاوز 80 ألف ليرة، خاضع للضرائب والرسوم طبعاً!

فالمدرسون، سواء كانوا أصلاء أم وكلاء، يسعون لزيادة ساعات عملهم الإضافية، رغم الانهاك من ساعات التدريس المكلفين بها، وذلك لسد جزء من الاحتياجات الضرورية لحياتهم ومعاشهم!

فأجر المدرس مع تعويضاته، رغم التهليل والتباهي بالزيادات الطارئة على الأجور أو على التعويضات، ما يزال لا يكفي لتغطية النفقات على المواصلات من وإلى المدرسة، ناهيك عما يتحمله من نفقات إضافية على بعض مستلزمات العملية التعليمية من جيبه، وعلى حسابه، بسبب عدم توافر هذه المستلزمات بنتيجة سياسات تخفيض الإنفاق العام!

فهل يمكن الحديث بعد ذلك عن سد النقص الحاصل بالمدرسين، أم أن عوامل النبذ من التدريس ستستمر لتسجل المزيد من النقص بالمدرسين في المدارس الرسمية، مع ما يتبع ذلك من تردٍ وتراجع في العملية التعليمية بمجملها؟!

مزيد من التراجع والترهل!

على الرغم من معرفة وزارة التربية والحكومة بهذا الواقع المجحف والظالم المفروض على المدرسين وحقوقهم المهدورة، فهي تصم آذانها عنه تماماً، مستمرة بسياساتها التدميرية للقطاع التعليمي!

وبكل اختصار، يمكن القول: إنه بدون معالجة أس المشكلة المتمثلة بالأجور الهزيلة، فلا يمكن معالجة مشكلات الواقع التعليمي بمدخلاته ومخرجاته، والمنظومة التعليمية والتربوية ككل، المحكومة بجملة من السياسات والموبقات الرسمية التي تدفع بها إلى المزيد من التراجع والترهل، من سياسات تخفيض الإنفاق العام إلى سياسات الخصخصة المعلنة وغير المعلنة، وما بينها من قرارات وتوجيهات وآليات عمل وممارسات!

جسر البوكمال.. شريان اقتصادي وخدمي مهمل ومنسي!

يوجد في البوكمال جسر واحد على نهر الفرات يربط المدينة بقرى كثيرة وعديدة تقع على الضفة الشرقية للنهر، وصولاً إلى ناحية هجين، وهذا الجسر الوحيد يمثل شرياناً حيوياً واقتصادياً للمدينة على ضفتي النهر، إلا أنه ما زال خارج الخدمة، بسبب عمليات التخريب الذي طالته خلال سني الحرب، حتى تاريخه، بالرغم من كثرة المطالبات الأهلية من أجل إنجاز عمليات الصيانة اللازمة له لإعادة وضعه بالاستثمار والخدمة!

فحتى خلال الزيارة الأخيرة للوفد الحكومي إلى محافظة دير الزور، مطلع الشهر الحالي، لم يكن جسر البوكمال من ضمن المشاريع الموضوعة على خارطة العمل الرسمي، بل لم يتم التطرق إليه من قبل الرسميين لا من قريب ولا من بعيد خلال الجولة، بالرغم من أهميته الاستراتيجية على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى الخدمي، بل لم يتم لحظه حتى في الخطط الرسمية المعلن عنها متوسطة وبعيدة المدى على مستوى المحافظة، في الوقت الذي يستغيث الأهالي فيه من معاناتهم اليومية بسبب الجسر المنسي!

وتجدر الإشارة إلى أن قاسيون سبق أن سلطت الضوء على جسر البوكمال في مادة تحت عنوان: «جسر البوكمال الوحيد بحاجة إلى الصيانة.. ولا مجيب!» بتاريخ 2023/8/20، ومما ورد فيها «يربط البوكمال بقرى ونواحي شرق نهر الفرات الجسر الوحيد على النهر، والذي يعتبر الشريان الحيوي للمدينة والريف الممتد إلى الحدود الإدارية لمدينة الميادين، لمسافة تتجاوز عشرات الكيلو مترات!... فما يطالب به أهالي البوكمال وريفها في شرق نهر الفرات هو إعادة تأهيل جسر البوكمال الوحيد واليتيم، وإعادة الحياة إلى هذه القرى شبه المعزولة!»

فمنذ خروج الجسر عن الخدمة تزايدت معاناة المزارعين في القرى الواقعة على الضفة الشرقية لنهر الفرات، وهذه القرى، الزراعية طبعاً، تشتهر بزراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل: القمح والشعير والقطن والشوندر السكري، إضافة إلى بعض المحاصيل من الخضار والفواكه والحبوب، وكذلك المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان وأجبان وغيرها، والتي كان بعضها يصدر إلى دول عديدة فيما مضى، بالإضافة لما تؤمنه على مستوى تأمين حاجات الاستهلاك المحلي منها على مستوى المدينة ومحافظة دير الزور، وبقية المحافظات!

فبسبب عدم الاهتمام بإعادة الجسر للحياة، وبدلاً من نقل المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية إلى البوكمال، يضطر المزارعون إلى نقل محاصيلهم الزراعية ومنتجاتهم الحيوانية لمسافات طويلة، وصولاً إلى مدينة الميادين أو إلى مركز المحافظة دير الزور، بالإضافة إلى تكلفة النقل الباهظة التي ترفع تكاليفهم وتجعلهم خاسرين غالباً!

وبحسب الأهالي، فإن الذرائع الأمنية التي كانت تساق فيما مضى لعدم التجاوب مع مطالبهم بإعادة تأهيل الجسر تهاوت واستنفدت، فمن غير المقبول إعلان العجز عن ضبط مدخلي الجسر ذهاباً وإياباً من الناحية الأمنية كذريعة بعد كل هذه السنين من الاستتباب الأمني في المدينة وفي القرى التابعة لها على ضفتي النهر!

أما استهجان الأهالي فقد تركز على الاهتمام الكبير من قبل الرسميين، الذين توافدوا في الجولة الأخيرة للمحافظة، بالمشاريع السياحية في المدينة الخاصة بالمترفين والأثرياء، مقابل عدم الاكتراث بمشروع حيوي كجسر البوكمال، الذي يؤمن مصالح اقتصادية وخدمية لأهالي المدينة ولفعالياتها الاقتصادية والخدمية!

فبالنسبة للأهالي، فإن الجسر لا يؤمن سهولة في حركة السلع والبضائع والمنتجات الزراعية بين القرى على ضفتي النهر فقط، بل يسهل عليهم الصعوبات المترافقة خلال القيام بأي عملية إسعافية صحية للمواطنين، وذلك لطول وبعد المسافة عن المشافي والمراكز الصحية، إضافة إلى الصعوبات الخاصة بالعملية التعليمية، وخاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية لعدم توفر المدارس والكادر التدريسي في الكثير من القرى والنواحي التابعة للمدينة!

فمتى ستستفيق الحكومة على أهمية جسر البوكمال وتضعه على جدول عملها وخططها؟!

بفعل التضخم والاستغلال المشرعن... فقدت المأكولات شعبيتها!

الأطعمة التي دائماً ما وصفت بأنها شعبية لم تعد تحمل هذه الصفة، خاصة بعد الارتفاعات الجنونية لأسعارها، مقارنةً مع القدرة الشرائية للغالبية المفقرة من السوريين، وكل هذا في ظل غياب الرقابة وانفلات الأسواق والتغطية على جشع واستغلال حيتان السوق!

واقعٌ مأساوي، وجد المواطن المعدم نفسه فيه مُحارباً بلقمة عيشه من كبار التجار والمتحكمين بالأسواق، وبرعاية رسمية وغير رسمية، مما خلق الكثير من التساؤلات!

فمع كل مُتغير سعري، رسمي وغير رسمي، على السلع في الأسواق، وخاصة الغذائية، يتساءل المواطن: من المسؤول عن هذه الارتفاعات المتلاحقة؟ وأين هي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من مسؤولياتها الفعلية تجاه حماية المستهلك؟ وأين دور أجهزة مديرياتها على مستوى ضبط المخالفات والتلاعبات بالأسعار في السوق؟

فماذا بقي للأسرة السورية المفقرة لكي تستر به نفسها أمام واقع الحال المعيشي المعدم، وفي ضوء الحرب المعلنة صراحةً تجاهها؟

ماراثون ارتفاع الأسعار غير المنتهي!

شهد العام الماضي ارتفاعات سعرية هائلة طالت أسعار كل السلع والمواد، وخاصة الغذائيات والمأكولات الشعبية التي تجاوزت نسبة 100%!

فقرص الفلافل، الذي كان يقدم كضيافة مجانية، ختم عام 2023 بسعر قارب 400 ليرة، وقد تجاوز سعر هذا القرص عتبة 500 ليرة الآن، وفي بعض المحال وصل إلى عتبة 700 ليرة، معلناً وبشكل شبه رسمي أن سندويشة الفلافل لم تعد زاداً للموظف، ولا فطوراً للطالب، ولا غداءً للعامل، بل غدت رفاهية للأسر المفقرة، حيث تجاوز سعرها عتبة 8000 ليرة الآن!

وليكتمل مسلسل جنونية الأسعار غير المنتهي، أكد رئيس جمعية المطاعم والمأكولات الشعبية بدمشق، كمال النابلسي– منذ ما يقارب الشهر والنصف عبر وسائل الإعلام– على قيام الجمعية برفع مقترح لزيادة أسعار المأكولات الشعبية بذريعة ازدياد التضخم وارتفاع التكاليف، حيث قال: «التكاليف المادية على المأكولات زادت وتضخّمت أكثر من السابق، وخاصة مع ارتفاع مستلزمات المواد الداخلة في صناعة المأكولات والزيوت، فضلاً عن غلاء أسعار حوامل الطاقة، ومختلف مستلزمات محلات السندويش».

وبموجب الدراسة المقدمة، فإن الزيادة السعرية المطلوبة كانت بنسبة 25%!

وبالفعل تمّت الموافقة على هذا المقترح من قبل مديرية حماية المستهلك بدمشق «التي درست التكاليف بدقة»، ولكن تمّ رفضه من قبل محافظة دمشق!

وحسب ما جاء على لسان مصدر في محافظة دمشق لتلفزيون الخبر الأسبوع الماضي «أن الأسعار تحتاج إلى دراسة أكثر، وهي غير مبرّرة». وقد تم الردّ، بحسب المصدر «بدراسة المقترحات نتيجة دخول مواسم الحمص والفول، والانتظار ريثما تنتهي».

رد محافظة دمشق على مقترح الجمعية أثار استغراب رئيس جمعية المطاعم والمأكولات الشعبية بدمشق، الذي رد بالمقابل: «إن الأسعار التي تمّ رفعها ليست كبيرة، وهي زيادة 6 آلاف ليرة على السعر القديم لمادة المسبحة، بعدما كانت بسعر 24 ألف ليرة، لتصبح 30 ألفاً، وتحديد سعر سندويشة الفلافل بـ 7500 ليرة».

بدايةً، وقبل التطرق لما يثير الاستغراب فعلاً، نتساءل:

هل الزيادة التي طالبت بها الجمعية، والبالغة نسبة 25% على الأسعار المعتمدة بموجب آخر نشرة سعرية، هي مبلغ تافه وبسيط حقاً ليُعبر عنه بعبارة «الأسعار ليست كبيرة وهي زيادة 6 آلاف ليرة على السعر القديم...»؟

أم أن الهدف تقزيم الكارثة المتمثلة بحرمان المواطن المفقر من المأكولات الشعبية وتجويعه؟

أما المثير للدهشة، فهو قبول جمعية حماية المستهلك ووزارة التموين عبر مديريتها بدمشق بهذه النسبة من الزيادة السعرية، في حين رفضتها المحافظة، في انزياح لدور حماية المستهلك من الوزارة المعنيّة إلى المحافظة!

فهل بات دور حماية المستهلك من واجبات المحافظة، بعد وضوح تنصّل وزارة حماية المستهلك من مسؤولياتها، تكريساً لتغييب الدور الفعال المفترض للدولة ولجهاتها المعنية؟!

فبغض النظر عن المبررات والذرائع حول التكاليف المرتفعة، ومدى مطابقة هذه التكاليف مع الأسعار المقترحة من قبل الجمعية وفقاً لنسبة الزيادة المطلوبة بما يعادل 25%، فإن قيام محافظة دمشق برفض مقترح زيادة الأسعار، الذي أقرته ووافقت عليه جمعية حماية المستهلك والوزارة المعنية، يؤكد صحة تشكيك المواطنين بجميع النشرات السعرية التي تصدرها الجهات الرسمية بذرائعها ومبرراتها، ويدفعهم للتساؤل المشروع عن حقيقة وفاعلية حماية المستهلك، وهل مصالح المواطن ما زالت محمية ومأخوذة بعين الاعتبار من قبل من يدعي حمايته من الجهات الرسمية؟

النشرات السعرية الرسمية ما هي إلا شرعنة للأسعار الاستغلالية المتداولة والمفروضة في السوق ومن المتوقع إثر صدور أي نشرة سعرية أن يطرأ ارتفاع مجدد على الأسعار!

استباحة الاستغلال وصولاً للمغامرة بصحة المستهلك!

دائماً تتناقض الأسواق بواقعيتها مع التصريحات الرسمية، ومع النشرات السعرية الرسمية!

فواقع الأسواق يقول: إن أسعار الفلافل والفول والمسبحة والمعجنات و... تجاوزت الأسعار في النشرة الرسمية، التي من المفترض أنها مطبقة بأشواط، كما تجاوزت أيضاً الأسعار المقترحة من قبل الجمعية قبل اعتمادها وصدورها رسمياً!

حيث يباع كيلو المسبحة حالياً بما يعادل 32000 ليرة، وصولاً إلى 36000 ليرة، أي أن السعر الحالي للمادة في الأسواق تجاوز التسعيرة التي قدمت ضمن المقترح وتم رفضها من المحافظة، والتي بلغت وفق تصريحات رئيس جمعية المطاعم والمأكولات الشعبية بدمشق 30000 ليرة!

فعلى ماذا يدل هذا، وإلى أي مدى تؤثر النشرات السعرية للجهات المعنية على الأسواق؟

من الواضح، أن النشرات السعرية الرسمية، القديمة والمستجدة، ما هي إلا شرعنة للأسعار الاستغلالية المتداولة والمفروضة في السوق، وبات من المتوقع إثر صدور أي نشرة سعرية رسمية أن يطرأ ارتفاع مجدد على الأسعار، انتقالاً من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى، في سيناريو مكرر من المقترحات والمطالبات والذرائع التي يتم القبول بها رسمياً لشرعنتها، وهكذا...!

فالنشرات السعرية الرسمية، وكما اعتدنا عليها، هي بوابة شرعنة لزيادة الأسعار في الأسواق لا أكثر ولا أقل، أما مصلحة المستهلك وحمايته فقد باتت من المنسيات، وتحولت لعبارة إعلامية غير ذات قيمة على ألسنة الرسميين، الذين يعملون من أجل تيسير وتسيير مصالح حيتان الأسواق فقط لا غير!

فهل الجهات المعنية بمنأى عمّا يحدث في الأسواق، أم أنها تتقصد التغيب المتعمد عنها، فاسحة المجال لممارسة أبشع أشكال الاستغلال فيها، ليس على مستوى الأسعار فقط، بل وعلى مستوى الجودة والمواصفة والمصدر، وصولاً إلى عدم الصلاحية للاستهلاك، أي الإضرار المباشر بصحة المستهلكين؟!

«المنحة» لا تسمن ولا تغني:

صدر يوم الإثنين الماضي، 10 حزيران 2024، المرسوم التشريعي رقم «17» لعام 2024، والقاضي بصرف ما أطلق عليها اسم «منحة»، بمبلغ مقطوع هو 300 ألف ليرة سورية للعاملين المدنيين والعسكريين وأصحاب المعاشات التقاعدية، على أن تصرف هذه «المنحة» لمرة واحدة فقط.

■ أحمد الرز

كما جرت العادة، ما إن انتشر خبر «المنحة» حتى باتت للتندّر بين السوريين الذين شرعوا بعقد المقارنات لإظهار مدى ضآلة مبلغ الـ300 ألف ليرة سورية بالمقارنة مع الارتفاع العام في أسعار السلع في البلاد. فما الذي «يغطيه» هذا الرقم فعلياً؟ وما هي المشكلة الكامنة خلف فكرة «المنحة» من أساسها؟

2,4% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية

وفقاً لبيانات مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة، فقد بلغ وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية مكوّنة من 5 أفراد 12,499,867 ليرة سورية في نهاية شهر آذار الماضي. وعلى افتراض ثبات الأسعار في السوق خلال الشهر الفائت «رغم أنها ارتفعت فعلياً وبمبالغ كبيرة»، فإن مبلغ «المنحة» لا يغطي سوى نسبة 2,4% إضافية من وسطي تكاليف المعيشة، ولا يغطي – بعد إضافته إلى الحد الأدنى للأجور في البلاد «278,910 ليرة سورية»– سوى 4,6% من وسطي تكاليف المعيشة.

وإذا افترضنا وجود فردين عاملين في الأسرة، فإن ما تغطيه «المنحة» بعد إضافتها للحد الأدنى للأجور، سيظل أقل من عُشر وسطي تكاليف معيشة الأسرة «9,2%»، هذا رغم أن معدّل الإعالة في ظل مثل الظروف الحالية في البلاد هو أعلى من ذلك بالتأكيد «بعض تقديرات الأمم المتحدة تؤكد أن معدل الإعالة في سورية بات قريباً من 1 على 7».

6,6% من الحد الأدنى لتكاليف الغذاء

على النحو ذاته، ارتفع الحد الأدنى الشهري لتكاليف غذاء الأسرة السورية «عبر حساب السعرات الحرارية التي تكفل البقاء على قيد الحياة وإعادة إنتاج قوة العمل من جديد» في نهاية شهر آذار إلى 4,520,858 ليرة سورية.

وأيضاً إذا افترضنا أن أسعار الغذاء لم تشهد أي ارتفاع خلال الشهور الماضية، فإن «المنحة» لا تغطي سوى 6,6% من الحد الأدنى لتكاليف غذاء الأسرة شهرياً، وبعد إضافتها للأجر، لا ترتفع النسبة سوى إلى حدود 12,8%.

وإذا اعتبرنا أن العامل السوري لا يعيل أحداً ويعمل ليطعم نفسه فقط، فإن مبلغ «المنحة» لا يغطي سوى 32% من الحد الأدنى لتكاليف غذائه هو فقط «937,500 ليرة سورية»!

بوجود فردين عاملين فإن ما تغطيه «المنحة» بعد إضافتها للأجر سيظل أقل من عُشر وسطي تكاليف معيشة الأسرة

المنحة التي تم إقرارها مؤخراً بالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة أسرة سورية

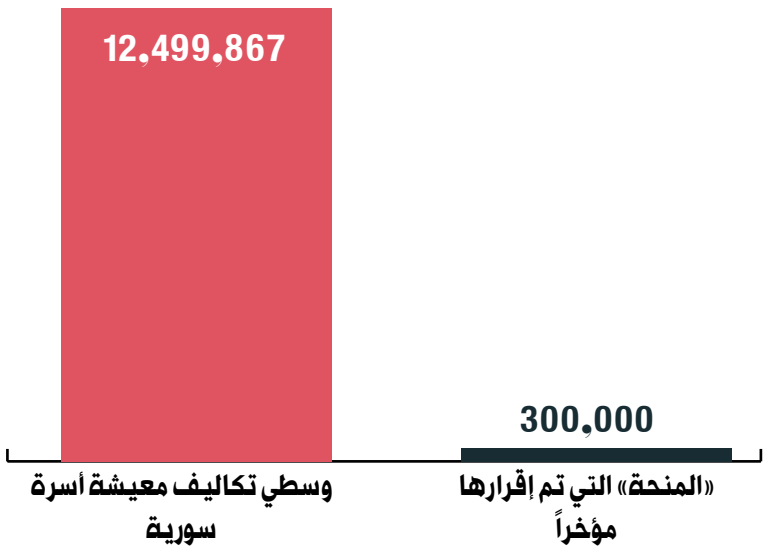

المنحة تتبخر مع تأجيج لنيران السوق

كل ما ذكرناه سابقاً هدفه المقارنة فقط، ولا يعبّر عن واقع الحال تماماً، ففي الحقيقة لا تغطي «المنحة» شيئاً، وسرعان ما ستتلاشى في معمعة الارتفاعات التي تشهدها أسعار السوق يومياً.

بل أكثر من ذلك، ستشكّل المنحة عاملاً إضافياً من عوامل تخفيض قيمة الأجر الفعلي للعامل السوري، حيث ستكون الكتلة النقدية من الليرات السورية التي سيتم ضخها من الخزينة العامة للدولة كما هو معلن على شكل «منحة» سبباً دافعاً لجماح الأسعار في السوق، مع ما يعنيه ذلك من تراجع في القدرة الشرائية الفعلية للأجر السوري.

المطلوب زيادة الأجور الفعلية... لا «منحة»

لا يختلف اثنان على أن كل ليرة سورية إضافية تدخل إلى جيوب العمال المنتجين السوريين هي شيء إيجابي، لكن ذلك مشروط بأن تحافظ هذه الليرة على قيمتها لا أن تكون سبباً إضافياً في تقليص القيمة الفعلية لليرات القليلة الموجودة في هذه الجيوب.

وهذا بالضبط هو السبب في اعتبار ما تسمى بـ«المنحة» سبباً من أسباب مفاقمة أوضاع السوريين سوءاً، فهي ليست منحة للناس، بل عملياً منحة للسوق، ولا سيما لمحتكري الغذاء. ولهذا السبب أيضاً، فإن المطلوب في الظروف السورية اليوم هو رفع الأجور الفعلية وليس «المنحة».

ولا يمكن الحديث عن رفع الأجور الحقيقية للسوريين بشكل جدي، دون أخذ ثلاثة عوامل أساسية بعين الاعتبار: أولاً: كي تكون الأجور فعلية فإن أول

مطلب السوريين رفع الأجور الحقيقية

لا يغطي مبلغ المنحة بعد إضافته إلى الحد الأدنى للأجور سوى 4,6% من وسطي تكاليف المعيشة

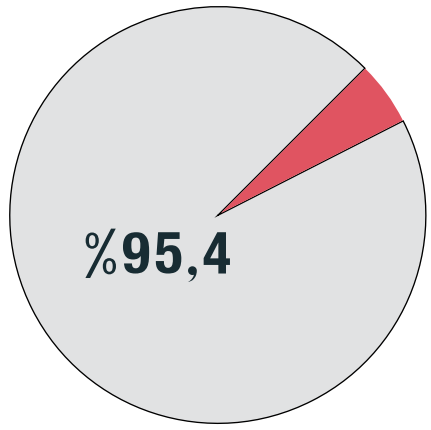

مبلغ «المنحة» لا يغطي نظرياً سوى 2,4% إضافية من وسطي تكاليف المعيشة

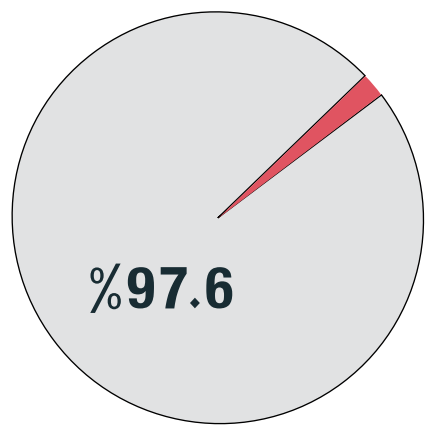

المنحة التي تم إقرارها مؤخراً بالمقارنة مع الحد الأدنى الشهري لتكاليف غذاء الأسرة

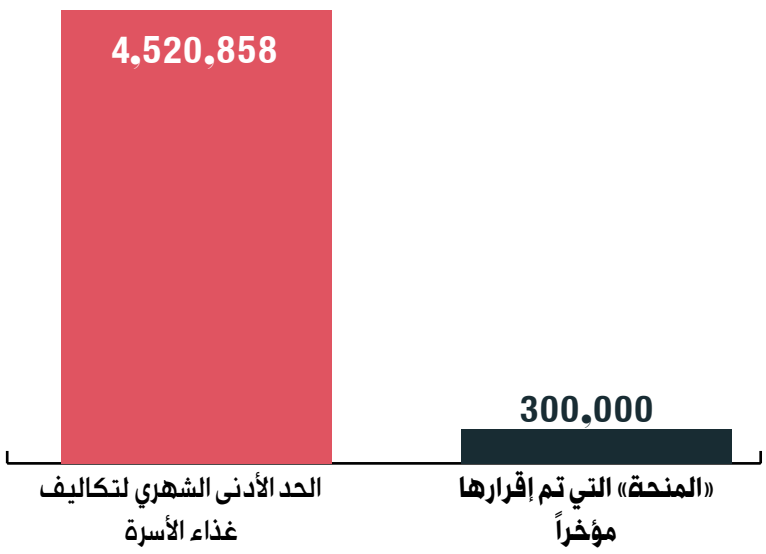

المنحة التي تم إقرارها مؤخراً بالمقارنة مع الحد الأدنى لتكاليف غذاء العامل وحده

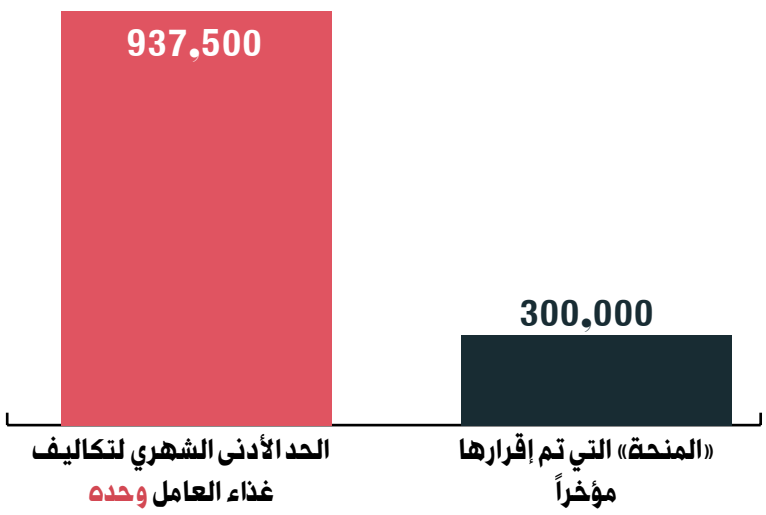

شرط ينبغي أخذه بالاعتبار هو أن الرقم المطلق فيها ليس هو المهم، فقد يكون الأجر مئة ليرة وقد يكون عشرة ملايين، لكن الأساسي هو ما يشتريه هذا الأجر في السوق فعلياً. لهذا، يجب ربط الحد الأدنى للأجور بتكاليف المعيشة، أي أن يكون قادراً على تغطيتها.

ثانياً: على افتراض أن الحد الأدنى للأجر السوري قد تم ربطه بتكاليف المعيشة، فإن هذا ليس كافياً بحد ذاته، حيث أن أي ارتفاع في هذه التكاليف في السوق ستؤدي إلى تلاشي تدريجي للأجر الفعلي. لهذا، فإن الشرط الثاني هو أن يكون الربط مستمراً، أي أن يرتبط الحد الأدنى للأجور بالأسعار دورياً «شهرياً، أو فصلياً، أو سنوياً.. إلخ»، وهذا الشيء، كما ذكرنا سابقاً، يجب أن يكون حقاً للعمال وليس «منحة» أو «مكرمة» من أحد...

ثالثاً: بشكل بديهي، لا يجب أن يكون مصدر زيادة الأجور هو جيوب الناس، مثل «الوفورات» التي يتم التباهي بها جراء عمليات رفع الدعم تحت شعارات «عقلنته» و«توجيهه إلى مستحقيه»، بل إن أي رفع حقيقي للأجور، مرهون بأن يكون مصدره جيوب الفاسدين الكبار، أصحاب الربح الكبير الذين يحوزون الثروة السورية فعلياً بينما لا يحصل 90% من الشعب السوري سوى على 10% منها على أحسن تقدير.

لا يجب أن يكون مصدر زيادة الأجور هو جيوب الناس مثل «الوفورات» التي يتم التباهي بها جراء عمليات رفع الدعم

العالم أكثر مساواة والسبب: الصين!

فشلت العولمة في الوفاء بوعدها بتوفير كوكب جيد. وبينما نناقش التعريفات الجديدة التي فرضتها إدارة بايدن، دعونا لا نغفل عن حقيقة مفادها: أن التصنيع في الصين هو أمر جيد للبشرية للغاية. في معظم فترات التاريخ الحديث، اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقراء العالم. ورغم وجود العديد من المسائل الصعبة المتعلقة بالقياس، فإنّ أغلب المؤرخين الاقتصاديين يتفقون مع برانكو ميلانوفيتش ـ الذي ربما كان المرجع الأبرز في العالم فيما يتعلق بالتوزيع العالمي للدخل ـ في أن التفاوت العالمي ارتفع بشكل مضطرد ربما لمدة مائتي عام حتى عام 1980 أو نحو ذلك. ومنذ ذلك الحين، وخاصة منذ عام 2000، حدث انعكاس حاد في هذا الاتجاه؛ وفقاً لميلانوفيتش، ربما يكون الدخل العالمي موزعاً بشكل متساوٍ اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ القرن التاسع عشر. هناك سبب واحد لهذا التحول الملحوظ نحو مساواة أكثر: الصين.

■ جي. دبليو ميسون
ترجمة: قاسيون

ووفقاً لميلانوفيتش، كان صعود الصين مسؤولاً بشكل منفرد تقريباً عن تراجع عدم المساواة العالمية على مدى السنوات الثلاثين الماضية. بفضل نموها السريع، تقلّصت الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه بشكل كبير للمرة الأولى منذ بداية الثورة الصناعية.

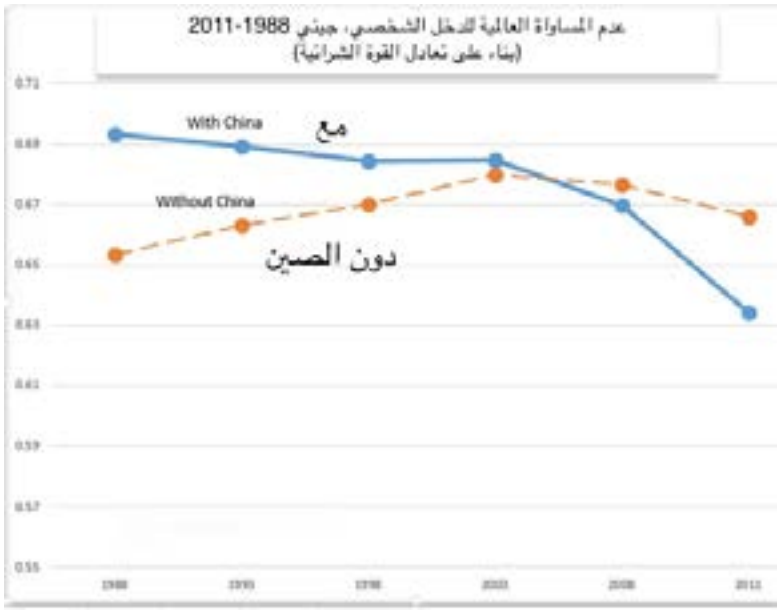

إنّ التقارب مع مستويات المعيشة في الدول الغنية أمر نادر للغاية تاريخياً. قبل الصين، كانت الأمثلة الرئيسية الوحيدة في العصر الحديث، هي: تايوان وكوريا الجنوبية. والأكثر شيوعاً، هي دول، مثل: الفلبين أو البرازيل. قبل ستين عاماً، وفقاً للبنك الدولي، كان دخل الفرد في هذه البلدان يبلغ 6 و14% من دخل الفرد في الولايات المتحدة، على التوالي. اليوم، لا يزالون يشكلون 6 و14% من الولايات المتحدة. كان هناك صعود وهبوط على طول الطريق، ولكن بشكل عام لم يكن هناك تقارب على الإطلاق. وقد خسرت بلدان فقيرة أخرى أرضها بالفعل.

كما يلخص بول جونسون أدبيات النمو التجريبي: «من المقدر للبلدان الفقيرة أن تظل فقيرة ما لم يتغير شيء ما». إنّ الصين ليست مجرد حالة فريدة من حيث سرعة نموّها، بل من حيث مدى تقاسم فوائد النمو على نطاق واسع. وجدت إحدى الدراسات الحديثة لتوزيع الدخل الصيني خلال الفترة 1988–2018 أنه في حين كان النمو هو الأسرع بالنسبة للطبقات الأعلى، فإنه حتى أدنى 5% من العاملين بأجر شهدوا نمواً في الدخل الحقيقي بنسبة 5% سنوياً تقريباً. وهذا أسرع من أي مجموعة في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. ويتوصل ميلانوفيتش إلى نتيجة أقوى: شهد النصف الأدنى من توزيع الدخل الصيني نمواً أسرع من أولئك الذين في القمة. وحتى الدراسات التي توصلت إلى اتساع فجوة التفاوت في الصين، وجدت أنه حتى المجموعات ذات الدخل الأدنى هناك حققت نمواً أسرع في الدخل من أي مجموعة في الولايات المتحدة.

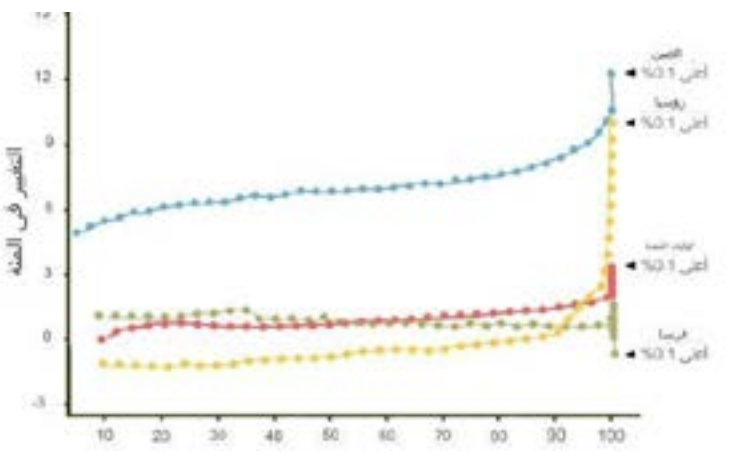

يجد توماس بيكيتي نمطاً مماثلاً، ويكتب قائلاً: «إن الفارق الرئيسي بين الصين والولايات المتحدة هو أن نسبة الـ 50% الأدنى في الصين استفادت أيضاً بشكل كبير من النمو: فقد ارتفع متوسط دخل نسبة الـ 50% الأدنى بأكثر من خمسة أضعاف بالقيمة الحقيقية بين عامي 1978 و2015... في المقابل، كان نمو دخل أدنى 50% من السكان في الولايات المتحدة سلبياً».

من الواضح أيضاً، أنّ النمو الصيني قد تُرجم إلى ارتفاع مستويات المعيشة بطرق ملموسة أكثر. في عام 1970، كان متوسط العمر المتوقع في الصين أقل من نظيره في البرازيل أو الفلبين. اليوم ما يقرب من عشر سنوات أطول. وكما لاحظ عالم الاجتماع وانج فينج في كتابه «عصر الوفرة في الصين»، فإنّ الأطفال الصينيين الذين دخلوا المدرسة في عام 2002 كانوا أطول بمقدار 5 إلى 6 سنتيمترات مقارنة بما كانوا عليه قبل عقد من الزمان فقط. وهو ما يدل على تحسن هائل في النظام الغذائي والظروف المعيشية. وكانت هذه التحسينات أكبر في المناطق الريفية الفقيرة.

كيف تمكنت الصين من ذلك؟

كيف تمكنت الصين من الوفاء بوعود العولمة، في حين فشلت العديد من البلدان الأخرى؟ إحدى الإجابات المحتملة هي أنها اتبعت ببساطة المسار الذي سلكته الدول الصناعية السابقة، بدءاً بالولايات المتحدة. لقد عرض تقرير ألكسندر هاملتون عن المصنعين قواعد اللعبة: حماية الصناعات الناشئة، والاستثمار العام في البنية الأساسية، وتبني التكنولوجيا الأجنبية، والائتمان الرخيص، ولكن الموجه استراتيجياً.

عندما أعلن جون بوديستا عن تشكيل فريق العمل المعني بالمناخ والتجارة التابع للإدارة الأمريكية الشهر الماضي، حاول رسم خطّ حادّ بين السياسة الصناعية في الولايات المتحدة والسياسة الصناعية في الصين. وقال: إننا نستخدم «حوافز شفافة ومنظمة بشكل جيد وموجهة... في حين أن لديهم سياسات غير سوقية... شوهت السوق». لكن في الوقت نفسه، تتباهى الإدارة الأمريكية بأنّ الحوافز التي يتضمنها قانون خفض التضخم من شأنها أن تضاعف نمو الاستثمار في الطاقة النظيفة، حتى يتسنى للمصنعين الأمريكيين أن يقودوا السوق العالمية في مجال الطاقة النظيفة! يبدو أن الفارق الوحيد هو عندما نفعل ذلك يكون الأمر شفافاً، وعندما يفعلونه يشوه السوق!

والأهم من ذلك، كما أشار العديد من النقاد، أن العالم يحتاج إلى قدر أكبر بكثير من الاستثمار في أنواع التكنولوجيات الخضراء كافة. من الصعب أن نتخيل أي سياق خارج الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث يجادل أنصار بايدن بأن العالم يبني عدداً كبيراً جداً من الألواح الشمسية وتوربينات الرياح، أو يتحول بسرعة كبيرة جداً إلى السيارات الكهربائية.

إن إدارة بايدن ليست مخطئة في رغبتها في دعم الشركات المصنعة الأمريكية. إنّ أفضل ردّ على إعانات الدعم للصناعات الخضراء في الصين هو تقديم إعانات الدعم للصناعات الخضراء في الولايات المتحدة «وفي أوروبا وأماكن أخرى». في عالم يكافح بشدة لتجنب تغير المناخ الكارثي، فإن سباق الدعم قد يستغل التنافس الدولي كجزء من الحل. ولكن هذا يتطلب توجيه المنافسة بطريقة تكاملية محصلتها إيجابية للجميع.

من المثير للاهتمام، أن مستشار الأمن القومي جيك سوليفان يزعم أن الولايات المتحدة قادرة على عقد اتفاقيات مناخية جادة مع بلدان أخرى في حين «تستبعد الصين». إذا تمّ وصف موقف سوليفان بدقة، فمن الصعب المبالغة في مدى عدم واقعيته وعدم مسؤوليته. إن الولايات المتحدة والصين تُعَد أضخم اقتصادَين على مستوى العالم على الإطلاق، ناهيك عن قوتهما العسكرية المتفوقة. وإذا لم تتمكن حكومتاهما من إيجاد وسيلة للتعاون، فلن يكون هناك أمل في التوصل إلى حل جدي لمشكلة تغير المناخ، أو غير ذلك من المشاكل العالمية الملحة.

لا توجد دولة جزيرة منعزلة اليوم. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن حل مشاكلنا الأكثر إلحاحاً إلّا بالتعاون عبر الحدود. وثانياً: النمو الاقتصادي ليس لعبة محصلتها صفر ـ فلا توجد كمية ثابتة من الموارد، أو الأسواق، متاحة، بحيث يكون مكسب دولة ما خسارة لدولة أخرى. وثالثاً: تنتشر الديمقراطية على أفضل نحو من خلال القدوة والحركة الحرة للأفكار والأشخاص، وليس من خلال الغزو أو الإكراه.

لا توجد دولة جزيرة منعزلة اليوم وعلى وجه الخصوص لا يمكن حل مشاكلنا الأكثر إلحاحاً إلّا بالتعاون عبر الحدود

شريك المي ما بيخسر... والمستهلك خاسر دائم!

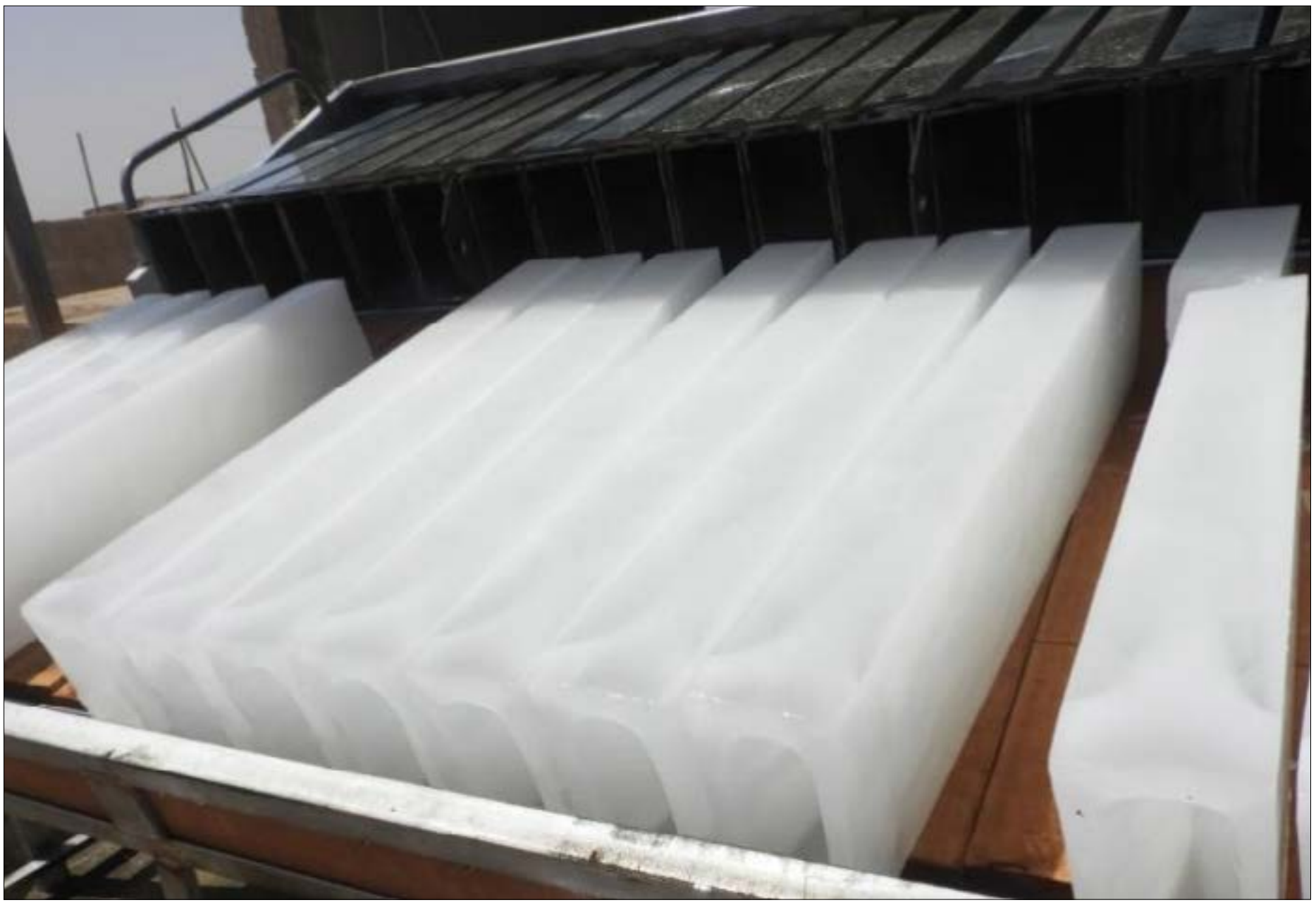

تتعالى صيحات الباعة بعبارة «ثلج للبيع»، تزامناً مع قدوم فصل الصيف بحرّه الشديد، وخاصة في الأحياء الشعبية والفقيرة معدومة الخدمات، حيث ألف ساكنو هذه الأحياء سماع هذه العبارة، لكنهم لم يعودوا يألفوا سعر الثلج المرتفع!

فتكاليف شراء الثلج من الباعة باتت تستهلك جزءاً إضافياً ليس بقليل من المدخول الشهري الهزيل سلفاً، بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود والمفقرين بغالبيتهم الساحقة، لكن مع ازدياد ارتفاع درجات الحرارة، وبظل غياب الكهرباء شبه الدائم، فإن شراء قطعة ثلج أصبح شر لا بد منه، ليس لذاتها ولضرورتها، وخاصة من أجل أن يشرب الأطفال مياه باردة بدلاً من المياه الساخنة، بل بسبب سعرها المرتفع!

وقد كان من اللافت أن هذا الصيف اختلف عن مثيلاته، فعدد باعة الثلج زاد أضعافاً مضاعفة عما كان عليه في الصيف الماضي أو الذي قبله، إذ بتنا نلاحظ وجود قوالب ثلج كبيرة مرمية على قطع خيش فوق عربات جوالة غير صحية، موزعة ومنتشرة بكثرة، وخاصة في الأحياء الشعبية والفقيرة، إضافة للعديد من البسطات والأكشاك والباعة الجوالين بسياراتهم!

ولعل السبب الرئيسي لزيادة العاملين في مهنة بيع الثلج هذا الصيف هو شدة الحرارة وغياب الكهرباء عن البيوت، بالإضافة طبعاً إلى أنها فرصة عمل موسمية للبعض، بدلاً من التعطل عن العمل، والأهم أنها تجارة رابحة دخلت حيز التحكم والسيطرة والاستغلال!

تجارة رابحة مقابل مواطن خاسر!

في ظل غياب الكهرباء شبه الدائم وارتفاع أسعار منظومات الطاقة البديلة، سواء ألواح الطاقة الشمسية أو الأمبيرات، ومع ارتفاع درجات الحرارة الشديد، بات المواطن المفقر مجبراً على اللجوء لباعة الثلج بغية شرب ماء بارد، أو حفظ المونة بطريقة بدائية عبر وضع قطع الثلج عليها، مما أدى لازدهار هذه المهنة التي باتت تحقق أرباحاً كبيرة، وبات لها تجارها وحيتانها، وكل هذا وسط تغيّب متعمد للجهات المعنية والمسؤولة عن مراقبة الأسواق وضبط الأسعار!

حيث تراوح سعر قطعة الثلج متوسطة الحجم بين 5000 إلى 6000 ليرة عند البائعين المتجولين «قالب الثلج يقطع إلى 4 أو 6 قطع حسب حجمه، وتكلفته على البائع لا تتجاوز 2000–3000 ليرة كأقصى حد»، أما سعر كيس الثلج من المحال فتراوح بين 3500 ليرة وصولاً إلى 6000 ليرة، حسب الوزن والمكان والتوقيت، كمعايير لدرجة الاستغلال السعري!

وبالمقارنة مع الصيف الماضي، فقد ارتفعت أسعار الثلج بما يعادل نسبة 100–150%!

وفي الأحياء المفقرة ومعدومة الخدمات، فإن الضرورات تفرض استهلاك قطعتي ثلج يومياً بالحد الأدنى خلال فصل الصيف لكل أسرة، بغض النظر عن تعداد أفرادها، فسرعة ذوبان الثلج لا علاقة لها بعدد المستهلكين بقدر ارتباطها بدرجات الحرارة!

على ذلك، فإن التكلفة اليومية لقاء شراء قطعتي ثلج فقط هي 10 آلاف ليرة، أي ما يعادل 300 ألف ليرة خلال الشهر، وهو الحد الأدنى للأجور الشهرية، التي يضطر المفقر لتكبدها كي يشرب ماءً بارداً مع أفراد أسرته خلال حر الصيف، مع التقنين!

فهل من المعقول أن يكدح المواطن المفقر طيلة أيام الشهر ليشرب ماءً بارداً خلال فصل الصيف، أم غدت المياه الباردة أيضاً من المحرمات عليه؟

وربما لا داعي للخوض في الأرباح الكبيرة المحققة من التجارة بقطع الثلج المصنعة في المعامل، فشريك المي ما بيخسر كما يقال، والتكلفة بالنسبة لمعامل تصنيع ألواح الثلج الكبيرة ليست بسعر المياه بل بقيمة الكهرباء، لكن على الرغم من ارتفاع تكلفة الكهرباء إلا أن الأرباح المحققة من تصنيع قوالب الثلج وبيعها كبيرة بما لا يقاس بالمقارنة مع تكلفتها!

فالبائع الجوال يبيع قالب الثلج، الذي يكلفه 3000 ليرة بالحد الأعلى، بمبلغ لا يقل عن 20 ألف ليرة، محققاً ربحاً صافياً من كل قالب ثلج مبلغ وقدره 17 ألف ليرة، وهو عمل موسمي غير مستمر بالنسبة لهؤلاء، فنشاطهم مرتبط بفصل الصيف فقط، وهم يتعبون ويكدون متجولين على أقدامهم لقاء جني هذه المرابح، التي لا تغنيهم عن جوع بالواقع العملي، أما معامل الثلج كمشروع استثماري فهي أمر آخر، فإنتاجها وعملها مستمر لتؤمن احتياجات الكثير من المطاعم والمحال والفنادق والكافتيريات وغيرها، صيفاً وشتاءً، وأرباحها كبيرة ومضمونة، وترتفع خلال فصل الصيف، وفي المناسبات والأعياد مع ازدياد الطلب على الثلج، مستغلين الباعة الجوالين كعمال موسميين والمستهلكين بأن معاً!

قطع الثلج المعروضة للبيع مرمية في السيارات أو على العربات تحت أشعة الشمس وفي الطرقات دون مراعاة لأدنى معايير الصحة والنظافة!

الجانب الصحي أكثر سوءاً وكارثية!

بتاريخ 2024/6/10، نقلاً عن موقع «أثر برس»، أكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق قحطان إبراهيم: «أن جميع معامل الثلج المرخصة تتم مراقبتها وتؤخذ عينات منها بشكل دائم، أما المعامل غير المرخصة فمن الممكن أنها تستخدم مياه غير نظيفة، ولا تضيف لها الكلور لتنقيتها من الشوائب، لافتاً إلى أنه لا يفضل شراء العصائر التي تحوي ثلج من القوالب الكبيرة في الشارع لأنها غالباً غير نظيفة، بينما قطع الثلج الصغيرة المغلفة أفضل».

من الحديث الرسمي أعلاه، نستطيع الجزم أن الجهات المعنية على دراية بعدم نظافة مصادر المياه في بعض المعامل غير المرخصة، لكننا لم نلاحظ أي إجراء حقيقي لحماية المواطن المفقر!

وفي حال اعتبرنا مصدر المياه في معامل تصنيع الثلج المرخصة وغير المرخصة هو مصدر مياه نقية وعقيمة ومعالجة وصالحة للاستهلاك البشري، رغم أن الواقع يخبرنا عكس ذلك، فهل نستطيع التغاضي عن آلية نقلها وعرضها وبيعها؟!

فنحن نرى قطع الثلج المعروضة للبيع مرمية في السيارات، أو على العربات تحت أشعة الشمس، وفي الطرقات دون مراعاة لأدنى معايير الصحة والنظافة، يضاف إليها الأيدي المتسخة التي تحملها وتقطعها وتبيعها، وقطع الخيش البالية التي توضع عليها وتغلف بها!

فأين هي الجهات المعنية في ضوء ما يحدث؟

فها هي بسطات بيع الثلج تكثر وترفع أسعارها تزامناً مع حر الصيف وموسم العيد، وسط غياب رسمي مترافق مع استهتار بصحة المواطن!

فالموضوع لم يعد يقتصر على انتشار لمهنة موسمية بشروط غير صحية، ولا على غياب الرقابة عن الأسعار، وارتفاع معدلات الاستغلال الكبيرة ارتباطاً بزيادة الحاجة للثلج بسبب غياب الكهرباء، بل بات استهتاراً رسمياً بصحة المواطن وسلامته أيضاً!

كيف نقاوم التلاعب بالوعي؟ «2»

نتابع في الجزء الثاني من هذه المادة عرض بعض الخلاصات والنتائج التي يمكن للناس الاستفادة منها في مقاومة المتلاعبين بعقولهم، وذلك بناءً على المعلومات التي قدّمها العالم الروسي-السوفييتي سيرغي قره-مورزا في خاتمة كتابه الشهير «التلاعب بالوعي» وخاصّةً لمقاومة التلاعب السياسي بالرأي العام.

■ إعداد: د. اسامة دليقان

في البداية يجدر التذكير بالمصدر: كتاب «التلاعب بالوعي» الذي نشره سيرغي قره-مورزا بالروسية عام 2000، ويتألف من نصفين: النصف الأول يعرض النظرية العامة للتلاعب بالوعي وتقنياته وهو ما تمّت ترجمته إلى العربية من قبل عياد عيد في كتاب يحمل العنوان نفسه، من منشورات وزارة الثقافة – الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012. أما النصف الثاني من الكتاب فركّز على العمليات التي أجريت للتلاعب بالوعي من أجل تفكيك الاتحاد السوفييتي، وهو ما لم تظهر ترجمته إلى العربية حتى الآن، وهذه المادة تعتمد على الخلاصات التي أوردها المؤلّف الروسي في الصفحات الأخيرة من النصف غير المترجم.

تمكين الذاكرة والأمل بالمستقبل

يكتب قره مورزا بأنّ الذاكرة والبصيرة تلعبان دوراً أساسياً في الحماية النفسية «السيكولوجية» ضدّ التلاعب بالوعي. ولذلك كان من الطبيعي أنْ يُدخلَهُما المتلاعبون في «بنك أهدافهم» لتدميرها وتسهيل إخضاع الضحايا. فالمتلاعبون بالوعي يستعملون تشكيلة من التقنيات تهدف إلى محو إحساسنا بالزمن التاريخي، وإبقائنا عالقين في دوّامة «الحاضر الأبدي». ولذلك فإنّ الإفلات من هذا الفخّ التلاعبيّ يتطلّب من مقاومي التلاعب العملَ على كسر هذه الحلقة الزمانية المفرَغة.

في كل مرة يواجهُك المتلاعب بمشكلة أو مسألة ما، ينبغي عليك أن تبذل جهداً في استعادة الذاكرة المتعلقة بها. فإذا وَجدْتَ أنّ الظروف الراهنة لا تسمح لك بتخصيص ما يكفي من الوقت أو الجهد لتقرأ أو تبحث بنفسك أو تسأل عارفين تثق بهم لكي تستجلي المسألة وتفهمها بدرجة أعمق، عندئذ من الأفضل ألّا تتسرّع في الحَكم على ما يُقدَّم لك بشأنها من المتلاعبين المحتَملين أو تصديقهم تلقائياً، حيث يمكن أن يكون ما قدّموه خداعاً أو أكاذيب أو أساطير. فاحترسْ واعتمد مبدئياً على ذاكرتك ومعلوماتك التي تعرفها بشأن المسألة، ريثما يتسنّى لك التحقق والتصحيح والإضافة من مصادر موثوقة.

هذا الكلام يكتسب أهمّية في واقع بلادنا الراهن وربطاً بتاريخها، ويمكن أن نذكر أمثلة، منها على وجه الخصوص خطورة التلاعب الممنهج بوعي السوريين بشأن الهوية الوطنية التاريخية للشعب السوري ولسورية. ويمكن ملاحظة ذلك بدءاً من الأكاذيب والتزويرات التي يجري ترويجها بشكل منتظم ومقصود لتشويه سمعة أبطال الجلاء والاستقلال الذين ناضلوا وخاضوا المعارك ضدّ الاستعمار الفرنسي، بما في ذلك معركة ميسلون وشخصية الشهيد يوسف العظمة وشخصيات قادة الثورة السورية الكبرى على تنوّعهم على مساحة الجغرافية السورية، ومن الثابت أنّ معظم الروايات المسيئة لهؤلاء الأبطال كانت بالأساس من ترويج المستعمر الفرنسي نفسه ويتم اجترارها وتطويرها وإعادة ضخّها في فضاء التأثير الإعلامي-النفسي الحديث بهدف تشويه ومحو الذاكرة الجمعية الوطنية للشعب السوري ضمن محاولات تقسيمه وتفكيكه على أسس مناطقية وقومية ودينية وطائفية وعشائرية وغيرها، وضرب أحد المستندات الأساسية للهوية الوطنية الجامعة.

وفي مثال راهن ذي صلة، يمكن التساؤل حول الواقع التالي: ما دور وتأثير جملة السياسات والوصفات النيوليبرالية؟ -ليس فقط الاقتصادية بل والثقافية والأيديولوجية التي تطبَّق في سورية وخاصةً منذ العام 2005 وحتى الآن- ما دورها في الهجوم على الوعي الوطني الشعبي والذاكرة التاريخية لدى السوريين؟ أليس صحيحاً أنّ إفقار الناس وتجويعهم الممنهج وتيئيسهم عمداً من أيّ حلول جذرية والترويج الإعلامي المتعمَّد لمزاج اليأس والعجز واللامبالاة والإحباط – أليس صحيحاً أنّ لكل هذا دوراً في التلاعب بوعيهم عبر آلية نفسية-اجتماعية مشابهة لآلية الإغراق في دوامة «الحاضر الأبدي» التي تحدّث عنها قره-مورزا؟ إنّ الملحوظ أنّه ثمّة مثلاً كثيرٌ من القرارات والإجراءات في المجالات الاقتصادية وغيرها، لا يمكن أن نجد لها تفسيراً أحياناً سوى الإذلال المتعمّد للناس، واستحداث تأثيرات تتجاوز عمليات النهب الاقتصادي المباشر المتصل بإعادة التوزيع الجائر طبقياً للثروة، ولو أنها تصبّ في تخديم توزيع كهذا في نهاية المطاف.

وعلى مستوى محاولة استغلال وتأبيد الحلقة المفرغة الكارثية للأزمة السورية، أليس تنصّل المتشددين في الأطراف المختلفة نظاماً ومعارضة عن واجبهم ومسؤوليتهم لحلّ الأزمة بالتفاوض وعلى أساس تنفيذ القرار 2254، أليس هذا بحد ذاته من أكبر العوامل المساهمة في استمرار الوضع الراهن المذلّ الذي لا يليق بسورية ودورها التاريخي ولا بشعبها العظيم وقواها الوطنية؟ وبالتالي هو أحد العوامل الأساسية في محاولات إدامة الإحباط والشعور المصطنَع بالعجز لدى السوريين كشعب «إذْ إنهم ليسوا عاجزين كما يُوحى إليهم من المتلاعبين بوعيهم». هذا الشعب الذي من حقه أن يقرر مصيره بنفسه ويستعيد أرضه المحتلة وينقذ بلاده ونفسه ويعيش فيها بكرامة وتَطوُر.

السياسات النيوليبرالية لم تساهم بتدمير سورية اقتصادياً فقط بل وأضرّت بنسيجها الاجتماعي وبمناعة الأفراد تجاه التلاعب بوعيهم واستغلالهم

قمع البدائل

يكتب قره-مورزا أنّ إحدى آليات التلاعب بالوعي هو منع الحوار الذي من شأنه التوصل إلى بدائل عن الوضع القائم، وإلى حلول للمشكلات. وتعطيل التفكير المنطقي والمحاكمة العقلانية لدى الناس.

في واقعنا، ما زلنا نشهد هجوماً على وعي الناس من الخطاب الذي يخدم مصلحة الناهبين والمتشدّدين من أطراف الأزمة، وهذا الخطاب يتعمّد تصوير المستقبل خالياً إلا من خيارات محدودة تناسب هذه المصالح الضيقة، ويحاول تسخيف الخيارات البديلة والادّعاء باستحالة تطبيقها، وخاصةً عندما تكون بدائل تلحق الضرر بمصالح القلة الطبقية الضيقة النهّابة والمستفيدة من الوضع القائم.

مقاومة «فرّق تسد»

يذكر قره-مورزا بأنّ إحدى التكتيكات التي تؤمّن شروطاً أفضل بالنسبة للمتلاعب بالوعي لكي ينجح في الإيقاع بضحاياه، هو القيام بـ«تقليل الاختلاط» بمعنى أنه يحرص على تفكيك المجتمع إلى أفراد معزولين ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وجعل كلّ فرد منهم يقيم أقل عدد من الاتصالات الممكنة بباقي الأفراد.

حيث إنّ إحساس الناس بمشكلاتهم المشتركة وتداولها فيما بينهم وتبادل الآراء حول مصالحهم وهويتهم الجماعية الوطنية والطبقية، وبالتالي فرص قيامهم بالنشاطات المشتركة والنضالات المنظَّمة دفاعاً عن مصالحهم، تكون أفضل نسبياً في حال كثرة التواصل فيما بينهم، وإقامتهم الصلات الاجتماعية الواسعة. لنتأمّل هذه الملاحظة في واقعنا السوري، ونتلمّس إحدى العواقب الخطيرة من هذه الناحية التي تركتها الأزمة الشاملة الكارثية التي تعصف بالبلاد والمجتمع؛ إنّ انعزال الأفراد المتزايد بعضهم عن بعض، وتزايد الانكفاء والعزلة والوحشة أو البحث عن الخلاص الفردي والهروب من الواقع إمّا هجرةً وسفراً أو انحداراً إلى الإدمان والضياع، وحتى الهروب من الحياة نفسها «تزايد معدّل الانتحار» صارت ظواهر مَرضيّة خطيرة ومتفاقمة. وحتى المناسبات الاجتماعية التقليدية والتراثية التي لطالما كانت تحافظ على مستوى من الترابط الاجتماعي والأهلي صارت تضعف وتتلاشى، تحت الضربات المستمرة لسوء الأوضاع المعيشية ولاضطرار الناس لاستنزاف جهودهم لتحصيل الحد الأدنى من لوازم البقاء على قيد الحياة فقط.

هنا يتجلّى أحد الأبعاد التي يمكن أن تكون مخطَّطة على نحو متعمَّد أو نتيجة تلقائية ملازمةً بالضرورة لعقود من تطبيق السياسات الليبرالية الإجرامية التي أدت بهذا المعنى ليس إلى تدمير سورية اقتصادياً فحسب بل وألحقت ضربات مدمّرة بنسيجها الاجتماعي وبمناعة أفراد المجتمع تجاه التلاعب بوعيهم واستغلالهم. وليس المقصود من هذا الكلام أن نرسم صورة سوداوية لا خلاصَ منها. بالعكس، فإنّ الطريق نحو استعادة الترابط الاجتماعي الذي جرى ويجري تفكيكه يحتاج إلى بذل جهود كبيرة من طليعة المجتمع وكلّ الناس الوطنيين الواعين سياسياً واجتماعياً لمقاومة هذا التفكيك ومقاومة ما يمارسه المستغلّون من استفراد بأبناء المجتمع لكي يمنعوا تنظيمهم على الطريق الصحيح، الذي يبدأ بالمساهمة الفعالة وحشد الجهود للحلّ السياسي للأزمة السورية عبر تطبيق القرار 2254.

أمثلة ثلاث من عالمٍ مشتعل!

عندما نكون في قلب الحدث، يصبح فهم ما يجري في الأماكن الأبعد من العالم مسألة تحتاج جهداً إضافياً، ولكن إذا ما أدركنا حجم الترابط بين الساحات المشتعلة كلّها يتحول هذا الفهم إلى مسألة أساسية ينبغي إنجازها.

■ علاء ابوفرّاج

في الأسابيع الأولى من العدوان على غزّة، ظهرت الولايات المتحدة ممثلة برئيسها في غرفة اجتماعات وزارة الحرب الصهيونية، وظهر ممثلو واشنطن في كل المناطق الملتهبة أو المتوترة، إما بشكل مباشر وواضح، وإما عبر وكلائهم، فمن أوكرانيا إلى تايوان إلى فلسطين، وصولاً إلى إفريقيا وغيرها، هي كلّها ساحة واحدة خاضعة لاستراتيجية أمريكية مضبوطة.

«الفوضى» هي العنوان العريض، والهدف منها يقال بأشكال مختلفة كل يوم، وهو إشعال أكبر قدر ممكن من الحروب والنزاعات، بحيث تشكّل مجتمعة معادلاً لحرب عالمية لا تشتبك فيها القوى العظمى بشكل مباشر، بل ينشغل الخصوم الآخرون على الساحة الدولية بمحاولة تجنب ألسنة اللهب المشتعلة، ما يمكن أن يستنزف قدراتهم ويعيق تطورهم. وهو ما تأمل الإمبريالية الأمريكية المأزومة أن يتحول إلى وقت إضافي تكسبه لتأخير مصيرها المحتوم.

في أوكرانيا

إذا أخذنا على سبيل المثال السياسية الأمريكية والغربية في أوكرانيا أو في تايوان أو في فلسطين، لرأينا أنها تشترك بعنصر أساسي، وهو دفع التوتر إلى أقصى الدرجات والحفاظ على هذا المستوى لأطول فترة ممكنة من الزمن، ففي أوكرانيا لا يوجد أي وهم في أذهان الغرب عن وجود إمكانية لتحقيق «نصر على روسيا» وبات معتاداً سماع أرقام صادمة حول خسائر الجانب الأوكراني وتحديداً البشرية منها، إذ قالت مصادر روسية: إن كييف خسرت 15 ألف مقاتل في الأسبوع الماضي وحده! ومع ذلك تحاول واشنطن توجيه سلوك كامل الأطراف ضمن الكتلة الغربية بهدف زيادة التوتير واستفزاز الجبهة المقابلة، وتحديداً تسخير كل القدرات الضرورية لإبقاء المعركة مشتعلة.

في تايوان

لا حرب ساخنة في تايوان حتى اللحظة، لكن الاستفزازات الأمريكية المتواصلة، والتي تندرج بشكل واضح في دعم التوجهات الانفصالية للجزيرة، ذلك رغم اعتراف الولايات المتحدة نظرياً بـ «مبدأ الصين الواحدة»، أدت إلى رفع درجة التوتر حتى أصبحت المناورات العسكرية الصينية جزءاً من الحياة الروتينية في المنطقة، فكما هو الحال بالنسبة لروسيا وأوكرانيا، تعتبر جزيرة تايوان واحدة من نقاط الضعف بالنسبة للصين، فاستقلال الجزيرة وخضوعها للنفوذ الغربي يعني خسارة الصين سيطرتها على المضائق الأساسية التي تربطها مع العالم، أي يمكن لحدث من هذا النوع أن يعرض خطوط الأوكسوجين التي يحتاجها العملاق الصيني للخطر، ومن هنا كانت واشنطن تدرك أن أي استفزاز من هذا النوع في تلك النقطة الحساسة يمكن أن يولّد رد فعل، يمكن استثمارها لتسخين المشهد أكثر وربما تفجيره، ويحرص أصحاب القرار في الولايات المتحدة على سكب الزيت على النار بشكلٍ مستمر.

في فلسطين

لا مجال لتحقيق نصر عسكري أمريكي-صهيوني في حرب من هذا النوع، هذه حقيقة لم يعد بالإمكان إنكارها، ففي الأيام القليلة الماضية، تلقى جيش الاحتلال في رفح صفعة موجعة بعد أن فجّرت المقاومة الفلسطينية حقل ألغام بإحدى قوافله، ورغم أن المصادر الرسمية تحدّثت عن ثمانية قتلى، نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين عسكريين «إسرائيليين» إن: «شدة انفجار ناقلة الجند جعلت التعرف على جثث الجنود أمراً صعباً» وأفادت المقاومة في هذا السياق أن الاحتلال حاول إخلاء جرحها وقتلاه من المنطقة باستخدام الطائرات المروحية، وكل ذلك يجري في مدينة رفح التي يضع جيش الاحتلال وزناً عسكرياً فيها.

الهدف الأمريكي كان منذ اللحظة الأولى رفع درجات التوتر، أملاً في خلق حالة من الاستقطاب الشديد في المنطقة، فالولايات المتحدة تدرك أن العمليات التي تقودها في البحر الأحمر لن «تقضي على الحوثيين» وأن عمليات جيش الاحتلال في غزة لن «تقضي على حماس والمقاومة» لكنها مع ذلك تثبت أقدامها في الوحل وتحاول جر الآخرين إليه.

متى يتحرك الخصوم؟

مع استمرار الحرب على غزة، لم تعد هناك أوهام أن الولايات المتحدة يمكن أن تعمل الآن على وقف الحرب، ما طرح سؤالاً عن دور خصومها على الساحة، روسيا والصين، فإذا ما أخذنا المسألة من زاوية فلسطين والمنطقة فحسب، سيبدو أن حركة الأقطاب الصاعدة بطيئة، لكنها في الواقع تتحرك على مساحة واسعة وأبعد من حدود إقليمنا، فالاستراتيجية التي نراها تعتمد على مواجهة التحديات والتهديدات على حدودهم المباشرة، وفي الوقت نفسه، يقدمون العون اللازم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عند الضرورة في أي نقطة اشتباك أخرى على الكوكب، والأهم، أنهم يقدرون أكثر الحلقات العقد الغربي ضعفاً، ويوجهون ضرباتهم المركزة هناك. هذا لا يعني بحال من الأحوال أن دور دول المنطقة وشعوبها هو الانتظار والمراقبة بل العكس، ضمن الصورة الحالية، تظهر مهمة مركّبة، تدركها بعض دول المنطقة، فمن جهة يجري البحث عن أي إمكانية لإيقاف التوتر المتصاعد، ومن جهة ثانية يتم توجيه ضربات إلى المشروع الأمريكي حتى اللحظة الأخيرة، الإقليم اليوم يقف أمام لحظة نادرة، يُعاد أمامنا فيها تشكيل العالم الذي نعيش فيه، وإن كنا نطمح لموقع في صياغة شكل هذا العالم لن يكون من خيار آخر إلا الانخراط الفاعل بذلك!

قضايا الشرق

خبرٌ قادمٌ من المستقبل!

انتشر في الأيام القليلة الماضية خبرٌ تداولتهُ وسائل إعلام عربية وأجنبية على نطاق واسعٍ، يقول: «إن الاتفاقية التي قام على أساسها نظام البترودولار أصبحت منتهية الصلاحية»، وإن «السعودية تسعى لإنهاء حصرية الدولار الأمريكي في معاملاتها النفطية»، هذا العنوان الخطير، سرعان ما تم سحبه من بعض المواقع، وشكك خبراء في صحته.

الخبر يفتقر بلا شك إلى الدقة، إذ لم ينسب إلى أي مصدر رسمي سعودي أو أمريكي، ما كان كافياً لإهماله من قبل البعض، بيد أنه ربما يكون سابقٌ لأوانه ليس إلّا! فبالفعل هنالك مقدمات عدّة لما يمكن أن تؤول إليه الأمور.

في نهاية 2023 خلصت دراسة أجراها مجلس الذهب العالمي إلى أن «24% من البنوك المركزية تعتزم زيادة احتياطياتها من الذهب خلال العام المقبل»، هذا التوجه يشهد توسعاً يفوق غالباً توقعات المجلس، ويعني: أن توقعات العديد من الدول متشائمة حول مستقبل الدولار.

لكن إذا عدنا لمثال السعودية تحديداً، تأخذ القصة معنىً إضافياً، فالمملكة قررت منذ سنوات زيادة احتياطياتها من الذهب، وتعتزم مضاعفة إنتاجها من الذهب إلى مليون أونصة بحلول 2030، كل هذه الأرقام ترتبط عادة بسلوك تتخذه الدول لدعم عملتها في وجه تقلبات قادمة، وتقليل آثار اضطرابات الأسواق على اقتصادها، وهي خطوات أساسية تحتاجها السعودية إذا ما أرادت الابتعاد عن الدولار. وبالفعل، بدأت الرياض تبحث عن صفقات تجارية بعيداً عن الدولار، ووقعت اتفاقات قاربت ما يعادل 7 مليارات دولار مع الصين على أن تتم بالعملات المحلية للبلدين في العام الماضي.

توجّه كهذا يلقى دعماً وتشجيعاً من دول البريكس، التي تعتبر إجراءات كهذه أساساً لفك ارتباطات اقتصاداتها بالدولار الأمريكي، وضرورة لتقليل آثار أي صفعات يمكن أن توجّه له مستقبلاً، وهو ما يفسر أن دول بريكس تحتل مراكز متقدّمة من حيث الإقبال على زيادة الاحتياطيات الذهبية.

صفقات النفط العالمية تعتبر غطاءً مهماً للدولار، وأي صفقة تتم بعيداً عنه تنعكس سلباً على الولايات المتحدة وقدرتها على الحركة، مع العلم أن «بريكس» تتحكم بجزء كبير من سوق إنتاج واستهلاك الطاقة، وهناك توجّه ضمن المجموعة للتخلي عن الدولار بأسرع وقت ممكن، وبعد أن انضمت السعودية إلى المجموعة رسمياً باتت جزءاً من العملية الجارية، لا شك أن تعقيدات كبيرة تحكم مسألة كهذه، لكن سير قوة إقليمية، مثل: السعودية في هذا الاتجاه، إن حصل فعلاً، يعني تحريرها من قيود تعيق حركتها وسياستها الخارجية، ويسمح لها بتأدية دور مختلف جذرياً على مستوى الإقليم.

جولة لافروف الأخيرة ... كيف تبني روسيا علاقاتها مع إفريقيا؟

قام وزير الخارجية الروسي بزيارة إلى إفريقيا هي السادسة له خلال عامين، الزيارات المتلاحقة تركت تساؤلات لدى المراقبين والمتابعين عن الأهداف والأسباب الكامنة خلف الاهتمام الروسي المتنامي بالدول الإفريقية، سنحاول في هذه المادة الإضاءة على الزيارة الأخيرة وقراءة أبعادها ومآلات الدور الروسي في إفريقيا بشكل عام.

■ كنان دويعر

من الواضح أن العلاقات الروسية الإفريقية مفتوحة للتطور وتعزيز التعاون الثنائي، وتتعدد أطر هذه العلاقات، فبالإضافة إلى العلاقات الثنائية المباشرة هناك المؤتمرات متعددة الأطراف، كمنتدى سان بطرسبرغ الذي انعقد في مطلع هذا الشهر وشهد حضوراً إفريقياً مهماً، إلى جانب القمة الروسية الإفريقية التي انعقدت النسخة الثانية منها في تموز «يوليو» من العام الماضي، كما تسعى موسكو من خلال جولة لافروف إلى التحضير لعقد قمة وزارية في وقت لاحق من هذا العام لمتابعة القرارات والاتفاقيات التي وُقعت في القمة الماضية.

غينيا

التقى الرئيس الانتقالي الجنرال مامادي دومبويا مع لافروف، وأوضحت المصادر الإعلامية بأن البلدين اتفقا على تعزيز التعاون في عدة قطاعات، أهمها: الدفاع والتعدين والبنية التحتية. وقال لافروف في هذا السياق: «إننا لم ننس التعاون العسكري التقني وتعزيز قدرات غينيا الدفاعية، لا سيما مع الأخذ في الاعتبار التهديد الإرهابي المتزايد» معتبراً أن غينيا «في طليعة عملية إنهاء الاستعمار». وأشاد الوزير الروسي باستثمار شركة روسال، والتي تعتبر أكبر مستثمر روسي في غينيا، والتي تستثمر في مجال التعدين، وخاصة قطاع الألمنيوم حيث توفر آلاف فرص العمل حسب تعبير الوزير لافروف.

جمهورية الكونغو

التقى لافروف بالرئيس دنيس ساسو نجيسو، وركّز الوزير الروسي على دعم بلاده لمبادرة رئيس جمهورية الكونغو المعروف بـ «نداء برازافيل من أجل تسريع مسار السلم والمصالحة في ليبيا» والذي تبناه الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية، حيث صرّح: «نحن نؤيد بالكامل مبادرة الرئيس ساسو نجيسو، للتحضير لمؤتمر ليبي عام حقيقي، وسنستخدم اتصالاتنا مع مختلف القوى الليبية لتوحيدها حول هذه المنصة بالذات».

هذا التصريح يعبر عن رغبة موسكو بحل القضايا الإفريقية من خلال المنظمات والدول الإفريقية نفسها، وهو ما يتوافق أيضاً مع رغبة وتطلعات تلك الدول، ويخفف من حدة التوترات الناجمة عن التدخلات الخارجية والاستثمار في النزاعات، كما يعطي وزناً سياسياً ودبلوماسياً لجمهورية الكونغو في القارة الإفريقية.

بوركينا فاسو

تتطور العلاقات بين موسكو وبوركينا فاسو بعد الانقلاب العسكري الذي قام به ابراهيم تراوري، الذي عبر عن رغبته في بناء علاقات جيدة مع روسيا على حساب النفوذ الفرنسي والغربي، وهو ما وضع بوركينا فاسو تحت ضغط غربي كبير، وأخذت تنشط فيها عدّة تنظيمات إرهابية تنفّذ عمليات تهدد سلامة واستقرار البلاد وهذا ما تحدث عنه وزير الخارجية عند لقائه بالرئيس تراوري قائلاً: «ليس لدي شك في أنه بفضل هذا التعاون، سيتم تدمير الجيوب الإرهابية المتبقية».

وقال وزير خارجية بوركينا فاسو: «تمت مراجعة بعض الأولويات، وبطبيعة الحال، قررنا تعزيز علاقتنا مع روسيا، ومنحها ديناميكيات جديدة. نحن نعمل على تطوير التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات، وفي المقام الأول في مجال الأمن ... سنقوم بتطوير التعاون الثنائي في مجالات التجارة والعلاقات التجارية والاقتصادية والزراعة والخدمات اللوجستية».

التشاد

حازت زيارة لافروف إلى التشاد على اهتمام خاص، حيث تعتبر الزيارة الأولى له، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تشاد تُعد مقرّبة من فرنسا، وهو ما دفع أحد الصحفيين لتوجيه سؤال لوزير خارجية التشاد عبد الرحمن غلام الله حول تأثيرات العلاقات مع روسيا على العلاقة القائمة مع فرنسا، ليجيب غلام الله «العلاقة مع فرنسا تاريخية وممتدة على مدى عقود، وخلال هذه المدة لم تتأثر العلاقة مع روسيا بشيء» وأضاف: إن هذه التطورات لن تؤثر على العلاقة مع باريس، مؤكّداً «لسنا تبعاً لأحد». أما لافروف فتحدث عن هذا الموضوع وقال: إنه سمع من المسؤولين الفرنسيين موقفاً صريحاً بأن هذه البلدان هي «مناطق نفوذ لفرنسا، ولا نريد أن تقترب روسيا منها»، وعلّق على ذلك بأن روسيا لن تضغط وتؤثر على العلاقة مع فرنسا التي «تشترط على هذه البلدان اختيار أصدقائها وأعدائها» حسب تعبيره.

ومن الجدير بالذكر، أن التشاد تعتبر خياراً بالنسبة للولايات المتحدة بعد ما طُردت قواتها من النيجر مؤخراً، ويبدو أن روسيا تحاول منع ذلك بشكل أو آخر عبر زيادة التعاون الأمني، الذي شهد تطوراً لافتاً في الفترة الماضية.

يظهر وضوحاً أن روسيا والصين تضعان هدفاً أساسياً يتمثل بمنع الغرب من استخدام إفريقيا كـ «مخزون استراتيجي» في الصراع العالمي، حيث لا تظهر نيّة لدى الدولتين في تحويل إفريقيا إلى ساحة صدام عسكري بقدر ما هي منع القطب الامبريالي من استثمار هيمنته الاستعمارية لكبح التغييرات التي تحصل على مستوى العالم، ودفاعاً عن منظومة النهب القائمة. وفي مقابل هذا روسيا والصين تطرحان مجالات واسعة من المنافع المشتركة مع دول القارة، بما فيها قدرة البلدين على تمثيل مصالح إفريقيا في مجلس الأمن.

قوات بحرية نووية روسية على الحدود الأمريكية

تتصاعد حدّة الرسائل العسكرية المرسلة من روسيا للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، لتصل مؤخراً غواصة وثلاث سفن حربية روسية إلى ميناء هافانا في كوبا، أي قرب الحدود البحرية لولاية فلوريدا الأمريكية، وذلك في إطار إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الكوبية في المنطقة.

■ ملاذ سعد

تأتي هذه المناورات التي ستجري في منطقة البحر الكاريبي بالتوازي مع تدريبات عسكرية أجرتها روسيا مع القوات المصرية في البحر الأبيض المتوسط، وتدريبات أخرى نووية مع القوات البيلاروسية، وكانت قد سبقتها مناورات مع القوات الصينية في المحيط الهادئ، وغيرها، وكل ذلك وسط استمرار الصراع في أوكرانيا لصالح موسكو عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

وتتكون الآليات البحرية الروسية التي وصلت ميناء هافانا من الغواصة الصاروخية النووية الموجهة «كازان»، والفرقاطة الصاروخية الموجهة «أدميرال غورشكوف» وهما من الآليات البحرية الاستراتيجية الأكثر تطوراً، بالإضافة إلى سفينة الإنقاذ «نيكولاي تشيكر»، وسفينة النفط «أنجيل باشين».

رغم أنها ليست المرة الأولى، إلا أن التحركات العسكرية الروسية الأخيرة، وإرسال معدّات عسكرية بهذا الوزن قرب فلوريدا، تحمل عدّة رسائل، منها: ردٌّ على المناورات العسكرية الأمريكية ومناورات حلف الناتو التي تجري بالقرب من روسيا وفي مناطق أخرى من العالم، وتأكيد على قدرة الجيش الروسي على الانتشار عسكرياً حول العالم، والعمل على دعم الحلفاء عسكرياً، دون تناسي أن كل هذه المناورات بما فيها الأخيرة قرب الولايات المتحدة تجري وسط حرب يخوضها الجيش الروسي في أوكرانيا منذ عامين، أي رسالة أخرى تفيد بأن القوات الروسية لا تزال لديها اللياقة والقدرة على العمل على جبهات أخرى.

بالرغم من إعلان الولايات المتحدة أن هذه المناورات لا تشكل تهديداً لها، إلا أنّها تعاملت معها بحذر شديد، وقامت بمتابعة الغواصةً النووية والسفن الحربية الروسية بشكل دقيق في المنطقة، باستخدام أجهزة الرصد التي تحملها سفن البحرية الأمريكية.

وقال مستشار البيت الأبيض جون كيربي تعليقاً على هذا الأمر: «من الواضح أنهم يلمحون إلى عدم رضاهم عما نفعله من أجل أوكرانيا» متابعاً «سنراقب ذلك لكننا لا نتوقع أن يكون هناك أي تهديد مباشر، أو بصراحة أي تهديد على الإطلاق للأمن القومي الأمريكي في المنطقة».

الرد الأمريكي يبدو بوصفه محاولة لامتصاص الصدمة، على أساس أن «الحدث أصغر من أن يهدد الأمن القومي» لكن ذلك لا يلغي أبداً أن مضمون الرسالة الروسية وصل بالفعل، وثبتت هذه المناورات القدرة العالية التي تملكها روسيا في بناء علاقات مع دول أمريكا اللاتينية، بغض النظر عن موقف واشنطن من ذلك.

فرنسا انتخابات بعد حل البرلمان والقطبة المخفية في المشهد!

في 9 حزيران/يونيو 2024، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حلّ الجمعية الوطنية «البرلمان» ودعا إلى انتخابات تشريعية مبكرة تجرى في 30 يونيو 2024. هذا القرار جاء بعد الخسارة الكبيرة التي تعرّض لها حزب ماكرون في انتخابات البرلمان الأوروبي، حيث حصل الحزب اليميني المتطرف بزعامة جوردان باردیلا على حوالي 32,5% من الأصوات، بينما حقق حزب ماكرون ما يقارب 15% فقط.

■ احمد علي

يبدو فهم الدافع الحقيقي للرئيس الفرنسي مسألة شاقة مع المستويات المرتفعة للضخ الإعلامي، وخصوصاً أننا أمام انتخابات بعد قرار من رئيس الجمهورية بحل البرلمان السابق، وهو حدث نادر إذ لم يتخذ رؤساء فرنسا قراراً كهذا إلّا في خمس مرات استثنائية منذ بداية الجمهورية الخامسة.

تحضيرات وتداعيات

بالتوازي، بدأت الأحزاب السياسية الفرنسية بسرعة في تجهيز حملاتها الانتخابية المبكرة، رغم كل ما يواجهها من تحدّيات تنظيمية، فتنظيم الانتخابات خلال فترة قصيرة يعتبر تحدّياً كبيراً، حيث يتعيّن تجهيز الحملات الانتخابيّة، وتأمين مراكز الاقتراع، وضمان شفافية الانتخابات، وغير ذلك.

نتائج الانتخابات لا تزال صعبة التوقع، ولكننا أمام تحول كبير في التوازنات السياسية ممّا قد يؤثر على السياسات الداخلية والخارجية لفرنسا. كما أن نتائج الانتخابات ربما تؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة. أي أن هذه الانتخابات لن تمر مرور الكرام في فرنسا، فهي بمثابة اختبار حاسم لمستقبل فرنسا السياسي، وتأثير القوى اليمينية المتطرفة في البلد وأوروبا بشكل عام.

كيف نظرت القوى المختلفة للمشهد؟

عبّر اليمين المتطرف- جوردان باردیلا وحزب التجمع الوطني- عن ترحيبه بقرار حلّ البرلمان، معتبراً أنه نتيجة طبيعية لفشل سياسات ماكرون ونجاحهم في الانتخابات الأوروبية. من جانبها اعتبرت مارين لوبان أن القرار يمثل انتصاراً للقوى الشعبوية، ورأت فيه فرصة لإعادة تشكيل السياسة الفرنسية بما يتوافق مع رؤاهم حول القومية الفرنسية والتقليل من الهجرة. أمّا اليسار- جون لوك ميلانشون وحزب فرنسا الأبية- فقد انتقد قرار ماكرون بشدّة، معتبراً أنه يعكس ضعف قيادته وعجزه عن مواجهة القضايا الملحة، مثل: الفقر والبطالة.

هذا وأبدى الحزب الاشتراكي قلقه من إمكانية تحقيق اليمين المتطرف لمكاسب إضافية، ودعا إلى حملة موحدة للدفاع عن الديمقراطية وقيم الجمهورية الفرنسية، فيما أعرب الحزب الديمقراطي المسيحي عن تحفظه على قرار حل البرلمان، معتبراً أن التصويت الشعبي قد يؤدي إلى عدم استقرار سياسي، ودعا إلى إصلاحات هيكلية بدلاً من حلول قصيرة الأمد. كما انتقد حزب الخضر «البيئة» بشدة ما وصفه بالتوجهات الاستبدادية لماكرون في اتخاذ القرارات الكبرى دون حوار مجتمعي حقيقي.

اليسار يشكل تحالفاً واسعاً

بعد مفاوضات شاقة بين «أحزاب اليسار» أعلنوا عن تشكيل تحالف انتخابي ببرنامج سياسي مشترك، الخطوة تعتبر سابقة بتاريخ فرنسا الحديث، حسب وصف «مونت كارلو الفرنسية». التباينات بين القوى المنضوية في هذا التحالف تبدو كثيرة، فطرح برنامج سياسي يتطلب تنازلات متبادلة من الأطراف كافة، ففي حين يبدو هناك تفاهم وتناغم حول قضايا العدالة الاجتماعية، وإلغاء امتيازات الأغنياء وإصلاح النظام الضريبي في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى تطوير القطاع الصحي والتعليم المجاني وغيرها من المسائل.

ويبدو أن السياسة الخارجية كانت واحدة من القضايا الأكثر إشكالية نظراً للتباين الشديد بين هذه القوى، تحديداً فيما يخص الملفات الساخنة في غزّة وأكرانيا.

لحظات حاسمة تعيشها فرنسا

الضغوط السياسية التي يتعرض لها الرئيس ماكرون دفعته لاتخاذ هذا القرار، وإن كان الخطاب الرسمي للرئيس يشير إلى أن خطوته هذه كانت «خوفاً من تمدد اليمين» فالمؤشرات على الأرض تقول غير ذلك... لا شك أن هناك تنافساً مع القوى اليمينية إلّا أن استطلاعات الرأي تشير إلى مسألة خطيرة، وهي أن «التجمع الوطني» «اليمين» يمكن أن يحصل على ما يقارب 29% من أصوات الناخبين، بينما تصل توقعات «الجبهة الشعبية الجديدة» إلى 28%، ما يعني أن حظوظ اليسار واليمين متقاربة في مقابل أن حظوظ «الأغلبية الرئاسية» لن تتجاوز 18%

والمثير للاهتمام في هذه المسألة، أن الرئيس الذي اتخذ قراراً كهذا يدرك أنه لن يستطيع دخول المرحلة القادمة بشكل منفرد، وعلى هذا الأساس يأمل ماكرون كما يبدو أن يقلل الخسائر، وأن يصل إلى ما يعرف باسم حالة «التعايش» على أن تذهب رئاسة الوزراء إلى اليمين، ويحافظ ماكرون على مقعد الرئاسة، ما يعني توزيعاً للصلاحيات بين الطرفين وتحافظ الرئاسة على اليد العليا في إدارة الشؤون الخارجية والعسكرية، بينما يحصل رئيس الوزراء على صلاحيات تنفيذية عالية فيما يخص السياسات الداخلية.

نجاح اليسار بتشكيل تحالف موحد يزيد من حظوظه في الانتخابات القادمة، إذ أن الرئيس عوّل على أن الوقت القصير لن يسمح لهم بتنظيم صفوفهم بالسرعة المطلوبة، ما يعطي أفضلية لليمين، لكن ما يجري يمكن أن يشكّل فارقاً، ويؤثر بشكلٍ ملموس على طبيعة المعركة القائمة.

مجموعة «اللصوص السبع»: تمويل أوكرانيا من أرباح الأموال الروسية

عقدت مجموعة السبع الكبار قمّة لها في مدينة ميلونا الإيطالية في الفترة من 13 إلى 15 حزيران الجاري، للحديث حول الملفات الدولية الرئيسية، وعلى رأسها أوكرانيا، وكان الحدث الأبرز، اتخاذ قرار بإقراض كييف من أرباح الأموال الروسية.

■ حمزة طحان

كان الغربيون يمهدون خلال الفترة الماضية لاستخدام أرباح الأموال الروسية المجمّدة في تمويل أوكرانيا ودعمها عسكرياً، وسط الأزمات التي يعانون منها، والخلافات الداخلية فيما يتعلق بتمويل كييف.

لتعلن وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين أمام لجنة مجلس الشيوخ، أن مجموعة الـ 7 تناقش بالفعل مسألة تخصيص قرض لأوكرانيا، وسداده من عائدات الأصول الروسية المجمدة، وأشارت في حينه أن هذه الخطة تحظى بدعم كبير، وقالت جانيت بمقال لها في صحيفة نيويورك تايمز: «من شأن اقتراحنا أن يبعث برسالة واضحة إلى السيد بوتين، مفادها أننا مستمرون على المدى الطويل [...] وهذا [مسألة القرض وسداده من أرباح الأموال المجمدة] يتوافق مع القانون المحلي والدولي، ولن يمنع ذلك من اتخاذ إجراءات إضافية بشأن هذه الأصول مع شركائنا في المستقبل».

وبالفعل، اتفق زعماء المجموعة خلال قمتهم على منح قرض لكييف بقيمة 50 مليار باستخدام فوائد الأصول الروسية المجمدة، دون تحديد كيفية تقديم ودفع هذا المبلغ. وفضلاً عن ذلك، قالت مجموعة السبع في بيانها الختامي: إن على روسيا «دفع 486 مليار دولار كتعويض عن الأضرار التي لحقت بأوكرانيا» وأن «الأصول الروسية في الغرب ستظل مجمدة حتى انتهاء الصراع ودفع المبلغ المحدد لكييف».

وتعهدت المجموعة بحشد المجتمع الدولي لـ «صيغة زيلينسكي للسلام»، الرئيس المنتهية ولايته أساساً، وترحيبها بالمؤتمر الخاص بأوكرانيا، وجاء في البيان الختامي «نحن نرحب بقمة السلام الخاصة بأوكرانيا المخطط لعقدها في سويسرا يومي 15 و16 يونيو من أجل وضع إطار للسلام مبني على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومع الاحترام لسيادة وسلامة أراضي أوكرانيا [...] سنواصل العمل على حشد أوسع دعم دولي ممكن للمبادئ الأساسية لصيغة الرئيس زيلينسكي للسلام وأهدافها».

وبالتوازي مع الحديث عن صيغة «السلام» هذه، وقعت واشنطن وكييف اتفاقاً أمنياً بين رئيسي البلدين لمدة 10 سنوات، تلتزم خلالها الولايات المتحدة بتدريب القوات المسلحة الأوكرانية في كييف، ورفع التعاون بإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

أمريكا «نمر من ورق» ... واقع تدعمه الأرقام

في أوروبا، قادت الولايات المتحدة والغرب أوكرانيا إلى مسار بدا واعداً، ولكنّه أدّى إلى دمار أوكرانيا. في آسيا من سيكون كبش الفداء؟ قال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا: «نحن مستعدون، لدينا مهمة». لكنّ التنشيط العسكري الياباني يظهر بأنّ الولايات المتحدة غير قادرة على التحول إلى قوة مهيمنة أحادية الجانب في آسيا. عندما قال كيشيدا: إنه «لا ينبغي أن نتوقع من الولايات المتحدة أن تفعل كل هذا بمفردها دون مساعدة»، لم تكن رسالته دقيقة، فكان يجب أن يقول: لم تعد الولايات المتحدة قادرة على القيام بذلك بمفردها.

■ باو شاوشان
ترجمة: أوديت الحسين

في السنوات الأخيرة، سعت الولايات المتحدة إلى جعل حلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والمستعمرات السابقة، وحلفائها من الدول الإمبريالية الفرعية، يبنون حواجز دفاعية في المنطقة لحماية مصالحها ونفوذها، من خلال إنشاء سلسلة من الآليات المتعددة الأطراف الصغيرة. في حين تستهدف العلاقات الثلاثية الأخيرة الصين، تستغل اليابان أيضاً الوضع الدولي الحالي للتخلي عن موقفها السلمي، وإعادة تطوير قوتها العسكرية، فهي تحلم بأنّها ستستطيع يوماً ما الخروج من ظل الولايات المتحدة.

إن الديناميكيات في آسيا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمشاكل التي تواجه الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، والتي ظلت بلا منازع منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991. كما وثّق دافي توفت وكوشي، شنت الولايات المتحدة بين عامي 1946 و1991 ما متوسطه 2,4 تدخلاً عسكرياً سنوياً. وبين عامي 1991 و2019، ارتفع هذا العدد إلى 3,7 سنوياً. ولكن اللحظة المجيدة للهيمنة الأحادية القطبية الأمريكية لم تكن لتدوم إلى الأبد. فالتاريخ لا يتوقف أبداً، ولن ينتهي أبداً. بحلول نهاية عام 2010، انتهت هيمنة الولايات المتحدة، وظهر شكل من أشكال التعددية القطبية. في أوروبا، تجلى هذا في عودة روسيا إلى الظهور كقوة عظمى؛ وفي آسيا، تجلى هذا في تعزيز صعود الصين. على الرغم من سنوات الدعم والتدريب من جانب الناتو، فإن أوكرانيا، باعتبارها وكيلة للولايات المتحدة، لم تتمكّن من التفوق على روسيا. كشف هذا عن الضعف النظامي الذي يعاني منه العالم الغربي بأسره. ولم يدفع توسع الناتو في أوكرانيا روسيا إلى شن عمليات عسكرية ضد أوكرانيا فحسب، بل أدى أيضاً إلى تقارب روسيا والصين. وفي رأي مير شايمر، فإن استفزاز روسيا يعكس غباء الغرب.

إنّ الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا عبارة عن مسابقة «من نظام إلى نظام»: مواجهة بين العقيدة، والمعدات، والأفراد، وفي المقام الأول من الأهمية: قدرات سلسلة التوريد الصناعية. كان الهدف من العقوبات الاقتصادية الشاملة دفع روسيا إلى ضائقة اقتصادية، والتحريض على تغيير النظام في الكرملين، لكنها جاءت بنتائج عكسية. إنّ العقيدة الغربية في ساحة المعركة برمتها، كما يوضح الضابط السابق في الناتو جاك بود، فاشلة. لكنّ الأمر الأكثر إيلاماً، هو أنّ قدرة الغرب على إنتاج الأسلحة والمعدات لا تستطيع أن تضاهي الآلة الصناعية الروسية، وأن ادعاءه بالتفوق قد تحطم. يذكر جاك ديتش في مجلة فورين بوليسي أن الأسلحة التي يمتلكها الجيش الأمريكي آخذة في النفاد، وحتى ما يسمى «الأسلحة المعجزة» يجري تدميرها في المعارك الفعلية.

الحاجة إلى ضحايا وليس حلفاء

منذ عام 2000، تراكم إجمالي ميزانية الدفاع الأمريكية، ليصل إلى 16,05 تريليون دولار، وهو مبلغ مذهل. لكن أصبحت القيود المالية والقدرة الصناعية من القيود الرئيسية على الطموحات الأمريكية. لم يعد أمام الولايات المتحدة خيار سوى جرّ حلفائها الآسيويين والمستعمرات السابقة وحلفائها من الدول الإمبريالية الفرعية إلى المهمة الجديدة، المتمثلة في استعادة الهيمنة الأمريكية. يعتقد كولبي، المسؤول السابق في وزارة الدفاع، أنّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل حرباً على جبهتين، لذا يتعين عليها أن تقلص التزاماتها في أوروبا والشرق الأوسط، وإلا فلن تتمكن من التعامل مع المشاكل في آسيا.

كشفت مشاكل برنامج الغواصات النووية AUKUS عن القيود المالية والصناعية للولايات المتحدة. إنّ تمويل الغواصات النووية، وهو السمة المميزة لـ AUKUS، هو في الواقع مسؤولية أستراليا. لكنّ القلق العميق بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إنتاج ما يكفي لتلبية احتياجاتها الخاصة، ناهيك عن تزويد غيرها، مبرر وله أسبابه.

تستطيع الولايات المتحدة بناء ما معدّله 1,2 إلى 1,3 غواصة سنوياً، وهي بحاجة إلى زيادة الإنتاج إلى متوسط غواصتين نوويتين من فئة فرجينيا سنوياً لتحقيق هدفها. وإذا كانت تريد تسليم ثلاث غواصات إلى أستراليا في العقد القادم، فيتعيّن عليها زيادة إنتاجها السنوي إلى 2,33 غواصة سنوياً. لكنّ هذا لا يبدو مرجحاً. ليس من المستغرب أن يوضح نائب وزير الخارجية الأمريكي كيرت كامبل مؤخراً: أن الغواصات سيتم سحبها في نهاية المطاف من القيادة الأمريكية، وهو ما يؤكد المخاوف القائمة منذ فترة طويلة من أن اتفاق AUKUS من شأنه أن يقوّض سيادة أستراليا في اللحظة الأكثر حرجاً، كما هو الحال في الصراع على تايوان.

إن البحرية الأمريكية في المياه الزرقاء قوية للغاية، ولكنها ليست كليّة القدرة. توجد العديد من سفن البحرية الأمريكية في حوض جاف للإصلاح، ونحو 40% من الغواصات الهجومية غير قادرة على الخدمة، وقد تأخرت الإصلاحات بسبب نقص العمال وقضايا سلسلة التوريد. وتأخرت خطة الصيانة أشهراً عن الموعد المحدد، ويؤثر تراكم العمل الكبير على توافر عمليات نشر السفن. وقد أدى التأخير في خطط الصيانة إلى تفاقم الشكوك حول متانة العديد من الأجهزة، مثل: المدمرة «يو.إس.إس-بوكسر»، التي اضطرت إلى العودة لمزيد من الصيانة بعد عشرة أيام فقط من نشرها في المحيط الهادئ.

ويشكّل التفوق الجوي مظهراً آخر من مظاهر القوة العسكرية الأمريكية في المحيط الهادئ، ولكن هذا أيضاً أ الآن صبح موضع شك كبير. إن الابتعاد عن خطوط الإمداد يضعف القدرة على استعراض القوة، كما يتضح من فشل سلسلة التوريد في أوكرانيا، وبالتالي، يضعف قوة الردع التي تتمتع بها القوة الجوية الأمريكية. ويعتقد بعض المحللين: أن القوات الجوية الصينية يمكنها «تحقيق الحرمان الجوي، وربما حتى التفوق الجوي، دون الاضطرار إلى هزيمة مقاتلات التفوق الجوي الأمريكية في القتال».

ما إذا كانت القوات الجوية الأمريكية جاهزة للقتال هي مشكلة أخرى. في الآونة الأخيرة، واجهت مقاتلات F-16 الأمريكية حالات طوارئ متعددة أثناء الطيران. بسبب نقص قطع الغيار، وعدم كفاية التدريب لموظفي الصيانة، هناك شكوك جدية حول ما إذا كان الجيش الأمريكي يستطيع الحفاظ على قدرة الطيران القتالية للمقاتلة الهجومية المشتركة F-35. ويشكك البعض أيضاً في مدى ملاءمة وفعالية المركبات القتالية البرمائية القديمة التابعة للجيش الأمريكي في العصر الحالي.

كشف فشل الولايات المتحدة مؤخراً في إجبار الحوثيين على الركوع في البحر الأحمر عن حدود عملياتها. إن تفاخر الولايات المتحدة لا يتطابق مع أدائها الفعلي. هذا لا ينفي القدرات العسكرية التدميرية القوية للولايات المتحدة، ولكن حتّى على أساس الأدلة العامة، هناك سببٌ كاف للاستنتاج بأنّ الولايات المتحدة لا تتمتع بتفوّق أحاديّ لا مثيل له. قد لا يتماشى هذا الاستنتاج مع تفضيلات «المتغطرسين» في واشنطن وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين في جميع أنحاء العالم وفي آسيا، لكنه يعكس الواقع الحالي.

إن تفاخر الولايات المتحدة لا يتطابق مع أدائها الفعلي وهذا لا ينفي القدرات العسكرية التدميرية القوية للولايات المتحدة

تأثير صعود «اليمين» الأوروبي على العلاقة بروسيا والصين

على الرغم من إعلان فون دير لاين أن «الوسطيين فازوا» في انتخابات البرلمان الأوروبي التي تمّ إجراؤها في 9 يونيو/حزيران، فقد بات واضحاً أنّ ما يُطلق عليه في الإعلام السائد اسم «أحزاب اليمين المتطرف» قد سجّلت صعوداً لا يمكن الاستهانة به في كامل أوروبا، وخاصّة في الدولتين الرئيسيتين في الاتحاد الأوروبي: ألمانيا وفرنسا. إنّ الاتجاه السياسي المستقبلي لهاتين الدولتين «بما في ذلك سياساتهما الخارجية» كافٍ للتأثير على القارة الأوروبية بأكملها، وسيكون له تأثير عميق على المشهد الجيوسياسي العالمي.

■ رين فوروي
ترجمة: قاسيون

انطلاقاً من الوضع الحالي، فإنّ فرنسا في الوضع «الأشد خطورة». نقطتا التحول المحتملتان لبدء سياسة «التحول إلى اليمين» هما بعد شهر واحد، إذا فاز حزب التجمع الوطني بالانتخابات البرلمانية الفرنسية المبكرة، وأصبح جوردان باردیلا المقرب من ماريان لوبان رئيساً للوزراء وشكّل حكومة. أمّا النقطة الثانية المحتملة فهي في النصف الأول من عام 2027 «عندما ستُجرى الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقبلة». في الوقت نفسه، فإن موقف فرنسا، باعتبارها أحد «الأعضاء الخمسة الدائمين» في مجلس الأمن، يشكّل أهميّة بالغة فيما يتصل بأي قضية دولية رئيسية. لذلك، من المهم والعاجل بشكل خاص تحليل ودراسة التأثير المحتمل للتداعيات السياسية الداخلية.

أولاً: فيما يتعلّق بالصراع بين روسيا والغرب في أوكرانيا، قامت لوبان بانتقاد ماكرون منذ فترة طويلة لانضمامه إلى دول غربية أخرى في فرض سلسلة من العقوبات الأحادية الجانب على روسيا. يرى تيّارها أنّ العقوبات أحادية الجانب قد أدّت إلى تراجع الاقتصاد الفرنسي من ناحية، ومن ناحية أخرى، قد تجر فرنسا إلى حرب مع روسيا. في الوقت نفسه، من أجل الظهور بمظهر الحزب الأوروبي السائد القادر على إقناع الجمهور، قام التجمع الوطني بتعديل موقفه من روسيا، بشكل متعمد، منذ العام الماضي. على سبيل المثال: في أوائل عام 2023، أعرب باريدلا علناً عن احترامه لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، ودعم تزويد أوكرانيا بالأسلحة والمعدات الدفاعية، لكنّه عارض هجوم أوكرانيا على أراضي روسيا. وقالت لوبان يوم 11 يونيو/حزيران: إنها إذا فازت في انتخابات الجمعية الوطنية، ستعيّن باردیلا، رئيس حزب التجمع الوطني، رئيساً للوزراء.

يمكن ملاحظة أنّ الموقف الحالي للتجمع الوطني الفرنسي بشأن روسيا أكثر «ميلاً لأوكرانيا» من السابق، لكنّه أكثر «ميلاً» لروسيا بكثير من الحكومة الفرنسية الحالية. لذلك، إذا ما وصل حزب التجمع الوطني للمشاركة في الحكومة، قد يكون لدى فرنسا مجال أكبر للتعاون مع الدول غير الغربية، وأقصد الصين تحديداً، في قضية تعزيز محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا.

إن الموقف الحالي «لحزب التجمع الوطني» بشأن الصين ليس واضحاً بما فيه الكفاية، وعلينا الانتظار أكثر لنرى. لكنّ الأمر المؤكد هو أن مناهضة لوبان للعولمة وتشكيكها في التعاون العالمي يعني أنّه إذا شارك حزب التجمع الوطني في السياسة، فإن التعاون بين فرنسا والصين لن يكون سلساً جداً في العديد من المجالات.

أولاً: من المرجح أن تستمر لوبان، أو حتى تعزز الموقف الصارم الذي تتخذه الحكومة الفرنسية الحالية ضد السيارات الكهربائية الصينية، من أجل زيادة حماية الصناعات الفرنسية المرتبطة بها.

ثانياً: من المتوقع أن يضعف التعاون بين الصين وفرنسا في مجالات حماية البيئة، والطاقة النظيفة «بما في ذلك الحياد الكربوني»، والتنمية المستدامة.

وأخيراً، ونظراً للموقف الحمائي الذي يتبناه التجمع الوطني، فإنّ فرنسا تحت زعامة لوبان من غير المرجح أن تكون من المؤيدين للتوقيع على اتفاقية الاستثمار الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، نظراً لأنّ تيار لوبان يعارض هيمنة الناتو والولايات المتحدة، فمن المرجح أن يكون التحالف الوطني متشككاً في سلسلة من الاستراتيجيات التي أطلقتها الولايات المتحدة لتوحيد «الحلفاء» واحتواء الصين، مثل: «استراتيجية إزالة المخاطر».

> **يظل الصراع في أوكرانيا دون حل ولا يزال الاقتصاد الأوروبي يعاني من التباطؤ على هذه الخلفية**

ماذا عن المحرّك الاقتصادي لأوروبا؟

نظراً للعبء التاريخي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وأسباب أخرى، فإنّ «الانعطاف إلى اليمين» الذي يحدث في ألمانيا ليس بجديّة الانعطاف الفرنسي في الوقت الحاضر. لكن في غضون سنوات قليلة جداً، لن يكون من الخيال أن يدخل أعضاء «حزب البديل» الألماني إلى الحكومة ويحكموا. إنّ واحداً من زعيمي حزب البديل الحاليين هي أليس فايدل، عاشت في الصين لست سنوات، وتتحدث لغة الماندرين، وعملت في بنك الصين. وكانت أطروحتها للدكتوراه بعنوان «حول نظام التقاعد في جمهورية الصين الشعبية»، والتي فازت بأعلى جائزة أطروحة في جامعة بايرويت في ألمانيا بعد النشر.

بالمقارنة بالأحزاب السياسية السائدة في ألمانيا، يتبنى حزب البديل من أجل ألمانيا موقفاً أكثر اعتدالاً تجاه روسيا والصين. فقد أعلن الحزب علناً أنّ ألمانيا تتبع واشنطن بشكل أعمى حالياً، وأنّ العقوبات أحادية الجانب التي تفرضها على روسيا وموقفها الصارم تجاه الصين أضرّا بمصالح ألمانيا. ونظراً لأن تجارة الصادرات الصناعية المتقدمة في ألمانيا أقوى من نظيرتها في فرنسا، فمن الطبيعي أن يكون لديها المزيد من المجالات للتعاون البراغماتي مع الصين ـ وهذا هو أيضاً السبب الأساسي وراء تبني حزب البديل من أجل ألمانيا موقفاً أكثر إيجابية تجاه الصين مقارنة بالتجمع الوطني الفرنسي.

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم حزب البديل من أجل ألمانيا أيضاً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد أدان علناً سلوك وزير الخارجية الألماني الحالي بيربوك المتمثل في التدخل فيما يسمى بقضايا «حقوق الإنسان» الصينية في شينجيانغ. من وجهة نظر الحزب، فإنّ كل دولة لديها عيوبها الخاصة – فبدلاً من انتقاد الشؤون الداخلية للدول الأخرى بشكل تعسفي، من الأفضل أن تدير بلدها أولاً.

ومع ذلك، فإن موقف حزب البديل الألماني تجاه الصين لم يكن صعوداً بشكل كامل. على سبيل المثال: في عام 2022، عارض الحزب استثمار مجموعة كوسكو للشحن في ميناء هامبورغ؛ ولكن بعد عام 2023، شهد الموقف العام لحزب البديل الألماني تجاه الصين انعكاساً إيجابياً. مع ذلك، لا تزال هناك قضايا محددة بحاجة إلى تحليل كلّ قضيّة على حدة. على سبيل المثال: نظراً للموقف الودي نسبياً الذي يتبناه حزب البديل الألماني تجاه روسيا، يمكن للصين أن تتعاون معه في تعزيز محادثات السلام بين روسيا وأوكرانيا؛ ولكن الحزب أيضاً من أشد المؤيدين «لإسرائيل»، لذا فقد يكون له اختلاف كبير مع مواقف الدول التي تريد حلًّا للصراع الفلسطيني «الإسرائيلي». وأخيراً، وعلى غرار التجمع الوطني الفرنسي، يؤكد حزب البديل الألماني أيضا على أن السياسات البيئية لا ينبغي أن تكون على حساب التنمية الاقتصادية، لذلك قد يتم قطع بعض مشاريع التعاون البيئي التي تنفذها الصين وألمانيا حالياً.

في الختام، يظل الصراع في أوكرانيا دون حل، ولا يزال الاقتصاد الأوروبي يعاني من التباطؤ. على هذه الخلفية، فإنّ صعود اليمين الأوروبي هو اتجاه لا مفر منه. وفي عموم الأمر فإن «الانعطاف لليمين» الذي تسلكه أوروبا قد يؤدي إلى المزيد من الانقسام في المعسكر الغربي، وبالتالي الحدّ من الضغوط التي تواجهها روسيا حالياً. في الوقت نفسه، فإنّ التأثير المحتمل لهذا الانعطاف على العلاقات بين الصين وأوروبا أكثر تعقيداً، وغالباً ما يتطلب تحليل كلّ قضيّة على حدة لإجراء تحليل محدد. ولكن من شبه المؤكد أن هيمنة الولايات المتحدة سوف تضعف أكثر.

كتب حديثة عن القضية الفلسطينية

مع عملية طوفان الأقصى تزايدت شعبية الكتب المؤلفة عن القضية الفلسطينية وتاريخها، وكان منها كتاب بعنوان: «من النهر إلى البحر» مقالات من أجل فلسطين حرة، الذي حرره ساي إنجليرت وميكال شاتز وروزي وارن. «من النهر إلى البحر»

في الأشهر الأخيرة من عام 2023، مع نشر هذا الكتاب الإلكتروني، ترتكب دولة الكيان إبادة جماعية في غزة. لقد أوضح المسؤولون «الإسرائيليون» مراراً وتكراراً نواياهم للقيام بذلك بشكل واضح للغاية؛ الحديث عن العقاب الجماعي والقتل الجماعي والتطهير العرقي في الصحف والمؤتمرات الصحفية وعلى شاشات التلفزيون. وفي الوقت نفسه، استمرت الدول الأوروبية والأمريكية في دعم الكيان الغاصب، وادعاء أن حملتها القاتلة هي دفاع مبرر عن النفس، وإرسال الأسلحة والقوات والقوارب الحربية وطائرات التجسس لدعمها. وفي حين دعمت الحكومات الغربية كلمات الإدانة غير المبررة، أو تلفظت بكلمات تافهة بينما فشلت في اتخاذ أي إجراء ملموس، فقد تدفق الملايين في جميع أنحاء العالم إلى الشوارع للتنديد بتواطئهم، وللمطالبة بوقف إطلاق النار وفلسطين حرة.

يجمع كتاب «من النهر إلى البحر» شهادات شخصية من داخل غزة والضفة الغربية، إلى جانب المقالات والمقابلات التي توفر بشكل جماعي تاريخاً وتحليلات مهمة لمساعدتنا على فهم كيفية وصولنا إلى الحاضر الكابوس. إنه يضع حملة الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» ضمن التاريخ الأطول للاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وحماس ضمن التاريخ الأطول للمقاومة الفلسطينية وما يسمى «عملية السلام». إنه يستكشف التاريخ المعقد لعلاقة فلسطين بالأردن ومصر والشرق الأوسط الأوسع، واندلاع احتجاج يهودي غير مسبوق مناهض للصهيونية في الولايات المتحدة، والتصعيد المثير للقلق في قمع الدول للتضامن مع فلسطين في بريطانيا وأوروبا، وغير ذلك الكثير. إن المقالات التي تتكون منها هذه المجموعة مجتمعة توفر أساساً مهماً للمناقشات العاجلة التي تجري عبر حركة التضامن مع فلسطين.

بمساهمة من: د. رضا أبو عاصي، أسماء أبو مزيد، توفيق أبو شومر، خليل أبو يحيى، دنيا أبو رحمة، سبنسر أكرمان، هيل أكد، د. يوسف العقاد، جيمي أليونسون، د. همام الله، ريا السنة. ، سهير أسعد، طارق بقعوني، رنا بركات، عمر البرغوثي، سارة بسيسو، أشلي بوهرر، حاييم بريشيث زبنر، نهال الأعسر، محمد الكرد، ساي إنجليرت، نورا عريقات، سميرة إسمير، ريبيكا روث جولد، توفيق حداد، آدم هنية، خالد الحروب، رشيد الخالدي، نوح كولوين، ساري مقدسي، غسان نجار، سمر سعيد، ريما صالح، ألبرتو توسكانو وإيال وايزمن، إلى جانب عدد من الكتاب الفلسطينيين الذين نشروا بأسماء مستعارة. وقد تم النشر بالتعاون مع Haymarket Books.

كيف تصّدر تكنولوجيا الاحتلال حول العالم؟

الكتاب الثاني هو بعنوان «مختبر فلسطين– كيف تصدّر «إسرائيل» تكنولوجيا الاحتلال حول العالم؟»

بقلم أنتوني لوينشتاين وهو يتحدث عن كيف تصنع «إسرائيل» القتل من خلال الاحتلال؟ وقد تم إدراجه في القائمة المختصرة لجائزة مور للكتابة في مجال حقوق الإنسان لعام 2023، كما تم إدراجه في القائمة المختصرة لجائزة ووكلي للصحافة غير الخيالية لعام 2023.

وجاء فيه: يستخدم المجمع الصناعي العسكري «الإسرائيلي» الأراضي الفلسطينية المحتلة كأرضية اختبار للأسلحة، وتكنولوجيا المراقبة التي يصدرها بعد ذلك إلى جميع أنحاء العالم، إلى الطغاة والديمقراطيات. لأكثر من خمسين عاماً، أعطى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة لدولة الاحتلال خبرة لا تقدر بثمن في السيطرة على السكان «الأعداء»، أي الفلسطينيين. وهنا أتقنوا بنية التحكم.

يكشف الصحفي الأكثر مبيعاً أنتوني لوينشتاين، مؤلف كتاب «رأسمالية الكوارث»، هذا العالم المخفي إلى حد كبير في تحقيق عالمي باستخدام وثائق سرية، ويكشف عن المقابلات والتقارير على أرض الواقع. يوضح هذا الكتاب بعمق، ولأول مرة، كيف أصبحت فلسطين المختبر المثالي للمجمع التكنولوجي العسكري «الإسرائيلي»: المراقبة، وهدم المنازل، والسجن لأجل غير مسمى، والوحشية بأدوات التكنولوجيا الفائقة التي تحرك «أمة الشركات الناشئة». ‹. بدءاً من برنامج Pegasus الذي اخترق هواتف جيف بيزوس وجمال خاشقجي، والأسلحة التي تم بيعها لجيش ميانمار، والطائرات بدون طيار التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لمراقبة اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط، الذين تُركوا ليغرقوا. لقد أصبحت دولة الاحتلال رائدة عالمية في مجال تكنولوجيا التجسس وأجهزة الدفاع التي تغذي الصراعات الأكثر وحشية في العالم. ومع نمو القومية العرقية في القرن الحادي والعشرين، قامت «إسرائيل» ببناء النموذج النهائي لذلك.

يوضح كتاب مختبر فلسطين بعمق ولأول مرة كيف أصبحت فلسطين المختبر المثالي للمجمع التكنولوجي العسكري «الإسرائيلي»

الحجارون- الفلسطينيون

أما كتاب «الحجارون– الفلسطينيون الذين بنوا إسرائيل» بقلم أندرو روس فيتحدث عن قصة البنّائين الفلسطينيين وبناء «إسرائيل». «إنهم يهدمون بيوتنا بينما نبني بيوتهم». هكذا وصف عامل بناء فلسطيني حياته، كان يقف في طابور عند نقطة تفتيش، خارج إحدى ضواحي القدس، لأندرو روس. قام «الحجارون» الفلسطينيون، الذين يستخدمون بعضاً من أفضل رواسب الحجر الجيري الدولوميت في العالم، ويعتمدون على أجيال من المعرفة الحرفية، ببناء كل دولة في الشرق الأوسط تقريباً باستثناء دولتهم. واليوم، تعد أعمال المحاجر والقطع والتصنيع والتزيين أكبر مصدر توظيف ومصدر للدخل في فلسطين، حيث تقوم بتزويد صناعة البناء والتشييد في الكيان، إلى جانب دول الشرق الأوسط الأخرى، وحتى في الخارج.

بالاعتماد على مئات المقابلات في فلسطين ودولة الاحتلال، تظهر قصة روس المثيرة والمدهشة والمكتوبة بأناقة عن هذه التجارة القديمة الرائعة، كيف تم استخدام أحجار فلسطين والعمالة الفلسطينية لبناء دولة الكيان– في هذه العملية. وبناء «حقائق على الأرض» – في حين أن هذه الصناعة تعتبر محورية في الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لبناء حصون ضد الاحتلال. لعقود من الزمن، كانت الأيدي التي بنت منازل دولة الاحتلال، ومدارسها، ومكاتبها، وجسورها، وحتى حواجزها العازلة، فلسطينية. وبالنظر إلى الصراع الدائر بنظرة جديدة، يتساءل هذا الكتاب: كيف يمكن التعرف على سجل الإنجازات وهذا العمل؟

فلسطين تتحدث

أما في كتاب «فلسطين تتحدث– روايات الحياة في ظل الاحتلال» الذي حرره ماتيو هوك وكيت مالك في 2015 فهو يتحدث عن كيف تبدو الحياة حقاً في غزة والضفة الغربية؟

لأكثر من ستة عقود، كانت «إسرائيل» وفلسطين مركزاً لواحدة من أزمات حقوق الإنسان الأكثر انتشاراً في العالم، لكنها الأقل فهماً. في فلسطين يتحدث رجال ونساء من الضفة الغربية وغزة يصفون بكلماتهم كيف شكّل الصراع حياتهم. ويشمل ذلك روايات شهود عيان عن الهجمات على غزة في عام 2014.

تشمل المجموعة ابتهاج، التي قُتل ابنها، المولود خلال الانتفاضة الأولى، على يد جنود «إسرائيليين» خلال غارة ليلية بعد عشرين عاماً تقريباً. نادر، عداء ماراثون محترف من قطاع غزة، عازم على تحقيق حلمه في المنافسة في السباقات الدولية على الرغم من التحديات التي لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك القيود الصارمة على السفر ونقص الموارد لمساعدته على التدريب.

وقد نشرت هذه الكتب في موقع فيرسو كقائمة كتب مرغوبة تحت عنوان «فلسطين حرة».

فلتصغوا جيداً ماذا يريد الفلسطينيون أن يقولوا؟

لم يكن السؤال عن فلسطين وما يجري فيها حاضراً بقوة وعمق على المستوى الدولي كما هو اليوم. ولم يكن العالم مشغولاً «بما سيقوله الفلسطينيون» بعيداً عن السردية الصهيونية التي جرى تعميمها منذ عقود كما يحدث الآن. تتجاوز نتائج الإصغاء العالمي للصوت الفلسطيني في أبعاده الحدث والظروف الحالية.

■ إيمان الأحمد

على الرغم من أن مشاعر الألم والغضب على مشاهد المجازر البشعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، والتواطؤ الرسمي الغربي ومساندته لدولة الاحتلال، يشكلان دافعاً ومحركاً مباشراً لاندلاع الموجة الاحتجاجية الواسعة في الولايات المتحدة وأوربا إلا أنها ليست السبب الوحيد. إن اتساع الاحتجاجات وانتشارها، خاصة بين الفئات الشابة، تتجاوز مسألة رفض الإبادة والتضامن مع غزة فقط، لتشكل خطوة في تعميق الوعي وفهم حالة الترابط والتشابك بين منظومات القمع المحلية في بلدانهم وجامعاتهم وما يحدث على المستوى العالمي، والتقاطع بين النضال من أجل حقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته وأسئلة العدالة التي تطرحها مشكلات يواجهها العالم في مجالات عدة كالاقتصاد والسياسة والثقافة... وغيرها ضمن عالم متغير وتوازن دولي جديد. فما يجري بفلسطين مرتبط بصورة ما بحالة القمع الأمني الممارس على المحتجّين، وبالمصالح الاقتصاديّة لبعض الجامعات واستثمارها في شركات أسلحة مستفيدة من استمرار الاحتلال، ومن هنا تأتي أهمية شعار «إلغاء أو سحب الاستثمارات»، الشعار الأساسي للحركة الاحتجاجية الطلابية.

ثمة أمثلة واضحة يمكن من خلالها فهم المسألة، فالصندوق الوقفي لجامعة ميتشغان مثلاً، يصل إلى ما يقارب 18 مليار دولار، وتشير بعض التقارير إلى أن الثلث، أي 6 مليارات، من بينها مستثمر في شركات ومشاريع مرتبطة بالتصنيع الحربي والأسلحة. وتستثمر جامعة ميتشغان أيضاً في عدد من المشاريع العقاريّة في مدينة ديترويت ذات الأغلبية السوداء، وتقوم بعض هذه المشاريع العقارية تحت شعار «الثورة الحضرية» إلى إخلاء السكّان السود منها في عملية «التهجير بسبب التطوير». وعادة ما تستعين الجامعة بالشرطة لإخلاء السكّان، فالشرطة التي تقمع وتخلي السكّان هي ذاتها التي تستدعيها الجامعة لتقمع وتفضّ مخيمات التضامن مع الفلسطينيين!

ثمة وعي يتنامى إلى مدى التشابك والتداخل بين منظومات القمع وهياكلها المختلفة حول العالم، والإبادة الجماعية في فلسطين ليست مسألة منفصلة عنها، إذ تساهم شبكات المصالح الغربية السياسية والاقتصادية في استمرارها. بهذا المنظور، ترى الحركات الاحتجاجية الطلابية في الغرب أن منظوماتهم المحليّة التي تتواطأ مع حرب الإبادة هي المنظومة ذاتها والتي يخوضون ضدها نضالاً لتوسيع هوامش العدالة في بلدانهم. ويصبح النضال من أجل فلسطين مرتبطاً عضوياً في أوليات هذه الحركات وبرامجها.

أخبار ثقافية

وليد دقة شخصية العام الثقافية

اختارت المكتبة الوطنية الفلسطينية وليد دقة شخصية العام الثقافية: «تقديراً لإرثه الثقافي والفكري ولمساهماته المعرفية التي خطها خلال سنوات اعتقاله الطويلة، من كتب ودراسات ومقالات، شكلت رؤية ورافعة للثقافة الوطنية ولأدب المقاومة". أفصحت عن أسماء الفائزين بجوائزها من بينهم 3 باحثين من غزة ضمن حقول التراث المادي واللامادي والفنون والتاريخ.

الجائزة الأولى: ذهبت مناصفة للباحثين محمود علي محمود علوان «غزة»، عن بحثه «دور الفن التشكيلي في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي»، ومحمود موسى زياد عن بحثه «السجون الاستعمارية البريطانية في فلسطين".

الجائزة الثانية: مناصفة بين الباحثين تحسين يقين عن بحثه «ملامح المسرح الفلسطيني واتجاهاته»، ودنيا الأمل إسماعيل الأقرع «غزة» عن بحثها «المسرح في فلسطين الأمل والتحديات".

الجائزة الثالثة: ذهبت مناصفة بين الباحثين، الغزي، محمد عبد الجواد البطة، عن بحثه «سياسة اعتقال جثامين الشهداء الفلسطينيين 1948–2022 «، وعماد الأصفر عن بحثه « أقلية النور في الإعلام الفلسطيني".

وقد تقدم للجائزة 65 مشاركاً ومشاركة، وخضعت ترشيحاتهم للتقييم من قبل لجنة تحكيم.

إيقاف استثمارات مليارات الدولارات في الكيان الصهيوني

أوقفت شركة «إنتل» الأمريكية، إنشاء أحد أبرز صانعي الشرائح الإلكترونية في العالم، مصنع الرقائق المتطورة في كريات غات جنوبي كيان الاحتلال، بقيمة 25 مليار دولار أميركي، بحسب تقرير نشره موقع «كالكاليست». وكان الكيان قد دفع 3,2 مليارات دولار في كانون الأوّل الماضي لشركة «إنتل» ضمن مشروع بقيمة 25 مليار دولار، لتطوير مصنع الشركة «فاب 28» الذي ينتج حالياً «إنتل 7 تكنولوجي» وشرائح 10 نانوميتر، ويوظف 12 ألف مستوطن. ونص الاتفاق القديم على بناء مصنع جديد باسم «فاب 38».

ويعتمد اقتصاد الكيان كثيراً على التكنولوجيا، إذ يسهم قطاع الصناعات التكنولوجية الحديثة في أكثر من 20% من الناتج القومي المحلي للكيان. وللمقارنة، يشكّل قطاع التكنولوجيا 9% فقط من الناتج القومي المحلي للولايات المتحدة. بينما بلغت صادرات الكيان التكنولوجية 53% من إجمالي صادرات العام الحالي. ويعتبر قرار الشركة الأمريكية تحذيراً لأكثر من 9 آلاف شركة تكنولوجيا في الكيان، إذ تؤكد أن العمل في الكيان إدارة «غير مسؤولة» لرأس المال.

كانوا وكنا

القائد الثوري تشي غيفارا في غزة في العام 1966

تأثير شركة «أمازون» في إنتاج الرواية واستهلاكها

في العدد الأخير «ربيع 2024» من مجلة «وساطات» الصادرة عن مجموعة نقدٍ أدبي أمريكية تسمي نفسها «المجموعة الأدبية الماركسية» كتب جوزيف ستاتن مقالَ مراجعة لكتاب يتحدث عن ظاهرة نشر الرواية الأدبية واستهلاكها في عصر سيطرة شركة أمازون العملاقة الشهيرة التي ابتكرت إحدى أضخم المنصات الاحتكارية في عصرنا العاملة بمجال بيع وشراء الكتب الإلكترونية. فيما يلي بعض الأفكار الواردة في المقال «بتصرّف».

■ إعداد: ناجي النابلسي

يعتبر الكاتب أنّ صعود شركة أمازون من أهم الأحداث المرتبطة بتاريخ الأدب الحديث، حيث تمثل محاولة لإعادة صياغة الحياة الأدبية المعاصرة لدعم البيع بالتجزئة عبر الإنترنت، حيث أحدثت أمازون ثورة في الطريقة التي يشتري بها الناس الكتب وينشرونها. وبحسب مارك ماكجورل، الذي يحمل كتابه عنوان «كل شيء وأقل: الرواية في عصر الأمازون» فإن الشركة التي ظهرت إلى الوجود قبل أقل من 30 عاماً أصبحت الآن مسؤولة عن أكثر من نصف مبيعات الكتب المطبوعة في الولايات المتحدة، فضلاً عن نسبة أعلى من مبيعات الكتب الإلكترونية. كما أن الشركة تمتلك 16 «بصمة نشر» تقليدية، بما فيها «أمازون كروسينغ» التي تُصدر ترجمات إلى اللغة الإنجليزية أكثر من أي ناشر آخر.

«كيندل» وأدب «كبسة الزر»

بالتزاوج مع «أمازون» فإنّ عملية «النشر الذاتي» الضخمة عبر آلية «كندل للنشر المباشر» KDP والتي سهّلت إصدار ملايين الكتب من مؤلفين مستقلين منذ إطلاقها في عام 2007، قد أدت إلى تغيير جذري في تكوين الأدب المعاصر. لقد أصبحت أمازون المحرك الأكثر أهمية لكلٍ من الاستهلاك والإنتاج الأدبي في الولايات المتحدة، إذا لم نقل في العالم أجمع – بحكم العولمة الأمريكية– وأصبحت «المنصة الجديدة للحياة الأدبية المعاصرة» كما يقول مؤلّف الكتاب، حيث قامت هذه الشركة العملاقة بإعادة تصوُّرِ وتصوير الأدب على أنه «خدمة تهدف إلى تلبية احتياجات المستهلكين ذوي الاهتمامات الخاصة للغاية».

وإذا كان جهاز كيندل هو جوهر نموذج الخدمة الأدبية الذي تتميز مكتباته الإلكترونية بـ«السيولة الرقمية»، فإنه يمثل «شكلاً أصلياً في المجال الأدبي، للظواهر الأوسع المتمثلة في تجزئة السوق وتمايز المنتجات». حيث تصبح من خلاله السوق وأهواء المشترين متأصّلة في العمل الأدبي، وعلى الرغم من أنّ أمازون لم تخترع كيندل، لكنها ساهمت في انتشار جهاز القراءة اللوحي الذكي هذا على مستوى غير مسبوق.

ولعل من أوضح الدلالات على ذلك، آلية كندل للنشر المباشر KDP حيث يتمتع المؤلفون بإمكانية الوصول إلى ما لا يقل عن عشرة آلاف نطاقٍ عام منفصل على الإنترنت، بما يمكّنهم من تصنيف رواياتهم ومساعدتهم في العثور على جمهور من المشترين/القرّاء. وبما يشمل جميع الأنواع الأدبية بدءاً من «الروايات الملحمية» إلى «الخيال العلمي» إلى «الغموض المريح» وحتى إلى أحطّ الأنواع «الأدبية» لمؤلّفين وقرّاء منحرفين ومجرمين؛ ومنها على سبيل المثال: نوعٌ لا تخجل أمازون من ترويجه تحت تصنيف صادم ومُخزٍ: «الإثارة الجنسية للعشاق البالغينَ لحفاضات الأطفال»!! والذي يسمّيه ماكجورل «النوع الأدبي الأمازونيّ المثالي». وبهذه الطريقة، فإنّ مكانة أمازون الأكبر باعتبارها «متجر كلّ شيء» تنعكس في مجموعتها من العروض الأدبية أيضاً، حيث يبدو أنّ كل رغبة يمكن تصورها وابتكارها لدى القارئ، مهما كانت دنيئة وفاشيّة، يمكن تحقيقها على الفور بنقرة زر واحدة.

> **في عصر هيمنة شركة أمازون على التسويق الإلكتروني للكتب تفرض الاعتبارات الربحية نفسها على المحتوى ويمكن لأيّ شيء يُكتَب تقريباً أن يسوّق على أنّه «أدب»**

وهناك جدل حول مدى «حداثة» هذا الوضع في الواقع، نظراً لأنّ «النوع الأدبي» والظاهرة الأوسع المتمثلة في «تلبية أذواق الجمهور» لطالما كانت موجودة في بيع الكتب بوصفها بضائع في السوق الرأسمالية، حيث كلّ شيء تقريباً قابلٌ للبيع والشراء. ومع ذلك، من خلال قراءة هذه الروايات فعلياً وتقييمها من حيث النوع خصوصاً، يستخلص ماكجورل العديد من جوانب الحياة المعقدة في عصر «أمازون» حيث يتغلغل المنطق السوقيّ الرأسمالي.

«المزيد» و«القليل» في النزعة الاستهلاكية

يحدد ماكجورل نوعين من الروايات يعتبرهما قطبين: «الملحمة القصوى» مثل: رواية «لعبة العروش» الشهيرة، و«الرومانسية» البسيطة نسبياً، مثل: «خمسون وجهاً رصاصياً». ويقول: إنه في الوجود الاجتماعي الرأسمالي، تجري دائماً مطاردة رغبتنا في «المزيد» – من المال، والوقت، وتجارب القراءة المُرضية– بواسطة رغبة مُساوية في «الأقل» –الكدح، الحمل الزائد للمعلومات، وقت الانتظار لحزمة أمازون التالية– ويرى ماكجورل أن الروايات تضع نفسها حتماً في مكان ما على طول هذا الطيف، إن لم يكن في نقاط متعددة منه: «الرواية المعاصرة تشقّ طريقها إما عن طريق الاصطفاف مع طوفان الكم الهائل الذي يُهاجم به القارئ الحديث أو مقاومة هذا الطوفان، أو عن طريق تنفيذ بعض العمليات الأكثر تعقيداً، والجمع بينهما».

يحدد ماكجورل ببراعة الحالة الأخيرة في الخيال العلمي لما بعد نهاية العالم «أدبيّات يوم القيامة؛ أو ما يسمى الأبوكاليبسي»: رهبةُ عالَم كامل مدمَّر تتمّ مواجهته من خلال العلاقة الحميمةً بين مجموعة صغيرة من الناجين، الذين يتم التركيز على السرّد من خلالهم. أو من خلال قراءة «خمسون درجة للّون الرمادي» Fifty Shades of Grey التي تعمل كنوع من النص الأصلي للأدب الأمازونيّ – نسبة إلى شركة أمازون– التي تم نشرها ذاتياً في الأصل. ويلاحظ ماكجورل كيف أن كريستيان جراي في شخصية «الملياردير ألفا» الشره للاستهلاك، يسمح لبطلة الرواية آنا، عبر خضوعها لسيطرته «بأن تُعفى من الإزعاج الوجودي في الاختيار» الذي يتعرض المستهلك دائماً للهجوم من قبله. ويخلص ماكجورل إلى أنه «بهذا المعنى، حتى عندما يعترف بأنه المستهلك النهائي، فإن الملياردير ألفا يقدّم نفسه على أنّه ترياقٌ خياليّ للنزعة الاستهلاكية».

وهكذا فإنّ «المزيد»، كما هو الحال في كل مكان في الرواية المعاصرة في ظلّ سيطرة شركة أمازون، يؤدي حتماً إلى «أقلّ».

ويصف ماكجورل هذا النهج بأنه «اختبار طرق مختلفة لفهم الخيال باعتباره نعمةً قد يرغب فيها شخص ما، وبالتالي قد يشتريها». فالخيال في عصر سيطرة شركة أمازون – سواء فُهم على أنه «مكمّل وجودي»، أو «خيال منظم» يدور دائماً حول تلبية حاجة ما بغرض تسليعها في السوق، فليس مهماً ما هو محتواها وما قيمتها الإنسانية – ليس مهماً ما فائدته أو «قيمته الاستعمالية» طالما له «قيمة تبادلية» في السوق تؤمّن الأرباح المطلوبة.